رقم الترتيب ...../ ك ع إ ت ع ت/ج ب /2014

وزارة التعليـم العالـــي و البحث العلمـــي
جـامعـة أمحمد بوقـرة *بومـــرداس*

كـليـــة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

شعبـة: **علوم التسيير**
تخـصص: **محاسبـة**

مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

دراسة استبيا نية

من إعداد الطالب:

سعيداني محمد السعيد

تحت إشراف :

د.مجيد شعباني

لجنة الناقشة :

مقدم عبيرات	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	رئيسا
مجيد شعباني	أستاذ محاضر قسم ا	جامعة بومرداس	مشرفا ومقررا
شعيب شنوف	أستاذ محاضر قسم ا	جامعة بومرداس	ممتحنا
صباح شنايت	أستاذة محاضرة قسم ا	جامعة بومرداس	ممتحنة

السنـة الجامعيـــة: 2014/2013

الإهداء :

الحمد لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل

أهدي ثمرة عملي إلى التي رفع الله من مقامها وتجعل الجنة تحت أقدامها ،صاحبة القلب الواسع سعة البحر ، صاحبة الفضل علي التي مهما فعلت وقلت لا أوفيها حقها ، أمي.

إلى مرشدي في طريق النور إلى من منحني الإرادة وله الفضل في تعليمي أطال الله في عمره وحفظه لنا, أبي.

إلى إخوتي و أخواتي الذين كانوا نعم السند وبفضلهم استطعت أن أصل إلى ما أنا عليه مع تمنياتي لهم بالتوفيق والنجاح في حياتهم.

إلى روح أختي وهيبة تغمدها الله برحمته.

إلى جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل من جمعني بهم القدر فكانوا أجمل ما قدمت لي الحياة.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا ومن علينا بنعمة الإسلام الحمد لله الذي وفقني بالنجاح في امتحان شهادة الماجستير والشكر له أن وفقني على إتمام المذكرة.

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور شعباني مجيد الذي مد لي يد العون بصبره وإرشاداته وتوجيهاته ودعمه لانجاز هذا العمل المتواضع الذي اسأل الله أن يتقبله مني.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتقييمه وتقويمه وتثمينه جزاهم الله عنا خير الجزاء

الدكتور مقدم عبيرات: أستاذ دكتور، جامعة الاغواط، رئيسا

الدكتور مجيد شعباني: أستاذ محاضر، جامعة بومرداس، مقررا

الدكتور شعيب شنوف: أستاذ محاضر ،جامعة بومرداس، ممتحنا

الدكتورة صباح شنايت: أستاذة محاضرة، جامعة بومرداس ، ممتحنة

ولا يفوتني في الأخير تقديم شكري وامتناني إلى كل أصدقائي وزملائي في العمل وفي الدراسة وكل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد

سعيداني محمد السعيد

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات ، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تعالج هذه الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي الرفع من فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في هاته المؤسسات

كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من اجل الارتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي .

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

الجمل المفتاحية : النظام المحاسبي المالي، النظام المحاسبي المبسط ، تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبات التطبيق، تكنولوجيا المعلومات والاتصال،المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé:

Le but de cette étude est de déterminér l'efficacité du SCF dans les petites et moyennes entreprises, en prenant en considération la nouveauté des règles et principes, sur l'environnement de ces entreprises, les nouvelles règles et principes qui engendrent un changement radical dans les pratiques comptables précédemment utilisées, ce qui a permis de diagnostiquer les obstacles que rencontre l'entreprise en appliquant les SCF, surtout en l'absence de marché financier auquel on se réfère pour valoriser les élément des états financiers selon la juste valeur de ce entreprisesPME.

Cette étude traite l' utilisationdes technologies d' information et de la communication pour l' activation de système d' information comptable ainsi d'élever la performance de l'applicationdu SCF dans les petites et moyennes Entreprises

En plus cette étude traite la possibilitéd' actualiser le système comptable financier selon la norme IFRS pour les PME afin de tirer de profit de cette expérienceinternationaleafin d'élever le niveau de performance , en particulier dans la comptabilité.

Enfin nous sommes arrivés par le biais d'un questionnaire à mettre en valeur la nécessité de l'intensification, des cycles de formation du personnel et s'avère plus que nécessaire pour minimiser les difficultés rencontrées en appliquant ce système et bénéficier au maximum de ses avantages.

phrases clés : le système comptable financier SCF, le système comptable Simplifies, l'application du SCF dans les petites et moyennes Entreprises, les difficultés de l'application, technologies d' information et de la communication , IFRS pour les PME.

Abstract :

The purpose of this study is to determine the effectiveness of applying the FAS in small and medium enterprises, the system brought a new rules and principles on the environment of this kind of companies , these rules and principles generate a radical in accounting practices , which were applied before the ain is also to know the difficules which encounter these kind of companies in applying the system , espcially in the back of a financial market,which may used in valuing financial statment items based throught the fair value .

This study discusses the importance of using information technology and communication In small and medium enterprises to activate the information accounting system to increase the effectiveness of applying FAS in these kind of companies.

This study also examines the possibility to update fanancial accounting system with IFRS for SMES to benefit from international experience to raise the level of performance particularly in accounting .

Finally, we reach some results throught the use of a quetionnaire one of the mis the need of training to minimize the difficulties which may encounter in applying this system and guarantee the benefits of its advantages.

Keywords : financial accounting system , the simple accounting , applying the FAS in SMES , difficulties of applying , information technology and communicating , IFRS for SMES.

قائمة الاختصارات

الرمز	الدلالة	الدلالة	
DP	Discussion paper	وثيقة مناقشة	International
FIFO	First In First Out	الداخل أولا يخرج أولا	International
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية	International
IASB	International Accounting Standards	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International
IASC	International Accounting Standards Committee	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية	International
IFRIC	Comite internationale des interpretation de la comptabilite financiere	اللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية	International
IFRS	International Financial Reporting Statemen	المعايير الدولية للتقارير المالية	International
IFRS for SMEs	International Financial Reporting Statement For Small and Medium-sized entities	المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	International
IFAC	International Federation of Accountants Committee	الاتحاد الدولي للمحاسبين	International
LIFO	Last In First Out	الداخل آخرا يخرج أولا	International
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني	Algérie
SAC	Standards Advisory Council	المجلس الاستشاري للمعايير	International
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي	Algérie
TIC	Technologies d'Information et de la Communication	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	International
XBRL	eXtensible Business Reporting Language	لغة تقارير الاعمال الموسعة	International

الفهرس

العنصر **الصفحة**

الإهداء..... I

الشكر..... II

الملخص باللغة العربية..... III

الملخص باللغة الفرنسية..... IV

الملخص باللغة الانجليزية..... V

قائمة الاختصارات..... VI

الفهرس..... VII

قائمة الأشكال..... XI

قائمة الجداول..... XIV

قائمة الملاحق..... XVII

المقدمة..... أ

الفصل الأول:واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تمهيد.....2

المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,خصائصها و اهميتها.....3

المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....3

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....7

المطلب الثالث:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....9

المطلب الرابع:أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....12

المبحث الثاني : تقديم النظام المحاسبي المالي و صعوبات تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 13

المطلب الأول : الإطار التصوري و التنظيم المحاسبي.....13

المطلب الثاني : قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي.....20

المطلب الثالث : المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.....27

المطلب الرابع : صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....35

المبحث الثالث : تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....37

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووظائفها.....37

المطلب الثاني : استخدامات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 40

المطلب الثالث : تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.....44

المطلب الرابع : أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي.....46

الخلاصة 48

الفصل الثاني : تكيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع التطورات المحاسبية الدولية

تمهيد.....

50

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية.....51

المطلب الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية.....51

المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.....53

المطلب الثالث: ماهية معايير المحاسبة الدولية.....58

المطلب الرابع: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية.....60

المطلب الخامس: التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية.....62

المبحث الثاني : المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for **64.....**
SMEs

المطلب الأول : الحاجة إلى المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....64

المطلب الثاني : التعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 66

المطلب الثالث **:** نظرة عامة على المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....68

المطلب الرابع **:** المؤسسات المعنية بتطبيق IFRS for SMEs و مستخدمي التقارير المالية المعدة وفق IFRS for
SMEs.....71

المبحث الثالث : مقارنة بين IFRS for SMEs مع IFRS وبين SCF و IFRS for SMEs.....72

المطلب الأول: مقارنة بين IFRS for SMEs مع IFRS 73

المطلب الثاني : الإعفاءات الاختيارية المقترحة عند تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة.....82

المطلب الثالث : مقارنة بين SCF و IFRS for SMEs.....83

المطلب الرابع : إمكانية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....86

الخلاصة.....88

الفصل الثالث:آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

تمهيد.....90

المبحث الاول : المعالجة الإحصائية

91.....

المطلب الأول : تحضير الاستبيان.....91

المطلب الثاني :منهجية الدراسة.....93

المطلب الثالث :حدود وعينة الدراسة.....94

المبحث الثاني : تحليل نتائج

الاستبيان.....95

المطلب الأول: خصائص العينة 95

المطلب الثاني : الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 103

المطلب الثالث:أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....110

المطلب الرابع : المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....115

الخلاصة.....120

الخاتمة.....122

المراجع.....**127.....**

الملاحق.....**138.....**

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مكونات النظام المحاسبي المالي	31
02	التقارب التكنولوجي بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال	39
03	تبني تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
04	الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية	57
05	سيرورة إعداد معايير المحاسبة الدولية	61
06	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	95
07	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	96
08	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	96
09	توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة	97
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	98
11	توزيع المؤسسات حسب متغير القطاع	99
12	توزيع المؤسسات حسب متغير النشاط	99
13	توزيع المؤسسات حسب متغير الشكل القانوني للمؤسسة	100
14	توزيع المؤسسات حسب متغير عدد العاملين	101

15	توزيع المؤسسات حسب متغير رقم الأعمال المحقق خلال آخر دورة	101
16	توزيع المؤسسات حسب متغير مجموع أصول الميزانية خلال أخر دورة	102
17	توزيع المشاركين حسب انتسابهم للجهة المقدمة للخدمات المحاسبية	103
18	توزيع المشاركين حسب عدد المطلعين على النظام المحاسبي المالي	104
19	توزيع المشاركين حسب درجة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي	104
20	توزيع المشاركين حسب رأيهم عن الغرض من إعداد القوائم المالية	105
21	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول مناسبة النظام المحاسبي الماليSCF للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	106
22	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF على شفافية حسابات المؤسسة	106
23	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تطبيق جميع قواعد و أحكام النظام المحاسبي الماليSCF	107
24	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول أسباب عدم تبني تطبيق جميع قواعد و أحكام النظام المحاسبي الماليSCF	108
25	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول مشاكل و صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي الماليSCF	108
26	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول أسباب صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي الماليSCF	109
27	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	110

	لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	
28	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول إدراك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	111
29	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي	112
30	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى نظام معلومات محاسبي قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر	113
31	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تفعيل نظام المعلومات محاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	114
32	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول الإطلاع على IFRS for SMEs	115
33	توزيع المشاركين حسب درجة الإطلاع على IFRS for SMEs	116
34	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تبني الجزائر IFRS يتوجب عليها تبني IFRS for SMEs	116
35	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تبني الجزائر IFRS for SMEs مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	117
36	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول متطلبات الإفصاح التي جاء بها IFRS for SMEs مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	118
37	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تحيين النظام المحاسبي الماليSCF مع IFRS for SMEs	119

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الياباني	08
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الجزائري	08
03	التطور التاريخي للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	67
04	تاريخ إصدار وتطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	84
05	عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة	94
06	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	95
07	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	96
08	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	96
09	توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة	97
10	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة	98
11	توزيع المؤسسات حسب متغير القطاع	99
12	توزيع المؤسسات حسب متغير النشاط	99
13	توزيع المؤسسات حسب متغير الشكل القانوني للمؤسسة	100
14	توزيع المؤسسات حسب متغير عدد العاملين	101
15	توزيع المؤسسات حسب متغير رقم الأعمال المحقق خلال آخر دورة	101
16	توزيع المؤسسات حسب متغير مجموع أصول الميزانية خلال أخر دورة	102
17	توزيع المشاركين حسب انتسابهم للجهة المقدمة للخدمات المحاسبية	103
18	توزيع المشاركين حسب عدد المطلعين على النظام المحاسبي المالي	104

19	توزيع المشاركين حسب درجة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي	104
20	توزيع المشاركين حسب رأيهم عن الغرض من إعداد القوائم المالية	105
21	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول مناسبة النظام المحاسبي الماليSCF للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	106
22	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF على شفافية حسابات المؤسسة	106
23	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تطبيق جميع قواعد و أحكام النظام المحاسبي الماليSCF	107
24	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول أسباب عدم تبني تطبيق جميع قواعد و أحكام النظام المحاسبي الماليSCF	108
25	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول مشاكل و صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي SCF	108
26	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول أسباب صعوبات تطبيق قواعد النظام المحاسبي الماليSCF	109
27	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	110
28	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول إدراك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	111
29	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي	112
30	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى نظام معلومات محاسبي قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر	113
31	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تفعيل نظام المعلومات محاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	114
32	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول الإطلاع على IFRS for SMEs	115
33	توزيع المشاركين حسب درجة الإطلاع على IFRS for SMEs	116
34	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تبني الجزائر IFRS يتوجب عليها تبني IFRS for	116

	SMEs	
117	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تبني الجزائر IFRS for SMEs مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	**35**
118	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول متطلبات الإفصاح التي جاء بها IFRS for SMEs مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	**36**
119	توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تحيين النظام المحاسبي الماليSCF مع IFRS for SMEs	**37**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	نموذج عن الميزانية وفقا النظام المحاسبي المالي
02	نموذج عن حساب النتيجة النظام المحاسبي المالي
03	نموذج عن جدول تدفقات الخزينة
04	نموذج عن جدول تغير الأموال الخاصة
05	جدول الوضعية عند نهاية السنة المالية وفقا النظام المحاسبي المبسط
06	جدول حساب النتائج وفقا النظام المحاسبي المبسط
07	جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية وفقا النظام المحاسبي المبسط
08	رسالة واستمارة الاستبيان

المقدمة

طرح الإشكالية:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفيروظائف عديدة و بـالتالي قـدرتها على الحد من البطالة و التقليل من مشكلة الفقر ،كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون ابسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة.

ولكن تعدد ها ليس بالضرورة يكون له انعكاسا ايجابيا على الاقتصاد المحلي و خصوصا إن كانت مؤسسات تعاني من مشاكل عديدة و بالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية ، فان لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة بهذا النوع من المؤسسات فسينعكس ذلك سلبيا على كفاءة أدائها و بالتالي يؤدي إلى تعثرها و إفلاسها و تصبح عائقا اقتصاديا قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة و زيادة مشكلة الفقر من جهة أخرى .

وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري للانظمة الادارية، فان اختلاف هذا النظام سوف يساهم وبكل تأكيد في انهيار المؤسسة نهائيا ينهي وجودها و جميع وظائفها المتوفرة ، و تصبح عبئا ، بل عائقا أمام سوية الاقتصاد المحلي

ولقد عرفت الجزائر مع مطلع سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي عوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ، و ذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة و سعيا لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق، بحيث يعبر هذا النظام المحاسبي عن مجموعة القواعد و الممارسات المحاسبية فهو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات و إثباتها في الدفاتر و السجلات،و استخراج البيانات و الكشوف المحاسبية و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام و قد تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإعداد التقارير المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها،كما يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها .

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات،وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير محاسبية خاصة بها من جهة و قيام الجزائر بتبسيط نظامها المحاسبي المالي الذي تطرق للمؤسسات الصغيرة من حيث مسكها لمحاسبة مبسطة بشكل يتلاءم مع طبيعتها و يتوافق مع احتياجاتها الأمر الذي يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية مشجعة لهذا النوع من المؤسسات تمكن من استمراريتها و ترقية نشاطها بشكل أحسن من خلال المزايا التي توفرها المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

مشكلة الدراسة:

تتلخص بشكل أساسي حول ما مدى فعالية و ملاءمة النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث الحاصل في هدا المجال؟

عناصر مشكلة الدراسة:

بناء على ما تقدم و لتحقيق الغرض من الدراسة تم طرح التساؤلات التالية:

- هل النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات مهما كان حجمها؟
- هل تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل و صعوبات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي؟
- هل يمكن لأنظمة المعلومات المحاسبية المساهمة في ضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟
- ما مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

الفرضيات:

- يتلاءم النظام المحاسبي المالي مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطةلا تعاني من صعوبات و مشاكل كبيرة في تطبيق قواعد النظام المحاسبي و المالي من حيث الكفاءة البشرية و الإمكانيات المادية والمالية.
- يعد تطوير نظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات الركيزة الأساسية لعمليات اتخاذ القرارات لما يوفره هذا النظام من معلومات موضوعية و موثوق بها.
- يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و على ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تبسيط نظامها المحاسبي المالي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- التعرف على أهم المشاكل المتعلقة بتطبيق قواعد و تعليمات النظام المحاسبي المالي من جوانبه المختلفة وسبل رفع كفاءة الأداء المحاسبي.
- التعرف على مدى استجابة النظام المحاسبي المالي القائم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمتطلبات التطوير التكنولوجي و التحديث المستمر و مواكبة التطورات التي تفرضها المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محاولة الوصول إلى النتائج واقتراح الحلول وتقديم التوصيات الملاءمة لتطوير النظام المحاسبي المالي المطبق بحيث يوفر قاعدة بيانات ملائمة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تقوم على استقراء و تشخيص الواقع المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحليله و تقييم مدى استجابته للتطوير و التحديث في هذا المجال و رفع كفاءة إدارتها و تحقيقها للأغراض المختلفة و المتمثلة في شكل أساسي في الإفصاح و توفير المعلومات الملائمة و الكافية و بالتوقيت المناسب من اجل اتخاذ القرارات لمستعمليها و الاقتصاد الوطني ككل.

كما تكسب الدراسة أهميتها من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- أنها تمثل إضافة علمية متخصصة في النظام المحاسبي المالي و تقيس كفاءته وفاعليته و إمكانية تطويره في المستقبل.
- أنها توفر قاعدة بيانات حول واقع النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مما يساهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام و المكتبة الجزائرية بشكل خاص.
- أنها تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تعزيز دورها في الاقتصاد بشكل أفضل و تمضي هده المساهمة في حل مشكلتي البطالة و الفقر.

نموذج الدراسة:

قام الطالب بتصميم و تطوير نموذج خاص بالدراسة الحالية من اجل تفسير و فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع بشكل يوضح علاقات هذه المتغيرات.

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

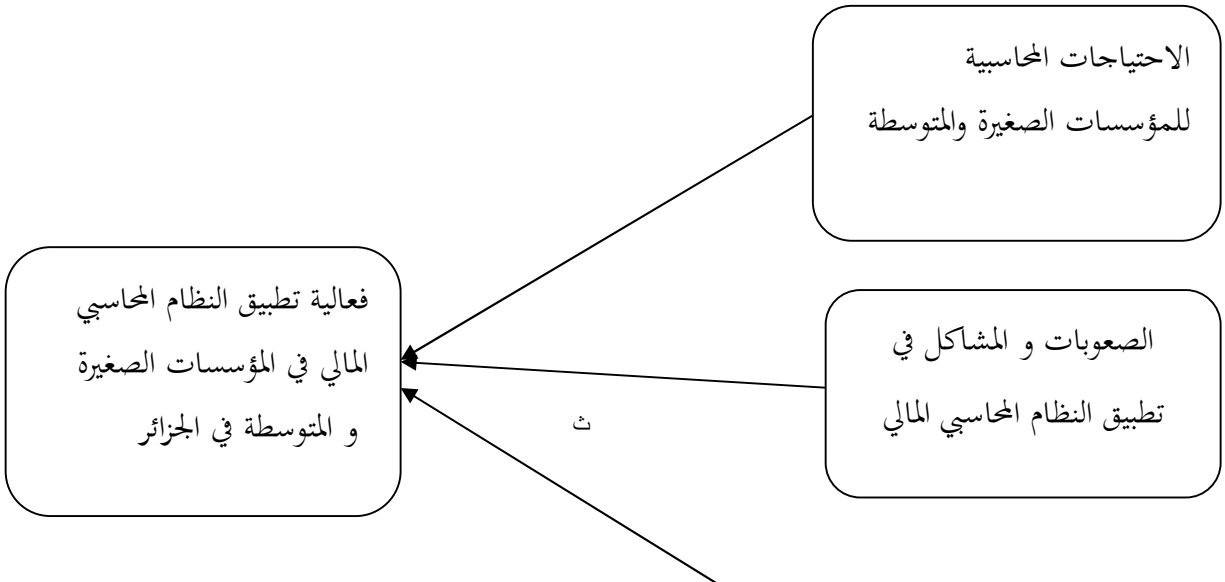

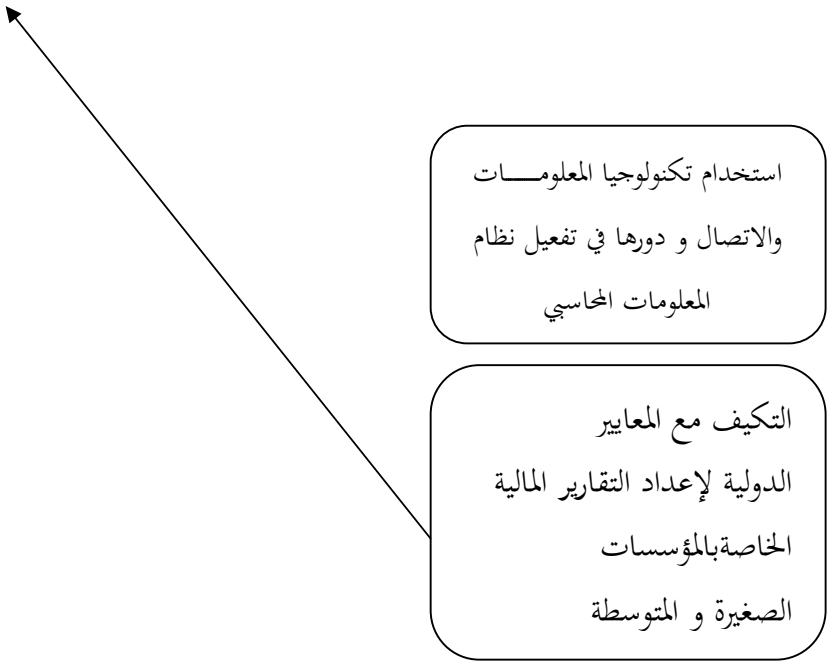

نموذج الدراسة

من إعداد الطالب

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- التخصص في مجال المحاسبة في الليسانس و الماجستير إذ إن هذا الموضوع له علاقة وثيقة بتخصص المحاسبة.
- الرغبة في الإطلاع و تنمية الرصيد العلمي.

أسباب موضوعية:

- التغير الذي حدث في نمط المحاسبة المعتمدة في المؤسسات الجزائرية و محاولتنا فهمها.
- الإحاطة و الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لواقع النظام المحاسبي و المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة:

نظرا لطبيعة الموضوع و بغية الإحاطة بجوانبه المختلفة, و من أجل تحليل أبعاده و الإجابة على التساؤلات المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المطروحة, استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في معظم أجزاء الدراسة بالإضافة إلى منهج الدراسة الاستبيانية.

أما الأدوات المستعملة في الدراسة فتتمثل في:

- المسح المكتبي و الغرض منه الوقوف على ما تناولته المراجع و المصادر المختلفة حول الموضوع.
- الإطلاع على بعض الدراسات السابقة و كذا بعض المجلات و المقالات.
- استخدام شبكة الانترنت.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على آراء المحاسبين و المكلفين بتسيير الأعمال المحاسبية الذين يعملون في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, و بذلك تتحدد حدود الدراسة المكانية في واقع النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على عدد اكبر في ولاية الاغواط موطن الطالب.
أما الحدود الزمنية: يرتبط مضمون و نتائج الدراسة بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة (سنة2014).

الدراسات السابقة

- **مداني بن بلغيث2004**

أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2004 و تحمل عنوان:
" أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر ".
تعتبر هذا الدراسة من الدراسات الرائدة ، التي تطرق فيها الباحث لمدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ، مرورا بدراسة التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية ، و خلصت الدراسة إلى إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات و التحويلات العميقة التي تعرفها الجزائر .

- **يوسف حميدي2008**

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 2007-2008 ، و تحمل عنوان :

"مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ."

تتمحور الدراسة حول تسليط الضوء على كيفية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البيئة الاقتصادية الجديدة خاصة بعد دخول الجزائر في اتفاق الشراكة الأوربية و ما ترتب عنها من تحفيزات جمركية و تهدف إلى محاولة الوصول إلى استنتاجات حول استجابة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه التغيرات ثم ، أخيرا تحديد رؤية مستقبلية حول الاستراتيجيات الواجب انتهاجها قصد المحافظة على حصصها في السوق إن الوصول إلى إمكاني توسيعها و دخولها في اقتصاد عالمي .

- **عبد القادر بكحيل 2008**

مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية و محاسبة ، بجامعة الشلف بعنوان :

" أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية IAS / IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي " .

تطرقت الدراسة إلى المخطط الوطني للمحاسبة ، نقائضه و إجراءات إصلاحه ثم المعايير الدولية للمحاسبة

والمعلومة المالية IAS/IFRS، و خطوات تطبيقها في الجزائر و انعكاسات هذا التطبيق على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

- **توفيق جوادي 2009**

أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الجنان بطرابلس بلبنان سنة 2009 و تحمل عنوان :

"مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية ،دراسة اختباريه دولية مقارنة ".

تطرق صاحب هذهالدراسة لمدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد مع معايير المحاسبة الدولية ، من خلال دراسة اختباريه دولية مقارنة ، و خلصت الدراسة إلى أن توافق البيئة الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية

انطلاقا من النظام المحاسبي المالي الذي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر مع المعايير الدولية،نتيجة اعتماده على الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية رغم وجود بعض الفوارق التي يجب تصحيحها و تداركها ، و هذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين و الخارجيين للمعلومة المالية .

ما يميز هذه الدراسة بالمقارنة مع الدراسات السابقة المذكورة ، تمحوره حول عرض المقاربة النظرية لتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة ، مع تدعيمه بدراسة ميدانية للانتقال للمرة الأولى من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي ، من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- **بوعلام صالحي 2010**

مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و تدقيق ، بجامعة الجزائر3، سنة 2010 ، بعنوان :

" أعمالالإصلاح المحاسبي في الجزائر و أفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي "

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول أعمال إصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر و أفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي ، في ظل البيئة الحالية للمحاسبة في الجزائر ، مع إبراز السبل الكفيلة بتفعيل و إنجاح عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة للنظام المحاسبي المالي الجديد . و خلص الباحث إلى أن نجاح الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي ، يكون مبنيا على حصر المتطلبات الضرورية للانتقال و مدى استعداد البيئة المحاسبية الجزائرية لذلك .

مساهمة الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى التطرق لعرض المقاربة النظرية لتبني النظام المحاسبي المالي من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و إشكالية التطبيق بالإضافة إلى التطرق إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و محاولة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMEs.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

يتضمن هذا الفصل واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإضافة إلى معوقات تطبيق هذا النظام في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

الفصل الثاني:

تطرقنا إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التطورات المحاسبية العالمية من خلال المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للتقارير المالية IAS/IFRS ثم التطرق إلى المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS forSMEs و معرفة أوجه التشابه و الاختلاف بين هذه الأخيرة وIAS/IFRS من جهة وبين النظام المحاسبي المالي و IFRS for SMEs من جهة أخرى.

الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل الى عرض و تحليل النتائج الدراسة الإحصائية لاستمارة الاستبيان.

الفصل الأول

واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تمهيد :

على أساس الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي، والتي تتمحور حول العمل على انفتاح الاقتصاد الجزائري و إدماجه في الاقتصاد الدولي،بهدف مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة،أصبح من الضروري إنشاء إطار جديد للمحاسبة يضمن استقلاليتها عن هيمنة التشريع ، خاصة في المجال الجبائي و إعطائه صبغة تتماشى و طبيعة التحولات الاقتصادية التي تعرفها بيئة المؤسسة ، و في السياق انطلقت سنة 2010 عمليات تكييف المخطط المحاسبي الوطني ، وتدور هذه العمليات حول توجيه المحاسبة نحو تلبية احتياجات كافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من المعلومات ، والمستثمر على وجه الخصوص و بذلك تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي دولي و يتفق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي طرق التسجيل والتقييم ، ومن حيث عرض القوائم المالية ومدونات الحسابات،وقد استقر تاريخ أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 01 جانفي2010، على أن تعفي بعض المؤسسات المصغرة من تطبيقه والتي لا يتجاوز رقم أعمالها وعدد عمالها حد معين.

لقد أدى استخدام المخطط المحاسبي الوطني إلى ضرورة توفير جميع العوامل الكفيلة بسريانه سواء من جهة المؤسسة أو من جهة بعض عناصر المحيط الخارجي ، وتشير تجارب الدول التي عملت على تطبيق المعايير الدولية إلى أن نجاح المؤسسات في الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى تطبيق المعايير الدولية عموما مرهون بمدى ملاءمة عناصر المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة ، لذلك يصبح من الضروري إعداد هذه العناصر سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى الخارجي خاصة على مستوى إدارة الضرائب و على مستوى المهنة والتعليم المحاسبي .

في ظل التطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وما يحمله المناخ الاقتصادي العالمي الجديد في طياته من بروز مفهوم العولمة الاقتصادية والمالية، وتأثيره على نشاط المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أصبح لزاما على الباحثين والمفكرين التعرف على استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودرجة كثافتها، ومعرفة العوامل التي تؤثر على تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مواكبة البيئة العالمية وتحديات العولمة.بالإضافة إلى معرفة أهمية استخدامات تكنولوجيا المعلومات في

تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم السماح بتطبيق النظام المحاسبي المالي بفعالية كبيرة وعلى هذا الأساس نحاول في هذا الفصل أن نجيب على هذه الإشكالية من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي وصعوبات التطبيق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث:تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،خصائصها و أهميتها

تكتسي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول لما لها من دور كبير في الحد من البطالة و توفير مناصب شغل و ترقية الصادرات و غيرها من الأدوار التي تحققها، و هو ما تشهده معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية،و سنحاول التطرق الى معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بعض التعاريف المعتمدة لهاته المؤسسات بالاضافة الى خصائصها و أهميتها.

المطلب الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل تحديد تعريف شامل و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عائقا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع و ذلك باعتراف العديد من الباحثين و المؤلفين و أيضا باعتراف الهيئات و المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية .

1-صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن صعوبة إيجاد تعريف موحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، و كذلك مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات هي:[1]

1-1 التباين في النمو الاقتصادي:

اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، ووحدات اقتصادية).

فالمؤسسة الصغيرة في اليابان، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل جزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية.

1-2 تنوع النشاط الاقتصادي:

عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى،وبالتالي يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاعات صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.

1-3 تعدد فروع النشاط الاقتصادي:

[1] - قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2005، ص، ص:12-13.

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية و مؤسسات صناعية تحويلية و هذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية ، من صناعات غذائية و صناعة الغزل والنسيج و الصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة و حجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها ، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى التي تنشط في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

2 -معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين أساسيين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات وهما[1]: الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي، وسنحاول توضيح هذين الاتجاهين:

1-2 الاتجاه الكمي:

تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس معين و اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية والمؤشرات النقدية والاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات ، والتي نذكر منها:

1-1-2 معيار حجم العمال:

يعتبر هذا المعيار من أكبر المعايير استخداما وشيوعا وذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار[2]:

[1] - سلطاني محمد رشيد، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعة ، أهمية وشروط تطبيقه) ، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2006، ص:41.

[2] - لرقط فريدة، وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003، ص:02.

- البساطة في التطبيق؛.
- السهولة في المقارنة؛
- الثبات النسبي؛
- توافر البيانات مقارنتا بالمعايير الأخرى.

إلا أن هناك صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمادا على معيار حجم العمال ويرجع هذا إلى الغموض الذي يكتنف هذا المعيار والذي يقودنا إلى طرح السؤال التالي:

- هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة صغيرة أو متوسطة؟ ولهذا يتطلب هذا المعيار معايير أخرى مكملة تغطي النقائص والإشكال الذي يطرحه هذا التعريف.

2-1-2 معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار:

يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الأخرى ، وب استخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها،إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف ، لكون هناك بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال ،وهناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير بالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى[1] .

2 -1-3 معيار كمية الإنتاج:

تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية و يصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح هذا المعيار في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي.

2-1-4 معيار قيمة المبيعات:

[1] - نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2006، ص:30.

يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو قابل للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات (صناعية ، تجارية ، خدماتية) و هذا بالرغم من الصعوبة في الحصول على البيانات الدقيقة ، و يبقي في بعض الأحيان غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب فيها الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات بشكل منتظم.

2-1-5 معيار القيمة المضافة:

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي ، ولكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة و القطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات والقيمة المضافة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة[1].

و بالرغم من الانتقادات التي وجهت لمعايير الاتجاه الكمي إلا أنها الأكثر وضوحا بالمقارنة مع معايير الاتجاه النوعي ، و بالرغم من سهولته و بساطته في القياس و هذا ظاهريا فقط فإنه يبقي معقد علميا و لم يمكن من خلق وإيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات.

2-2 الاتجاه النوعي:

وهو يعبر عن صفات وخصائص معنوية وغير كمية تترجم من خلال المعايير التالية:

2-2-1 الاستقلالية والمسؤولية:

بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد أن المالك هو المسير و المشرف على تنفيذ و تسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية ، و هو الذي يتولى اتخاذ القرارات و يتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة وله الاستقلالية في الإدارة والتسيير و العمل[1].

[1]- صالح صالحي ،**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية** ،مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، 2006 ، ص06.

2-2-2 الملكية:

يعتبر معيار الملكية إحدى أهم معايير التفرقة بين المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في بعض الحالات أين تكون ذات طابع عمومي.

2-2-3 الحصة السوقية:

تكون الحصة السوقية في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ضعيفة بسبب محلية نشاطها و إمكانيتها و ضيق الأسواق التي توجه إليها منتجاتها ، بالإضافة إلى المنافسة بين هذا المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات و ظروف العمل على غرار المؤسسات الكبيرة التي تكون حصتها السوقية مرتفعة وكبيرة ، اذن فمعيار الحصة السوقية يعتبرمن المعايير النوعية التي يتم بها التفرقة بين المؤسسات على اعتبار الترابط الذي يجمع بين مخـــرجات هذه المؤسسات والسوق.

2-2-4 التكنولوجيا:

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال ولقلة في رأس المال[2].

[1] - دومي سمراء ، عبد القادر عطوي، **التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي 2003، ص:04.

[2] - محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 2004، ص5.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين (50) من التعريفات لأعمال الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية[1].

وفي ما يلي نورد بعض التعريفات المتعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- التعريف المعتمد للاتحاد الأوربي

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد وهي[2]:

- تشغل أقل من 250عامل.
- أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.
- والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25% .

[1] - قريشي يوسف ، مرجع سابق، ص:14.

[2] - رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، حوكمة **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009**، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010 – 2011، جامعة بومرداس، الجزائر ، 18 /19 ماي 2011، ص:3.

2- التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية

وضعت هذه الإدارة عددا من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير

أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليها ومن أهم هذه المعايير[1].

- استقلالية الإدارة والملكية.
- محدودية نصيب المؤسسة من السوق.
- إن لا يزيد عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة عن 250 عامل وإن كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد إلى 1500عامل.
- أن لا يزيد إجمالي أموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار.
- أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية المؤسسة عن 4.5 مليون دولار.
- أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الآخرين عن 450 ألف دولار.

وكخلاصة للقول في أمريكا تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي يفوق بها عدد العمال 500 عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية20 مليون دولار.

3- تعريف اليابان

عرف القانون الياباني والذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 المشروعات الصغيرة على الشكل التالي:[2]

جدول رقم 01: تصنيف المؤسسات حسب التعريف الياباني

[1] - سليمان ناصر، محسن عواطف، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل غرداية، الجزائر 24/23 فيفري 2011، ص:34.

[2] - دادن عبد الوهاب، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2008، ص:259.

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100عامل أو أقل	100 أو أقل
المبيعات التجزئة	50عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100عامل أو أقل	100 أو أقل

المصدر : دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2008

4- التعريف المعتمد في الجزائر

جدول رقم 02: تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 - 09 عامل	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 - 49 عامل	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 - 250 عامل	من 200 مليون دينار - 2 مليار دينار	من 100 إلى 500مليون دينار

المصدر : عبيرات مقدم، مصطفى بن النوي ، العناقيد الصناعية و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة دراسات ،العدد رقم 19 ،جامعة عمار ثليجي ،الاغواط 2013

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في لجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينص على ما يلي: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية" وتفصيل ذلك كما يلي[1] :

- **تعرف المؤسسة المتوسطة**: بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دج، أو تلك التي تتراوح حصيلتها السنوية بين 100 و500 مليون دج.
- **تعرف المؤسسة الصغيرة**: بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100مليون دج.
- **تعرف المؤسسة المصغرة**: بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية عشر ملايين دج.

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الكبيرة في عدة نقاط من أهمها الخصوصية التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن أهمها المرونة التي تساعد هذه المؤسسات على القابلية للتغيير بكل سهولة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب جهود هائلة سواء كانت مادية أو بشرية و سنحاول أن نوضح خصائصها.

1- سهولة التأسيس:

[1] - سليمان ناصر، محسن عواطف، مرجع سابق، ص:04.

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال قليلة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي[1].

ولتحقيق هذا يجب أن تكون هناك استقلالية تتمثل في أن تكون أنت رئيس نفسك yor own boss لا يوجد فوقك رئيس يأمرك بما يراه هو وعلى هذا فإن المشروع الفردي يتيح لك تحقيق أفكارك وطموحاتك و على هذا فإن المشروع الصغير يتيح للفرد الاستقلالية في الإدارة والاستقلالية في تطبيق أفكاره[2]. وهذا ما سنوضحه لاحقا.

2- استقلالية الإدارة ومرونتها:

تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق النجاح لها ويترتب على ذلك ما يلي[3].

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزويد بالاستشارات والخبرات الجديدة.
- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة(كالإيجار والاستهلاكات) و انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بالأسعار أقل نسبيا، وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء.
- نقص الروتين والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.
- إتباع المؤسسة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشرة

[1] - بوخاوي إسماعيل، عطوي عبد القادر، **التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول، تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. الكويت، 25-28 ماي 2003.

[2] - عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص:18 -19.

[3] - حسن عبد المطلب لأسرج، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، ص: 10 -11، متوفرة على الموقع http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/ تاريخ الإطلاع : 2014/01/11 على الساعة 18:22.

بين أصحاب هذه المؤسسات والعاملين لديها، ويكون لهذا التقارب داخل مؤسسات الأعمال الصغيرة أثر مباشرة في زيادة إنتاجية العامل، وأيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشا بين صاحب أو مدير المؤسسة الصغيرة والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمؤسسة، ويكون لذلك اثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا.

3- الكفاءة الاقتصادية:

في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي الذي تستفيد منه المؤسسات الكبيرة، ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل منافسيها الكبار[1].

4- القدرة على الانتشار الواسع:

تملك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم وهذا الانتشار ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المحافظات وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق ، وساهم في إعادة التوزيع السكاني للدولة[2].

[1] - رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، **حكومة المؤسسات ص و م ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009**، الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 يومي 18-19 ماي 2011 ، بومرداس ، ص:224.

[2] - مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات ص و م (اضاءات من تجربة الأردن والجزائر)** ،ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،الشلف، يومي 17و18 أفريل، 2006،ص:22.

5- التدقيق في الإبداع والاختراع:

حيث تتوفر فيها القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العملي، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين[1].

6- المناولة:

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة من وسائل الدعم للمؤسسات الكبيرة وهذا من خلال قيام الأولى بمجموعة من المهام في إطار التعاون لخدمة الثانية، وتتمثل أشكال التعاون في[2]:

6 -1 التعاون المباشر: يتم عن طريق العلاقة التي تجمع المؤسسات المنتجة التي يكون إنتاج إحداها وسيطا لإنتاج آخر، حيث أن هذا الشكل من التعاون يساهم في خلق فرص عمل كما يعمل على تنمية الصناعة..

2-6 التعاون غير المباشر: يسمح هذا النوع من التعاون للمؤسسات ص و م بترسيخ مبدأ التخصص في عمل معين، في حدود إمكانياتها الإدارية والفنية.

7- طبيعة العلاقة مع المتعاملين:

حيث تكون هناك ميزات تخص طبيعة العلاقات القائمة بين المؤسسات ص و م ومتعامليها من أهمها[3].

- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل.
- المعرفة المباشرة بالسوق وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في هذه الاحتياجات والرغبات.

---

[1] - بلوناس عبد الله، **المؤسسات ص و م القدرة على المنافسة في ظل اقتصد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، ملتقى دولي سبق ذكره، الشلف ، ص:127.

[2] - جهاد عبد الله عفافة، قاسم موسى أبو عبيد، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوني العملية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2004، ص:14.

[3] - بلعزوز بن علي ، اليفي محمد، **إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2**، ملتقى دولي سبق ذكره، الشلف ، ص:486.

المطلب الرابع : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دورها في إحداث التنمية الاقتصادية حيث تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال مايلي :

1- زيادة الناتج المحلي الوطني: حيث تساهم المؤسسات بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ، و ذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة النتائج الوطني.

2- الحد من مشكلة البطالة: إن البطالة أكبر المشكلات التي تواجه الدول خاصة النامية منها، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة ، حيث أنها تحقق المساهمة الفعالة في إتاحة فرص عمل نظرا لطبيعة أنشطتها وذلك لقدرتها على استيعاب اليد العاملة، إذا ما قورنت بالمؤسسات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الحديثة مقابل نسبة ضعيفة من اليد العامة، كذلك قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة الريفية، والهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توطين اليد العاملة وبقاء السكان في أماكن أقامتهم الأصلية.

3- تنمية المواهب والابتكارات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تعزيز وتشجيع المواهب، بإعطاء فرصة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد المجتمع الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العلمية لخدمة مشاريعهم.

4- تحقيق الاستقرار الاجتماعي:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور مؤثر وفاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تساهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أنه لها دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلي والخارجية، من خلال تركيزها على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع.

5- المساهمة في تنمية الصادرات: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الاستثمارية، حيث تعتبر هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العاملي المستند أساسا على منتجات المؤسسات الكبيرة[1].

6-المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات المقاولة من الباطن: إن تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبيرة، وقد حققت كثير من الدول المتقدمة مكاسب اقتصادية جراء إتباعها هذا النمط في مختلف مؤسساتها، فكانت نسبة رقم الأعمال من المنتجات الوسيطة في شكل مقاولة بالباطن مثلا سنة 1990 كالتالي: معدات كهربائية 60% ، معدات النسيج 75% معدات نقل 72% وهذا الأرقام توضح درجة الاعتماد على هذه العملية في اليابان، باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاستهلاكي الوسيط عن طريق التركيب أو التجميع، محققة بذلك التكامل الاقتصادي بين المؤسسات[2].

المبحث الثاني:تقديم النظام المحاسبي المالي و صعوبات تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

[1] نوال بن عمارة ا،**لتمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ،جامعة الوادي، العدد 05، 2012ص، ص 46-45

[2] - سليمان ناصر، عوطف محسن ، نفس المرجع السابق،ص، ص 8 - 9.

سعيا منها لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية قامت الجزائر بداية من سنة 2010 بالتحول من العمل بالمخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي في خطوة نحو توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية ،غير إن واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يشوبه الكثير من العوائق نظرا لحداثة هدا التحول بالإضافة لعدة صعوبات تحول دون تطبيق هدا النظام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: الإطار التصوري والتنظيم المحاسبي

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بإطار تصوري للمحاسبة المالية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري مجال التطبيق مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات[1]

1- الإطار المفاهيمي ومكوناته:

إن من أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الإطار المفاهيمي هذا الأخير الذي يتعلق أساسا بتاريخ التنميط المحاسبي الأنجلوسكسوني وعلى وجه الخصوص التنميط المحاسبي الأمريكي[2]، لأن أول ظهور لهذا المصطلح كان في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر الإطار المفاهيمي أداة في الحياة المحاسبية من خلال مكوناته، فهو البيئة التي تضم مجموعة من المفاهيم التي يتم على أساسها إعداد وعرض القوائم المالية، هذه المكونات تتمثل في[3]:

- مجال التطبيق؛

[1] - الجريدة الرسمية ، العدد رقم 74،**القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المواد 6 و7 ،الجزائر، 2007، ص:04.

[2] - Bernard COLASSE,**Cadre comptable conceptue, Encyclopédie de comptabilité,contrôle de gestion et audit** Economica, paris,2000,p93.

[3] - Alfred STETTER ,Reda GHERBI,**Les cadres conceptuels comptables et les méthodes d'évaluation Ala recherche d'une logique interne**,L'Expert-comptable suisse ,Zurich,4/2005,p241.

- أهداف القوائم المالية ومستعمليها؛
- الفروض والمبادئ الحاسبية؛
- تعريف العناصر المكونة للبيانات المالية.

و بالتالي يعتبر الإطار المفاهيمي يحدد الأهداف الواجب تحقيقها بواسطة القوائم المالية والمبادئ المحاسبية الواجب الإلتزام بها[1] .

2-تعريف النظام المحاسبي المالي:

لقد جاء نص المادة "03" من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي' المحاسبة المالية' كما يلي[2]: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخرين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

3- مجال التطبيق:

لقد حدد قانون النظام المحاسبي وفقا للمواد 02، 04،05 مجالات تطبيق المحاسبة، حيث نصت على أن كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، و المعنيون بمسك المالية هم[3]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون، نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

[1] - Jean ROBERT'François MECHIN, Hervé PUTEAUX, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD FRANCE,2004,p12

[2] - الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11 المتضمن المحاسبي المالي**، المادة 03 ، مرجع سبق ذكره، ص:03.

[3] - نفس المرجع السابق، المواد :02 ،04، 05، ص:03.

- كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعد مستخدميها أحد الأسقف الآتية مسك محاسبة مبسطة وهي كما يلي[1]:

1-3 النشاط التجاري:

- رقم الأعمال* 10 ملايين دينار جزائري.
- عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

3- 2 النشاط الإنتاجي أو الحرفي:

- رقم الأعمال:06 ملايين دينار جزائري.
- عدد المستخدمين:09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

3-3 نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:

- رقم العمال: 03 ملايين دينار جزائري.
- عدد المستخدمين:09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

و تجد الإشارة إلى أنه يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون" النظام المحاسبي المالي" الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

4-أهداف النظام المحاسبي المالي:

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي إلى:

- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا محاسبية للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني؛
- يمثل فرصة للمؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية

[1] - الجريدة الرسمية، العدد19، **قرارا يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطيقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة**، المادة 02، الجزائري ،2008، ص:92.

* - يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية و أو الثانوية

- يساعد المؤسسات الجزائرية التي تبحث عن موارد مالية جديدة والتي أصبحت لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق العالمية و بالتالي إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين وخاصة المؤسسات التي لها استراتيجية للاستثمار خارج الجزائر، معلومات مالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والتي تشترطها الأسواق المالية الدولية[1]؛
- بهدف إلى إضفاء الشفافية على المعلومات المحاسبية و المالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية ، و يزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي، هذه الشفافية ستكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة، على إعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها عالميا[2]؛
- يسهل مراقبة حسابات المؤسسة لأنها تستند الى مفاهيم وقواعد محددة بوضوح، مما يضفي شفافية أكثر حول وضعية المؤسسة ويساهم في ترشيد قراراتها من طرف مستخدمي المعلومة المالية[3]؛
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء إدارة المؤسسة بالوصول إلى معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات[4]؛
- الأخذ بعين الاعتبار تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب الممارسة المحاسبية من الممارسات الدولية التي تدمج المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) المصادق عليها من قبل أغلبية الدول؛
- السماح بإجراء مقارنات زمنية موثوقة للمؤسسة، وطنيا ودوليا، مع المؤسسات الأخرى؛
- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات،مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارية المالية.

5- المبادئ المحاسبية:

5-1المبادئ المحاسبية لأساسية:

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

[1] - جمال لعشيشي ، **محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**،الأوراق الزرقاء، الجزائر ،2010، ص11.

[2] - عزوز علي وآخرون، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة إلى الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وأفاق، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر ، يومي 17-18 جانفي 2010، ص:07.

[3] - كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، العدد06،جانفي 2010 ، ص:06.

[4] - نفس المرجع السابق، ص:297.

1-1-5 الدورة المحاسبية: مدة السنة المالية إثنا عشر"12" شهرا تغطي السنة وعادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N /01/01 و تنتهي في N/12/31 غير يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ دورتها المحاسبية مخالفا لتاريخ 12/31 ، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلا مخالفة للسنة المدنية ، و في الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف ، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها[1].

2-1-5 مبدأ الأهمية النسبية: تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون، وبالتالي يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة، غير أنه يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.[2]

3-1-5 مبدأ استقلالية الدورات المالية: وفقا لهذا المبدأ يكون تحديد نتيجة كل دورة مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها ، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث و العمليات الخاصة بهذه الدورة فقط[3]. يتم إثبات العمليات والأحداث الاقتصادية بالدفاتر المحاسبية للمؤسسة و التقرير عنها بالبيانات المالية للفترات التي تخصها، بحيث لا يتم إجراء أي تسوية إذا حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، وكان لا يؤثر على وضعية الأصول، و الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية موضوع إعلام في الملاحق[4].

---

[1] - الجريدة الرسمية، العدد19، **القانون رقم07-11 المتضمن المحاسبي المالي**، المادة 30، مرجع سبق ذكره، ص:05.

[2] - الجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة11، الجزائر ،2008، ص:12.

[3] - نفس المرجع السابق، المادة ، 12، ص:12.

[4] - سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، تجارب تطبيقات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 17-18 جانفي 2010، ص:13.

4-1-5 مبدأ الحيطة والحذر: يقصد بمبدأ الالتزام بدرجة من الحذر في تقدير بعض الوقائع و الأحداث في ظل عدم التأكد،بحيث ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات " الإيرادات" ، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف[1]. يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر إلى تقدير أقل مما يجب أو تقدير أكثر مما يجب مثل تكوين إحتياطات خفية" سرية" أو مؤونات مبالغ فيها[2].

5-1-5 مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية:أ ي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة من دورة لأخرى حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة وبالتالي وجوب دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم مختلف العناصر وعرض المعلومات المالية . يبرر الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل ، و بهدف تقديم معلومة موثوقة أكثر و تحسين نوعية القوائم المالية مع الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية[3].

6-1-5 مبدأ التكلفة التاريخية : يعني هذا المبدأ تسجيل عناصر الأصول و الخصوم أعباء و نواتج على أساس التكلفة الفعلية وقت حدوثها وعرضها في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية ، أي على أساس قيمتها تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات أو تطور القدرة الشرائية للعملة ، باستثناء الأصول و الخصوم مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية " القيمة العادلة"[4].

7-1-5 مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية معينة مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة[5]، وهذا ما يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال و الفصل بين الدورات و ضمان عدم المساس بالسجلات المحاسبية.

---

[1]- Robert Obert ,**pratique des normes IAS/IFRS**,Dunod ,paris ,2002,p53.

[2] - الجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**،المادة11مرجع سبق ذكره ، ص:12.

[3] - الجريدة الرسمية، العدد19، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المواد 37، 38، 39، 40، مرجع سبق ذكره، ص:03.

[4] - سعيد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص:14.

[5] - الجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**،المادة17 ،مرجع سبق ذكره ، ص:12.

5-1-8 مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: لكي تعكس المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، فإنه من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى طبقا لجوهرها و واقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني لأنه كثيرا ما يوجد تناقص بين الشكل القانوني والحقيقية الاقتصادية . أي يتم تقييد العمليات في المحاسبة و تعرض في الكشوف المالية طبقا لطبيعتها و لواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني[1]

5-1-9 مبدأ عدم المقاصة : يجب عدم إجراء مقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم أو بين عناصر الإيـرادات والأعباء[2] ، غير أنه يمكن إجراء المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر.أي لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس[3].

5-1-10مبدأ الوحدة النقدية : جاء نص المادة 12 و13 من القانون07 -11 المتضمن النظام المحاسبـي المالي تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية ، أما العمـليات المـدونة بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتـها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية".كما نصت المادة28 من القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي" تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملية الوطنية".

5-1-11مبدأ القيد المزدوج:تحرر التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ "القيد المزدوج" بحيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين إثنين ، أحدهما مدين والآخر دائن ، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن[4].

---

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**،، المادة18 ،مرجع سبق ذكره ، ص:12.

[2] - شنوف شعيب ، محاسبة **المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS** ، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزء الاول،2008، ص:31.

[3] - AKADDOURI,A.mimeche,**Cours de comptabilité financière selon les normes IAS /IFRS et le SCF2007**,ENAG édition,Alger ,2009,p89

[4] - الجريدة الرسمية ، العدد19، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة 16، مرجع سبق ذكره، ص:04.

2-5 الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ، أي يجب أن تمتاز بالملاءمة والدقة والوضوح وقابلية المقارنة وهي:[1]

1-2-5 الملاءمة : يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لإحتياجات متخذي القرار، و تعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها،وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية[2].

2-2-5 المصداقية : تتمثل هذا الخاصية في إنعدام الأخطاء المادية و التحريفات في الكشوف "القوائم" المالية" وتتسم الحسابات بالمصداقية إذا عكست الواقع الإقتصادي للمؤسسة بدقة وإذا طغى الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني كانت المعلومة محايدة ودقيقة وشاملة[3].

3-2-5 القابلية للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين مستخدمي المعلومات المالية بمقارنات ذات معنى من خلال التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والإختلاف بين أداء المؤسسة و أداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المؤسسة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة[4].

أي من خلال توفير معلومات مالية تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة[5] .

4-2-5 المعلومة واضحة وسهلة الفهم: المعلومة القابلة أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحا سبة والإقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات[6] .

---

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة18 ،مرجع سبق ذكره ، ص:12

[2] - سعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص:10.

[3] - بحار حسنة، **معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** ، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص:15.

[4] - سعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص:10.

[5] - الجريدة الرسمية ، العدد19، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة، 29، مرجع سبق ذكره، ص:05.

[6] - سعد بواري، مرجع سبق ذكره، ص:10.

أي أنه بإمكان المطلع الذي له مبادئ عامة حول المحاسبة فهم محتوى الكشوف المالية[1].

3-5 الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

تتكون الفرضيات الأساسية من فرعين هما:

1-3-5 محاسبة التعهد: تشترط القوائم المالية المعدة وفقا لهذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون انتظار وقت التسديد أو القبض النقدي[2].

أي يتم محاسبة آثار المعاملات و غيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط بها.[3]

2-3-5 استمرارية الاستغلال " النشاط" : يتم إعداد القوائم إنطلاقا من فرضيتين الأولى أن النشاط يعتبر مستمر والثانية أن لمؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل المنظور[4] .وبالتالي تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال ، وبافتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في مستقبل متوقع ، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية.

المطلب الثاني:قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي

[1] - عبد الرحمان عطية،**المحاسبة العامة وفق النظام المالي**، دار جيطلي للنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص:07.

[2] - جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[3] - الجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة18 ،مرجع سبق ذكره ، ص:11.

[4] - جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص:13.

تشكل قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي أهمية بالغة في أي نظام محاسبي لتأثيرها الكبير على المعلومة المحاسبية والمالية التي تظهر في القوائم المالية وسنتناول في العنصر الكيفية التي تقيم بها معظم عناصر الأصول والخصوم والأموال الخاصة.

1- القواعد العامة للتقييم

تقييم العناصر المسجلة في الحسابات بصفة عامة على أساس قاعدة التكلفة التاريخية، لكن في بعض الحالات وحسب شروط معينة وبالنسبة إلى بعض العناصر[1]، يمكن أن نستعمل طرق التقييم التالية:

- **التكلفة التاريخية:** تسجل عناصر الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات، محاسبيا وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، أي على أساس تكلفة حيازتها دون إعتبار أثار تغير أو تطور القوة الشرائية لوحدة النقد. تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات وغير ذلك من العناصر المماثلة مما يلي:[2]

- تكلفة الشراء بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل؛

- قيمة الإسهام بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية؛
- القيمة العادلة بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا.
- تكلفة الإنتاج بالنسبة للسلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة.

- **القيمة العادلة:** تعرف القيمة الحقيقة بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينه من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة ويطلق عليها كذلك إسم القيمة العادلة[3].

- **قيمة الإنجاز :** هي القيمة التي يمكن الحصول عليها في الوقت الحالي من خلال بيع أصل معين أثناء خروج إرادي[1].

---

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** الفقرة 112، 1، الجزائر، 2009، ص:06.

[2] - نفس المرجع السابق، الفقرة 112،2 ، ص:07.

[3] - هوام جمعة، **مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، الجزائر، 2007، ص:03.

- **القيمة المحينة:** تتمثل في التقدير الحالي للتدفقات المستقبلية ضمن المسار العادي للنشاط ، أو ما يسمى بالقيمة الحالية[2].

و تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية كل دورة محاسبية تفحص المؤسسة ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على نقصان قيمة أصل معين، وإذا ثبت وجود هذا المؤشر، فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل والتي تعرف على أنها أعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي و الذي يمثل المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أصل ضمن ظروف المنافسة العادية مطروحا منه تكاليف الخروج.

في حالة إرتفاع القيمة المحاسبية لأصل معين عند إعادة التقدير فإن هذا الإرتفاع يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة ويسجل في فرق إعادة التقييم و يعتبر إيراد أو يتم تخفيضه من نفس الأصل الذي تم تقييمه في السابق ونتج عنه فرق سالب أو نقص في القيمة الذي يعتبر عبء.

أما في حالة إنخفاض القيمة المحاسبية لأصل معين عند إعادة التقدير هذا الإنخفاض يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة ويسجل في فرق إعادة التقدير ويعتبر عبء وتتم المقاصة من نفس الأصل الذي تم تقييمه في السابق ونتج عنه فرق موجب أو زيادة في القيمة الذي يعتبر إيراد[3].

2- إدراج الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات

1.2 التعريف :

عرف النظام المحاسبي المالي الأصول ، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج والأعباء كالآتي:

1.1.2 الأصول:

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سبق ذكره، ص:91.

[2] - كتوش عاشور، **النظام المحاسبي المالي الجزائري، إطاره العام، آثاره وإنعكاسات تطبيقه**، مداخله مقدمة إلى الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA ،كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة . الجزائر ، 13-14 ديسمبر 2011، ص:10.

[3] - شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS** ، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزاء الثاني ، 2009، ص: 89 .

هي تلك الموارد التي تخضع لرقابة المؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية و التي ينتظر أن تحقق منها مزايا ومنافع إقتصادية مستقبلية المتضمنة في الموجودات ومن المحتمل أن تساهم في الأصول ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على شكل تدفقات نقدية أو أرباح المؤسسة[1].

2.1.2 الخصوم:

هي الإلتزامات الحالية والناتجة عن أحداث إقتصادية ماضية يجب الوفاء بها مقابل خروج موارد و ينتظر منها الحصول على منافع إقتصادية، أي هي عبارة عن مجموع إلتزامات المؤسسة على أصولها[2].

حيث أن هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، كما تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال الدورة أو خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية[3].

3.1.2 الأموال الخاصة:

تمثل الأموال الخاصة الفرق" الموجب" بين مجموع أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد[4].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف يقترب من التعريف المقدم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 32 والذي ينص "حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المؤسسة بعد خصم جميع إلتزاماتها المالية"[5].

4.1.2 النواتج:

[1] - Catherine Maillet, Baudrier, Anne le Manh**,les normes comptables internationales IAS/IFRS**,sup,FOUCHER,5éme édition, Vanves 2007,p73.

[2] - بن ربيع حنفية، **الواضح في المحاسبة المالية وفقا لمعايير الدولية IAS/IFRS** ، بدون دار نشر، الجزاء الأول، الجزائر، 2010، ص:47.

[3] - عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[4] - نفس المرجع السابق، ص:12.

[5] - الفقرة 18، معيار المحاسبة الدولي، رقم:32.

تعرف النواتج على أنها الزيادة في المزايا الإقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو إنخفاض في الخصوم، كما تتمثل النواتج في إستعادة خسارة في القيمة والتي يترتب عليها زيادة في الأموال الخاصة ما عدا تلك الناتجة عن الزيادة في رأس عن طريق المساهمات.[1]

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيراد كما يلي "هو إجمالي التدفقات الداخلية من المنافع الاقتصادية خلال الفترة والناتجة عن الأنشطة العادية للمؤسسة والتي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخلاف الزيادة التي تنتج عن مساهمات تقدم بمعرفة حملة حقوق الملكية.[2]

5.1.2 الأعباء:

تتمثل في انخفاض أو نقصان المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض في الأصول أو في شكل ظهور أو زيادة في الخصوم، وتندرج الأعباء مخصصات الإهتلاك أو الاحتياطات وخسائر القيمة[3].

2.2 المبادئ العامة لإدراج الأصول والخصوم، النواتج والأعباء في الحسابات:

يمكن تلخيص المبادئ العامة للتسجيل المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم، النواتج والأعباء فيما يلي:[4]

- يكون من المحتمل أن تعود هذه العناصر بمنفعة إقتصادية مستقبلية؛
- يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة. كما تدرج إيرادات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع السلع في الحسابات عند توفر الشروط التالية:
- أن تكون المؤسسة قد حولت إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلعة؛

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة25 مرجع سبق ذكره ، ص:13.

[2] - الفقرة 07، معيار المحاسبة الدولي، رقم:18.

[3] - لجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة 26 مرجع سبق ذكره ، ص:13.

[4] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الفقرات 1.111- 2.111 ،مرجع سبق ذكره، ص:06.

- عدم تدخل المؤسسة لا في التسيير ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها؛
- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ نواتج الأنشطة العادية بصورة صادقة؛
- أن يكون من المحتمل حصول منافع اقتصادية مرتبطة بمعاملات المؤسسة؛
- أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها المؤسسة المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق.

3. بعض القواعد الخاصة بالتقييم والإدراج في الحسابات

إضافة إلى القواعد العامة للتقييم المذكورة سالفا توجد قواعد خاصة نوجزها فيما يلي:

1.3 القيم الثابتة:

تعتبر القيم الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي مصدر أو إحتياطي للمزايا أو المنافع الاقتصادية التي تتوقع المؤسسة تحقيقها على المدى الطويل، وفيها يخص تقييمها وإدراجها في الحسابات يكون حسب نوعية هذه الأصول والتي تنقسم إلى قيم ثابتة عينية وقيم ثابتة معنوية.

1.1.3 القيم الثابتة العينية:

تتمثل الأصول الثابتة المادية في التجهيزات والمعدات التي تحتفظ بها المؤسسة لأجل استخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم الخدمات أو تجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن أمثلتها الأرضي، المباني، السفن ، الطائرات والسيارات ، المعدات المكتبية[1].

كما تعرف على أنها أصل مادي تحوزه المؤسسة من أجل إنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار أو للاستعمال في أغراض إدارية، والذي يفترض أن تكون مدة استعماله أكثر من سنة مالية[2].

2.1.3 القيم الثابتة المعنوية:

[1] - شعيب شنوف، الجزاء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص:92.

[2] - الفقرة 06، معيار المحاسبة الدولي رقم:16.

القيم الثابتة المعنوية هي غير نقدية وغير قابلة للتحديد، تراقبها المؤسسة وتستعملها في إطار أنشطتها العادية، والمقصود بها مثلا: شهرة المحل ، برامج الإعلام الآلي، رخص الاستغلال، مصاريف البحث...الخ[1].

كما تعرف على أنها أصل غير نقدي وغير قابل للتحديد أو بدون جوهر مادي يحتفظ به لاستخدامه في إنتاج البضائع أو الخدمات أو لتأجيره للآخرين أو للأغراض الإدارية، وهذا الأصل تراقبه المؤسسة وتتوقع أن تحقق منه منافع إقتصادية مستقبلية[2].

تحسب تكلفة الأصول الثابتة كما يلي:[3]

- تسجل الأصول الثابتة في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة ، و التي تتضمن جميع تكاليف الاقتناء ووضعها في أماكنها، الرسوم المدفوعة ، الأعباء المباشرة الأخرى ، ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية

ضمن هذه الأصول ومصاريف إنطلاق النشاط ضمن هذه التكاليف؛

أما فيما يخص الأصول الثابتة التي أنتجتها المؤسسة بنفسها فتتكون التكلفة من العتاد واليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى.

كما تضاف تكاليف تفكيك العتاد عند انقضاء مدة الانتفاع به أو تكلفة تجديد الموقع إلى تكلفة إنتاج أوحيازة الأصل الثابت المعني إذا كان هذا التفكيك أو التجديد إلزامي للمؤسسة.

- تسجل النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة العينية أو المعنوية محاسبيا كأصول ثابتة ضمن أعباء السنة المالية إذا كانت تحسن من نجاعة الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية للأصول ومن المحتمل أن تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية في المستقبل فإنها تسجل ضمن الأصول الثابتة وتضاف إلى القيمة المحاسبية للأصل.

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الفقرة 2.121 ،مرجع سبق ذكره، ص:08.

[2] - الفقرة 07، معيار المحاسبة الدولي رقم:16.

[3] - الجريدة الرسمية، العدد 19، قرار **مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الفقرات 5.121- 6.121 ،مرجع سبق ذكره، ص:08.

3.1.3 إهتلاك الأصول الثابتة:

عرف النظام المحاسبي المالي الإهتلاك على أنه إستهلاك المنافع الاقتصادية لأصل معنوي أو عيني، ويتم تسجيله ضمن الأعباء ، إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجته المؤسسة لنفسها[1].

حيث يتم توزيع مبلغ الأصل القابل للإهتلاك بصورة طردية على مدة منفعته ، مع مراعاة القيمة المتبقية* المحتملة لهذا الأصل في نهاية مدة منفعته إذا كان بالإمكان تحديدها بصورة صادقة ، إن طريقة إهتلاك أي أصل هي إنعكاس لتطور استهلاك المنافع الاقتصادية التي يدرها هذا الأصل ، حيث نجد الإهتلاك الخطي ، الإهتلاك المتناقص أو طريقة وحدات الإنتاج، وتكون الطريقة الخطية معتمدة في حالة عدم تمكن المؤسسة من تحديد تطور إستهلاك المنافع الاقتصادية للأصل.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب إعادة النظر في طريقة الاهتلاك وكذا مدة المنفعة والقيمة المتبقية بشكل دوري، فإن حدث وكان هناك إختلاف كبير عن التقديرات السابقة يجب تعديل مخصصات الإهتلاك للفترة الجارية والفترات المستقبلية[2].

2.3 الأصول المالية غير الجارية:

تسجيل الأصول المالية المملوكة للمؤسسة ، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية جارية، تبعا لمنفعتها وللدواعي التي كانت سائدة عند إقتناءها أو عند تغيير وجهتها في إحدى الفئات الأربعة التالية:[3]

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها التي يعد امتلاكها الدائم مفيد لنشاط المؤسسة؛

---

[1] - نفس المرجع السابق، الفقرة 121 .7 ، ص:09.

[*] - القيمة المتبقية هي المبلغ الصافي الذي ترتقب المؤسسة الحصول عليه لأصل معين عند إنقضاء مدة منفعته بعد طرح تكاليف الخروج المتظرة.

[2] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الفقرة 8.121 ،مرجع سبق ذكره، ص:09.

[3] - نفس المرجع السابق، الفقرة 122. 1 ، ص:11.

- السندات الموجهة لتوفير مردودية مرضية للمؤسسة في المدى الطويل، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسة المصدرة لها.
- السندات الأخرى التي تمثل أقساط رأسمال أو توظيفات ذات الأمد الطويل التي تحتفظ بها المؤسسة إلى غاية حلول أجل إستحقاقها.
- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة ولا تنوي بيعها في الأجل القصير.
- بحيث يتم تسجيل الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بالقيمة الحقيقية بمقابل معين، بما فيها الأعباء المباشرة مثل أعباء الوساطة ، الرسوم غير المسترجعة، كما يتم إستبعاد بعض الأعباء مثل الأعباء الإدارية.

3.3 المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ:

تعتبر المخزونات ضمن الأصول المتداولة التي تمتلكها المؤسسة و تكون موجهة للبيع في إطار النشاط الجاري أو أصول قيد الإنجاز وتشمل المواد الأولية واللوازم، البضائع والمنتجات بمختلف أنواعها القابلة للتخزين[1] .

كما تعرف المخزونات حسب النظام المحاسبي المالي على أنها:[2]

- ما تمتلكها المؤسسة وتكون موجهة للبيع في إطار الإستغلال الجاري؛
- قيد الإنتاج من أجل بيعها؛
- المواد الأولية أو اللوازم الموجهة للإستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات؛
- في إطار عملية تقديم الخدمات فإن المخزونات هي تكلفة الخدمات التي لم تقوم المؤسسة بإدراجها في حساب المنتجات. كما تقيم المخزونات بتكلفة الحيازة التي تشمل أسعار الشراء وكل المصاريف الملحقة بها، وعموما يتم تقييم المخزونات إما بتكلفة الشراء أو الإنتاج[3]، وفي حالة عدم القدرة على تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، يتم تقييمها بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها، تقدر في أقرب تاريخ لشراء

[1] - شنوف شعيب، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص:87.

[2] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الفقرة1.123، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[3] - شنوف شعيب، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص:87.

أو إنتاج الأصول المذكورة وعملا بمبدأ الحيطة والحذر تقيم المخزونات بأقل قيمة، بين تكلفتها وقيمة إنجازها* الصافية.

وفي حالة خروج المخزونات من المخازن تعتمد إحدى الطريقتين طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة أو طريقة ما ورد أولا صدر أولا " FIFO"[2].

أما فيما يخص المنتوجات الزراعية فتقيم عند تسجيلها بتكلفتها الأولية محاسبيا، وتقيم بالقيمة العادلة في نهاية الدورة مطروحا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع، وتثبيت الخسارة أو الربح الناتج عن تغيير القيمة العادلة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها[3].

4.3 العمليات بالعملة الأجنبية:

الأصول التي تم إقتناؤها بالعلمة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية[4] ، حسب سعر الصرف الجاري أما الحقوق والديون المقيمة بالعملات الأجنبية فتحول إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف التاريخي" تاريخ العقد أو الإتفاق"[5].

وفيما يخص الفوارق الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف في حالة الخسارة تسجيل ضمن الاعباء "ح/666 خسائر الصرف" وفي حالة الربح ضمن الإيرادات المالية" ح/766 أرباح الصرف".

5.3 مؤونات الأعباء والخسائر:

* - قيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإنجاز والتسويق.

3- الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الفقرة5.123-4.123.، مرجع سبق ذكره، ص:12

[2] - شنوف شعيب، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص:88.

[3] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الفقرة7.123، مرجع سبق ذكره، ص:13.

[4] - الجريدة الرسمية، العدد19، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسب**ي المالي، المادة 13،مرجع سبق ذكره، ص:04.

[5] - شنوف شعيب، الجزاء الأول، مرجع سبق ذكره، ص:85.

مؤونات الأعباء والخسائر من عناصر الخصوم والتي يكون إستحقاقها أو مبلغها غير مؤكد،وتسجيل في الحالات التالية:[1]

- هناك إلتزام حالي قانوني ناتج عن أحداث ماضية؛.
- إحتمال خروج موارد من أجل تسوية هذا الإلتزام؛
- إمكانية تحديد وتقدير هذا الالتزام بصفة دقيقة وموثوقابها؛

كما يجب إعادة النظر في قيمة المؤونة عند نهاية كل دورة محاسبية، ولا يمكن إستعمال المؤونة في غير الهدف الذي وضعت من أجله[2].

أ- ضرائب الدخل المؤجلة: إن ضريبة الدخل المؤجلة تتعلق بالضرائب على الأرباح القابلة للدفع ويقصد بها ضريبة مؤجلة كإلتزام "خصوم" أو ضريبة قابلة للإسترجاع ويقصد بها ضريبة مؤجلة أصول، أثناء الدورات المحاسبية.

المطلب الثالث:المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر يشكل تغيرا جذريا في الممارسة المحاسبية مقارنة بما كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني، سواء بما تعلق بالإطار التصوري " المفاهيمي" أو على مستوى مدونة الحسابات أو القوائم المالية، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث القيام ببعض المقارنات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني،وذلك بغرض التعرف والوقوف عند أهم الإستحداثات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالنظام السابق.

1- الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

سوف نتطرق إلى أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي وكذا إعداد وعرض القوائم المالية.

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الفقرة1.125، مرجع سبق ذكره، ص:14.

[2] - شنوف شعيب، الجزاء الأول، مرجع سبق ذكره، ص:88.

1-1 من حيث وجود الإطار المفاهيمي

يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري يحدد المبادئ والاتفاقيات المحاسبية وفرضيات إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى الخصائص النوعية لإعداد المعلومة المالية وكذا تعريف الأصول، الخصوم ، الأموال الخاصة، الأعباء والنواتج.

بينما المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 لم يحتوي على إطار تصوري مما شكل نقصا كبيرا أثر على بنية هذا الأخير وشكل فراغا في النظام المحاسبي المعتمد لمدة لا تقل عن 35سنة.

ويتفق الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مع الإطار التصوري الدولي من حيث المحتوي في تحديد أهداف المحاسبة المالية وإن اختلفا في صياغتها ودرجة وضوحها.

2-1 من حيث المبادئ المحاسبية:

لقد نص النظام المحاسبي المالي على بعض المبادئ لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني نذكر منها مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، حيث أن هذا الأخير كان له أثر كبير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال عقود الإيجار التمويلي، مثلا مؤسسة تقوم بتأجير حافلة لنقل عمالها لمدة معينة تسجل هذه الأخيرة ضمن أصول المؤسسة مقابل تسديد دفعات إيجارية، أما وفقا للمخطط المحاسبي الوطني لا تسجل هذه الحافلة ضمن أصول المؤسسة وذلك بحجة عدم ملكيتها، رغم أنها موجودة وتدر منافع إقتصادية للمؤسسة[1].

وبالتالي نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في المعالجة المحاسبية لمثل هذه الأحداث الاقتصادية.

[1] - بن ربيع حنفية ، مرجع سبق ذكره، ص:46.

1- 3 من حيث المصطلحات والتعاريف:

يتضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المصطلحات التي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني مثل القيمة العادلة، الضرائب المؤجلة، حقوق مانح الإمتياز، كما يظهر جليا الاختلاف في مضمون التعاريف للمصطلحات الواردة في النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد بعيد مع تلك الواردة في المعايير المحاسبية الدولية، مع وجود بعض الاستثناءات، فمثلا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي قام بتعريف بعض المصطلحات التي لم يخصها الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية بالتعريف ومثال ذلك إتفاقية الوحدة النقدية.

1- 4 من حيث عدد ونوع القوائم المالية:

لقد فرض المخطط المحاسبي الوطني على كل المؤسسات مهما كان حجمها أو نوعها والخاضعة لأحكامه ، أن تعد سنويا كل من الميزانية، جدول حساب النتائج، إضافة إلى القوائم المالية الملحقة.

في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أوجب على المؤسسات "غير الصغيرة" إعداد كل من الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الملاحق التي تبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة وتوفير معلومات مكملة للميزانية وجدول حساب النتائج، وبالتالي نستنتج أن النظام المحاسبي المالي قد استحدث قائمتين ماليتين هما قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الاموال الخاصة.

وعلى العكس المخطط المحاسبي الوطني والذي من خلال القوائم المالية التي يفرضها، لم يراعي حجم وإمكانيات المؤسسات، وبالتالي النظام المحاسبي المالي تدارك هذه المشكلة، حيث يسمح للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها حد معين أن تمسك محاسبة مبسطة.

وفيما يخص المعايير المحاسبية الدولية فتلزم المؤسسة بإعداد الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق المكملة للقوائم السالفة الذكر.

1-5 من حيث عرض وتقديم القوائم المالية:

1-5-1 تقديم الميزانية:

يتم تقديم الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني بترتيب عناصر الأصول حسب سيولتها وعناصر الخصوم حسب درجة إستحقاقها.

أما حسب النظام المحاسبي المالي فتصنف عناصر الميزانية إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية، كما تحتوي هذه الأخيرة علة معلومات تخص السنة السابقة (N-1) بما يسمح بإجراء مقارنة، عكس ما كانت عليه وفق المخطط المحاسبي الوطني[1].

ومن خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 فإن على المؤسسة تقديم الميزانية حسب العناصر المتداولة (الجارية) والعناصر غير المتداولة (غير الجارية) بالإضافة إلى تقديمها حسب درجة سيولة عناصرها، ولا يشترط تقديم الميزانية في شكل جدول، حيث يمكن تقديمها في شكل قائمة.

2-5-1 تقديم جدول حساب النتائج:

يعبر جدول حساب النتائج عن أداء المؤسسة وهو يختلف في الكيفية التي يتم عرضه بها، حيث يوجد نموذجين متعارف عليهما، أي يتم تصنيف الأعباء حسب طبيعتها أو حسب وظائف المؤسسة[2]، فالمخطط المحاسبي الوطني صنف الأعباء حسب طبيعتها بهدف حساب الأرصدة الوسيطية للتسيير.

أما حسب النظام المحاسبي المالي يمكن تقديم جدول حساب النتائج بطرقتين إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، ويسمح حساب النتيجة حسب الطبيعة بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية من بينها الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية والتي تختلف عن نتيجة الاستغلال حسب المخطط المحاسبي الوطني باستثنائها للإيرادات والأعباء المالية واللذان يدخلان في حساب النتيجة المالية.

ومن خلال المعايير المحاسبية الدولية فإنه يمكن للمؤسسة تقديم جدول حساب النتيجة، إما من خلال تصنيف حسابات التسيير إما حسب الوظائف أو حسب طبيعتها،لكن يشترط على المؤسسات التي تقوم بإعداد جدول

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة33،مرجع سبق ذكره ، ص:12.

[2] - شنوف شعيب، الجزاء الأول، مرجع سبق ذكره، ص:108.

حساب النتيجة حسب الوظيفة أن تقدم بيانات ملحقة توضح فيها طبيعة الأعباء وخاصة فيما يتعلق بمخصصات الاهتلاك ومصاريف العمال[1].

1-5-3 تقديم جدول تدفقات الخزينة:

تعتبر هذه القائمة بالغة الأهمية من خلال السماح بمعرفة وتتبع حركة التدفقات النقدية في المؤسسة وبالتالي التعرف على مدى تحكم هذه الأخيرة في تسيير خزينتها وكذا مدى حاجتها للتمويل الخارجي، أما المخطط المحاسبي الوطني فقد أهمل هذه القائمة رغم أهميتها البالغة.

وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية، فنجد المعيار الدولي رقم 07 (قائمة التدفق النقدي) يلزم المؤسسة بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية وتقسيم هذه الأخيرة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية ، الاستثمارية والتمويلية[2]، أما فيما يخص عرض هذه الأخيرة فيمكن أن يتم بموجب طريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

1-5-4 جدول تغير الأموال:

ان المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 يشترط على المؤسسة ان تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل عن القوائم المالية.[3] يتم من خلالها تحليل التغيرات التي اثرت على كل عنصر من العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الدورة.

و تتمثل المعلومات المطلوب تقديمها في جدول تغير الأموال تخص الحركات المرتبطة بما يلي:[4]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص: 108.

[2] - جمال العشيشي،مرجع سبق ذكره،ص21.

[3] عقاري مصطفى, **المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية**, مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية, العدد 01 جامعة بسكرة, الجزائر,2007, ص 21.

[4] **يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة 2008 جويلية 26**الجريدة الرسمية, العدد 19، **قرار مؤرخ في** 26., مرجع سبق ذكر, ص 1,250**الحسابات و قواعد سيرها**, الفقرة

- تغير الطرق المحاسبية و تصحيحات الاخطاء التي سجل اثرها مباشرة على الاموال الخاصة.
- معرفة التغيرات في الاموال الخاصة الناتجة عن العمليات المتعلقة براس المال مثل زيادة او تخفيض.
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال الدورة.

1-5-5 الملاحق:

تعتبر جزءا من القواعد المالية تتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل و التقييم و الطرق المحاسبية المعتمدة, و يعطي معلومات اضافية ضرورية الفهم و الافصاح, و يعطي معلومات عن الشركات الحليفة, الفروع, الشركة الام...الخ, و كل العمليات الخاصة الضرورية لفهم مضمون القوائم المالية لأي عنصر او طريقة اعتمدتها المؤسسة.

كما تجدر الإشارة الى ان كل قائمة من القوائم المالية, تحتوي على عمود للملاحظات يتضمن احالات الى الملحق بإعطاء تحليل عن مبالغ الدورة.[1]

وسيتم إدراج ضمن الملاحق نماذج عن كل قائمة من القوائم المالية سالفة الذكر.

1-6 من حيث الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية:

تختلف الاطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية باختلاف النماذج المحاسبية، فالمخطط المحاسبي الوطني كان يخدم أطراف معينة من خلال القوائم المالية التي كان ينتجها، حيث تتمثل أساسا في مسيري المؤسسات، إدارة الضرائب، الاقتصاد الوطني من خلال المحاسبة الوطنية.

أما حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية فإن أهم الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية والمالية تتمثل في المستثمرين (الحاليون والمستقبليون)، المقرضين، الموردين [*]، أما حسب النظام المحاسبي المالي فيمكن القول أن الفئات والأطرف المستخدمة للمعلومة المحاسبية والمالية هي نفسها تقريبا تلك الفئات المحددة من قبل الإطار

[1] حواس صلاح, **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي و اثره على مهنة التدقيق**, اطروحة دكتوراه, غير منشورة, جامعة الجزائر, الجزائر, 2008, ص 183.

[*]- حددت المادة رقم 09 من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير الدولية الفئات المستخدمة للقوائم المالية وإحتياجاتها من المعلومات.

المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث نجد في مقدمتهم المسيرين، المساهمين المقرضين الأجهزة الحكومية، المستثمرين، الزبائن، الموردون، العمال.

2- مكونات النظام المحاسبي المالي:

يتكون النظام المحاسبي المالي من المكونات الستة المحددة في الشكل التالي :

الشكل رقم01: مكونات النظام المحاسبي المالي (SCF)

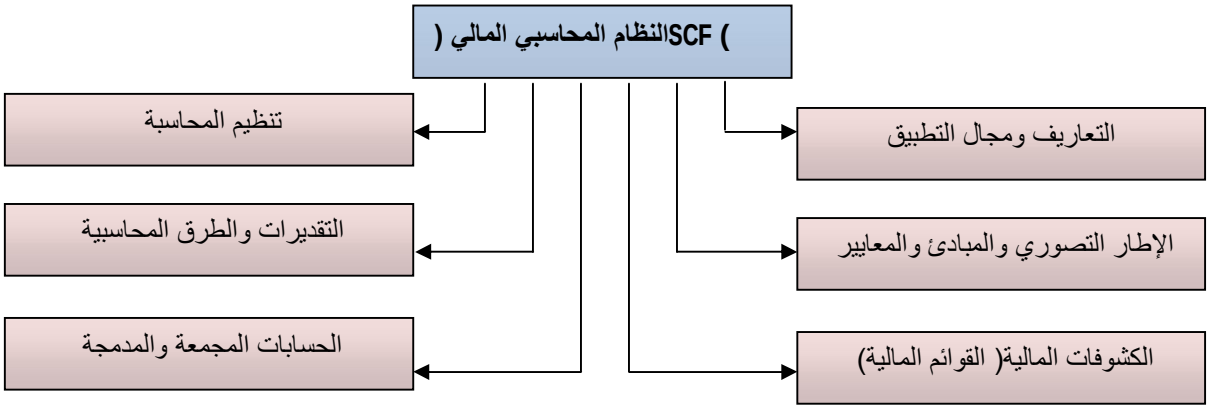

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القانون رقم 07-11

من الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يرتكز على الأركان الستة المشار إليها، وهذا ما لم يلاحظ في المخطط الوطني المحاسبي(PCN).

3- دراسة النظام المحاسبي المبسط

سنتطرق في هذا إلى دراسة النظام المحاسبي المبسط وذلك من خلال التطرق في البداية بمجال تطبيقه وثانيا إجراءات النظام المحاسبي المبسط.

1-3 مجال تطبيق النظام المحاسبي المبسط

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم أن تستعمل نظام محاسبي مبسط الذي يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة[1].

المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المبسط:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لمحاسبة تعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها ، ومحاسبة الخزينة هذه ترتكز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات أو خسائر صافية)[2].

يحدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة فالمادة02 منه تنص على ما يلي: " يمكن للمؤسسات

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، ، مرجع سبق ذكره ص:77.

[2] - الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، نفس المرجع ، ص:22.

الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، خلال سنتين ماليتين متتاليتين مسك محاسبة مالية مبسطة"[1] .

1. النشاط التجاري:

- رقم الأعمال :10 ملايين دينار جزائري .
- عدد المستخدمين:09 أجراء ضمن الوقت الكامل.

2. النشاط الإنتاجي والحرفي:

- رقم الأعمال :06 ملايين دينار جزائري.
- عدد المستخدمين:09 أجراء ضمن الوقت الكامل.

3. نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:

- رقم الأعمال:03 ملايين دينار جزائري.
- عدد المستخدمين:09 أجراء ضمن الوقت الكامل.
- يشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية أو الثانوية.

2-3 إجراءات النظام المحاسبي المبسط

إن تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المبسط يتطلب منها متابعة مختلف العمليات خلال السنة المالية إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات.

1-2-3 متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية:

يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا، قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق.

ترتبط مصداقية هذا القيد بما يأتي[2]:

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 19، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة**، ، مرجع سبق ذكره ، ص91.

[2] - الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق ، ص:77.

- وجود دعامة محينة بانتظام: دفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر نفقات ودفتر الإيرادات).
- حفظ الاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، المستندات الثبوتية الداخلية و الخارجية.

توافق الخزينة مجموعة أموال المؤسسات في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التميز بين هذه العمليات :

- حسب حسابات الخزينة المعنية (بنك ،صندوق) وعلى العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة أو دفترين عندما يقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر الإيرادات والنفقات.
- حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التميز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجاته مسؤولية للمعلومات الخاصة بالتسيير.

يجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات الآتية:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.
- شراء سلعة لإعادة بيعها على حالتها.
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمون والضرائب والتكاليف الإدارية التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).
- إيرادات البيع وأداء الخدمة.
- الإيرادات الأخرى(الإعانات والهبات...).
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (الإيداع و الحسب نقدا من البنوك مثلا).
- شراء التثبيتات.
- الافتراضات أو التنازلات.

3-2-2 مبادئ تصحيحات أخرى للسنة المالية:

يجب أن يقوم المسؤول عن لمؤسسة في أخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية[1]:

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم تكن المبيعات والمشتريات قد سددت نقدا.
- مبلغ المخزونات (المنتوجات تامة الصنع والمواد الأولية والاستهلاكات) والأشغال الجارية.
- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية.
- ملغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

يجب أن تحفظ الكشوفات الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة المؤسسة.

لا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ بين بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت موضوع جدول إهتلاك (حساب يقوم على أساس اهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية).

يجب أن يجري جرد مخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة، حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند قفل كل سنة مالية:[2]

- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال بين بداية السنة المالية ونهايتها.
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية بين بداية السنة المالية ونهايتها.
- حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند قفل السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).

[1] - الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق ، ص:78.

[2] - الجريدة الرسمية، العدد 19، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق ، ص78.

- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع التثبيتات للسنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني).
- حساب التغير الجاري للافتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.وسيتم ادراج ضمن الملاحق نماذج عن كل قائمة من القوائم المالية سالفة الذكر

وسيتم إدراج ضمن الملاحق نماذج عن كل قائمة من القوائم المالية سالفة الذكر

المطلب الرابع :صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

قبل أن نتطرق بالتفصيل إلى كل ما يتعلق بمشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنتطرق أولا إلى الصعوبات التي تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني ومختلف الفاعلين فيه، على اعتبار أن عملية تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر تعتبر بمثابة نقله نوعية من محاسبة جامدة إلى محاسبة تعتمد على الإبداع والتقدير في اقتصاد غير مؤهل تحد كبير[1] .

1- الصعوبات المتعلقة بطبيعة الاقتصاد الوطني :

تعتبر عملية تبني النظام المحاسبي مالي في الجزائر تحد كبير كون اقتصادها يتميز ب[2] :

1-1 اقتصاد مبني على المحروقات وموجه للخارج:

يتميز الاقتصاد الوطني بكونه اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده وبشكل أساسي على قطاع المحروقات الذي يمثل ثلث النتائج الداخلي الخام(PIB) وتقريبا ثلثي المداخيل الضريبية للدولة و 97% من إيرادات الصادرات يقوم على

[1] - بن بلقاسم سفيان ، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الاسواق**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009 ،ص 244.

[2] - تيقاوي العربي، **النظام المحاسبي المالي بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية المحاسبية وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمراجعة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة. يومي 14/13 ديسمبر 2011

المداخيل البترولية بنسبة كبيرة ، مع ضعف وعجز تعاني منه القطاعات الحيوية الأخرى لاسيما الصناعة والزراعة وهذا الضعف ينتقل ليمس مختلف الجوانب الأخرى الاقتصادية والمحاسبية.

2-1 غياب المنافسة الفعلية وتنامي نشاط السوق الموازية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تعرف انتشارا ورواجا كبيرا للنشاط الموازي مقارنة مع المنافسة الفعلية، وهو الامر الذي يؤدي إلى وجود الكثير من العقبات في طريق تطبيق نظام محاسبي يقوم على ضرورة توفر معطيات شفافة ، لاسيما ما تعلق منها بضرورة توفر معلومات لدى أطراف أي عملية تجارية وذلك في ظل سوق نشط.

3-1 غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها كمرجعية للتقييم:

تعرف الجزائر غياب شبه تام للأسواق المتخصصة والتي تعتمد أسعارها كمرجعية لإعادة التقييم لاسيما في مجال الأصول غير الجارية، وحتى وإن كانت موجودة فهي تتميز باحتكار تام كسوق العقار مثلا ولا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى تحديد القيمة العادلة في ظروف كهذه.

1- 4 غياب نظام معلوماتي لاقتصاد وطني:

ففي ظل تبني نظام محاسبي مالي يقتضي الاعتماد على محاسبة خلاقة، تتأسس على القدرة على الحكم والتقييم و معرفة ما تستهدفه المؤسسة من سياسات مستقبلية تقوم على متابعة حركية الأسواق و وقائع تطور البيئات التكنولوجية، القانونية المالية وترجمتها في المعالجات المحاسبية وطرق البيانات لاسيما تلك المتعلقة بالتقييم، إلا أن الواقع العملي للاقتصاد الوطني يبين وجود تضارب في المعلومة المنشورة وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية، ناهيك عن عدم توفرها في أحيان كثيرة[1] .

[1] - بن بلقاسم سفيان ، مرجع سبق ذكره ص:260.

5-1 غياب السوق المالية أو البورصة

إذ التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل أمر تقييم الأسهم والسندات وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على السوق المالي وتنشيط البورصة.

لقد قامت الجزائر منذ انتهاجها نظام اقتصاد السوق بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية كل هذه الإصلاحات كانت مركزة على جانب واحد فقط يهدف إلى إنقاذ الجهاز الإنتاجي لتحقيق التنمية المنشودة، ولم يتم التركيز على جانب أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية والتي لها الدور الكبير في تحقيق قفزة نوعية لهذه المؤسسات ، ولكن منذ بداية القرن الواحد والعشرين ومع ضغط المتغيرات الدولية على الاقتصاد الجزائر وضعف أنظمة التسيير في المؤسسة، فكرت الجزائر في تبني نظام محاسبي جديد يتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية

2- صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الاقتصاد الجزائري و المؤسسات بشكل خاص تعيش واقعا قد يكون عائقا أمام هذا النظام الجديد، ومن الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام في الجزائر نجد على العموم:

- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل وتجذر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي (35 سنة) منذ سنة 1975.

- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا ، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة في وقت قصير.

- تدرب المحاسبون والخبراء على النظام المحاسبي السابق لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد.

- لايوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون الكثير عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه . اعتماد هذا النظام الجديد في المراكز التدريبية لحد الآن مازال ضعيفا مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هذا النظام.

- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليطبق في الواقع وهذا ما يعرفه المسيرون والمسئولون في المؤسسات الاقتصادية [1].

- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحكومة الشركات ، و هذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة.

- تكون الأهداف المحاسبية السابقة راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها.

- صعوبة تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد و اتفاقيات.

- نقص البحوث والدراسات الاقتصادية حول نظام المحاسبة المالية.

- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال.

- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية.

[1] تجاني محمد العيد ، رضوان عادل ، **صعوبات تطبيق النظام المحلي لمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** ، ملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحلي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي يومي 05-06-ماي-2013

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شهد القرن الواحد و العشرون قفزات كبيرة في الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، ومع تأثير العولمة و ازدياد حدة المنافسة و التحول نحو اقتصاديات السوق ، أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواجهة هذه التحديات بتبنيها تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

فالثورة الرقمية و المعلوماتية من حواسيب و شبكة الانترنت تمثل فرصة أمام هذه المؤسسات لتطوير طاقتها و إعطاء أكثر شفافية و موضوعية للمعلومات و بالتالي تحسين أداء الشركة .

المطلب الأول:مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووظائفها

تعددت مفاهيم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وسنحاول التطرق الى أهم التعاريف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإضافة إلى أهم وظائفها .

تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

وصفت في أول ظهور لها على أنها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال ثم حذفت كلمة الحديثة من التسمية لتصبح تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) نظر لزوال الحداثة عنها بعد ظهورها من منتصف السبعينات للقرن العشرين من خلال تسويق أول حاسوب عرف باسم "ALTAIR" ثم بداية استعمال الانترنت في التسعينات من نفس القرن، وقد ظهرت مؤخرا بعض الأدبيات يستخدم مؤلفوها التسمية المختصرة تكنولوجيا المعلومات[1] .

[1] - Janod Véonique, L'Impacte des innovations technologiques et organisatonnelles sur les performances des entreprises:une évalualuation non paramétriques ,2004,p2,Adresse Internet :http://atom.univ-paris 1.fr/documents/janod ATOM.pdf .19/01/2014

وأيا كانت التسمية فهي تعني كل ما يتعلق بالتقنيات المستخدمة في معالجة وتحويل المعلومات خاصة المعلوماتية (الإعلام الآلي) الانترنت والاتصالات بعيدة المدى وكل الوسائل التكنولوجية التي تستخدم من أجل تبادل، معالجة ، استغلال وأيضا إعادة المعطيات الرقمية القادرة على السير عبر الشبكات[1].

ويرى Herbert Simon بأن هذه التكنولوجيات تساعد على جعل كل معلومة قادرة على الوصول إلى الإنسان على شكل شفهي أو رمزي، ومتوفرة على شكل مقروء بواسطة الحاسوب، بحيث تصبح الكتب والمذكرات مخزنة في الذاكرات الالكترونية من خلال القيام بالتقاط ومعالجة واسترجاع وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية ، نص صوت أو صورة.

وتبرز هذه التكنولوجيات من خلال ظاهرتين أساسيتين هما الجمع بين الكلمة المكتوبة والمنطوقة ، والصورة الساكنة والمتحركة وبين الاتصالات السلكية واللاسلكية، أرضية وفضائية ثم تخزين المعلومات واستعمالها، واعتماد الأسلوب الرقمي (Digital) للقيام بهذه العمليات.

وتشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرعين أساسيين هما[2] :

- **تشغيل البيانات:** يشمل هذا النوع الوظائف التي تتناول المعالجة التوزيع الآلي للمعلومات ، وتعتبر الأساس في إنجاز عمليات التشغيل في المؤسسات وتدعيم الإدارة على اتخاذ القرارات، ويتمثل المحور المركزي لهذه الفرع في تطبيقات الإعلام الآلي في أشكاله المختلفة.
- **نقل وإيصال المعلومات**: يمثل هذا الفرع عملية نقل وإيصال المعلومات التي تم تشغيلها بين المواقع المتباعدة للحواسيب، ووحداتها الطرفية البعيدة وذلك باستخدام تسهيلات الاتصالات عن بعد.

وعليه فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ناتجة عن التقارب أو التلاحم التكنولوجي بين تكنولوجيا معالجة المعلومات (المعلوماتية) وتكنولوجيا الاتصال (أقمار صناعية، فاكس ، هاتف، شبكات) ويمكن التعبير عنها بالعلاقات التالية أو تلخيصها في الشكل الموالي:

[1] - Alain Berduguo,Robert Mahl,Gérard Jean, Guide du management des systèmes d'informations:thèmes et termes essentiels, Herme-Sciences Publications,paris,2002.p:389.

[2] - بوقلقول الهادي، سوامس رضوان ، **الاداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الالكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

الشكل رقم 02 : التقارب التكنولوجي بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال

تكنولوجيا المعلومات (TIC = تكنولوجيا الاتصال (T I + (T C)

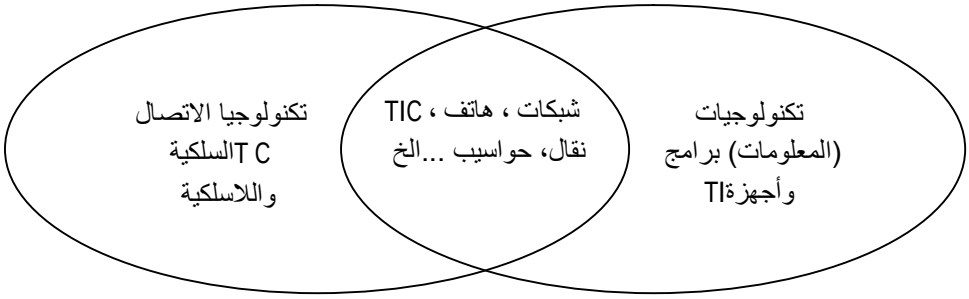

المصدر : من إعداد الطالب

وبالتالي فتكنولوجيا المعلومات والاتصال تجمع بين تكنولوجيا المعلومات أو المعلوماتية (التي مجموع الوسائل المستخدمة لإنتاج واستغلال وتوزيع المعلومات بكل أشكالها مكتوب، مسموع ومرئي) وتكنولوجيا الاتصال (وهي البنية التحتية التي تمكن التواصل الاجتماعي وتؤمن انتقال الرسالة من مرسل إلى متلقي)، لكن هذا لا يعني أن هذين النظامين الفرعيين مفصولين عن بعضهما البعض، بل هما متفاعلين ويجمع بينهما على المستوى التقني مفهوم الشبكة وكل ذلك في شكل تنظيم نسقي غير قابل للتجزئة فلو أزيحت البرامج لن تكون هناك معلوماتية ولو أزيحت الأقمار الصناعية لن يكون هناك بث تلفازي أو مكالمات هاتفية بعيدة المدى ولا انترنت.

1- وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يمكن حصر وظائف تكنولوجيا المعلومات بما يلي[1]:

- جمع تفاصيل قيود أو سجلات النشطات.
- تحويل وتحليل وحساب جميع البيانات و المعلومات.
- إجراء عدة أنواع من المعالجات للبيانات في وقت واحد سواء كانت كتابة أو صوت أو صورة.
- تنظيم المعلومات بشكل مفيد حسب طبيعتها.
- تخزين البيانات والمعلومات واسترجاعها لإنجاز عملية إضافية وإرسالها إلى مستفيد آخر.
- إرسال البيانات والمعلومات من موقع لآخر باستخدام البريد الالكتروني أو الرسائل الصوتية أو غيرها.

كما يمكن أن تعرف وظائف تكنولوجيا المعلومات على أنها تسجيل وتخزين ونقل ومعالجة واستخدام واسترجاع المعلومات[2].

كذلك يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات تؤدي عدة وظائف من خلال أدواتها وهذه الوظائف هي[3]:

- معالجة البيانات لتحويلها إلى معلومات مفيدة.
- إعادة معالجة المعلومات واستخدامها كبيانات في خطوات المعالجة الأخرى.
- تبسيط المعلومات بحيث يسهل فهمها من قبل المستخدم لتصبح أكثر جاذبية وأكثر فائدة.

المطلب الثاني: استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] - علاء عبد الرزاق السالمي، **تكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الثانية، دار المناهج ، عمان الأردن، 2000، ص، ص437-438.

[2] Steven Aliter,**Information system:The foundation of E- Business**,4th edition, Saddle River, NJ, USA 2001,p,p 72-74

[3] - Curtin,Dennis and Foley ,Kim and Morin ,Cathleen ,**Information Tehnology- THE Breaking wave** ,3rd ED.MC Graw-HILL,2001,p3.

يجد سعد عامر أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على الحواسيب، البرمجيات، الهواتف الثابتة والنقالة في هذه المؤسسات في حين يبقى الانترنت و(الإنترنت والإكسترانت)، والتجارة الإلكترونية، والتبادل الإلكتروني للبيانات من الاستخدامات المحبذ تطبيقها مستقبلا في هذا النوع من المؤسسات[1].

1- مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

1-1 الحاسوب:

هو جهاز الكتروني يستقبل ويخزن البيانات ثم يعالجها بمجموعة من العمليات الحسابية والمنطقية وفقا لسلسلة من التعليمات (البرامج)، ثم يخرج النتائج على وحدات الإخراج[2].

1-2 البرمجيات:

تتكون برامج الحاسوب من فئتين رئيسيتين هما برامج النظام وتنقسم إلى برامج تطوير النظام (مترجمات ومفسرات للغات) وبرامج إدارة النظام (نظام التشغيل، oracle 2000)، و برامج تطبيقية تنقسم بدورها إلى برامج غدارة النظام (تخطيط موارد المشروع، التعليم الإلكتروني)، برامج التطبيقات ذات الهدف (برامج معالجة نصوص، برامج البريد الالكتروني)[3].

1-3 الانترنت:

أصبحت الانترنت سوقا الكترونية، حيث تتنامى استخداماتها بشكل ملفت لنظر من قبل المؤسسات على اختلاف أنواعها، فالعديد من الشركات تستخدم الانترنت لأغراض الاتصالات الالكترونية ونقل البيانات وبحوث التسويق وتكوين وجهات المخازن الالكترونية، ومن ابرز أسباب استخدام الانترنت نذكر منها، العولمة، الميزة

[1] سعيد عمر، "**تكنولوجيا المعلومات عائق أم حافز أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**". الملتقى الدولي " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة جيجل، ص3.

[2] المؤسسة العامة لتدريب الفني والتطوير المهنيي، الاعلام الآلي، الإدارة العامة لتطوير المناهج، المملكة العربية السعودية ص9.

[3] محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2009 ص39-40.

التنافسية، احتواء الكلفة، المبيعات والتسويق، والاتصالات الالكترونية، فالإنترنت يسمح للمؤسسات على اختلاف أحجمها بمتابعة العملاء[1].

4-1 البريد الالكتروني:

تمتلك مؤسسات كثيرة شبكات ضخمة للبريد الالكتروني تستخدم لأغراض الاتصالات الداخلية، ولكنها لا تسمح لموظفيها بالدخول إلى الشبكة العالمية لأسباب تتعلق بالأمن ولتجنب إضاعة الوقت ولاعتبارات التكلفة، ومع ذلك يعد البريد الالكتروني في حد ذاته قيمة تمكن المؤسسة من خلالها الاتصال بالعملاء الحاليين والمرتقبين[2].

5-1 الانترانت[3]:

تستخدم شبكة الانترانت بصورة واسعة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بهدف اكتساب مزايا ومن أهمها:

- الاقتصاد في تكاليف الحوسبة.
- توفير الوقت والسرعة.
- الاستقلالية والمرونة.

فالمؤسسات الصغيرة والتي يقل عدد عمالها عن 10 عمال لا تحتاج إلى الانترانت، فهي تقلل من استخدام الهواتف وأجهزة الفاكس وبالتالي تقلل من التكلفة وتعمل على تحسين التنسيق بين أفرع الشركة المختلفة نظرا لمحدودية مواردها التمويلية[4].

6-1 التجارة الالكترونية:

[1] سعد غالب ياسين، بشير العلاق، **الاعمال الالكترونية**، دار المناهج لنشر عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2001، ص27.

[2] يورك يرس، **الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات**، سلسلة الغدارة العملية، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص50.

[3] سعد غالب ياسين، بشير العلاق، مرجع سابق ص57.

[4] خضر مصباح الطيطي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2012، ص43.

هي استخدام الحاسوب لتقنين كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء داخل أو خارج المؤسسة من بيع وشراء داخل الشبكة المعلوماتية[1]

2- دوافع إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم مجالات استخداماتها

توجد العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال نذكر منها[2]:

- رغبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعريف بأعمالهم ومنتجاتهم والخدمات التي يقدمونها لعديد من الزبائن والشركاء والمساهمين.
- تقديم خدمات للزبون بأحسن طريقة من حيث السرعة والسهولة.
- نشر المعلومات في الوقت المناسب، لأن بعض المعلومات يتطلب نشرها في وقت محدد وأي تأخير في أجال نشرها يفقد المعلومة أهميتها.
- جلب فئة جديدة من الزبائن الذين هم على صلة بالانترنت.

وحسب (AYKUT HAMIT) إن أهم مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ظل مقتصر على المجالات التقليدية و هي المحاسبة والمالية ، إلا أنه في الآونة الأخيـرة توجه استخدامها تدريجيا نحو مجالات أخرى مثل المبيعات والتسويق وصنع القرار[3].

3- المزايا المتحققة من استخدام تكنولوجيا المعلومات

يترتب على تطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات العديد من المزايا أهمها[4].

---

[1] - نبيل محمد مرسي ،**التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر ،2005،ص332.

[2] بقة شريف، صحراوي ايمان، مداخلة بعنوان تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة باتنة 2008-2009، ص5.

[3]- Aykut Hamit.**information Technology Satisfaction of Small and Medium Sized Enterprises in Turkey** .International.Bulletin of Business Adminitration.2010.p210

[4] - عيد الحميد عبد الفتاح المغربي، **نظم المعلومات الإدارية ، الأسس والمبادئ**، المكتبة العصرية، المنصورة ، مصر ،2002،ص ، ص 158 – 159.

- **رفع مستوى الأداء و الإنتاجية في المؤسسات** : حيث يؤثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات تأثير إيجابيا على مستويات الأداء و الإنتاجية في المؤسسات بشرط وجود درجة من التوافق بين ظروف المؤسسة و استراتيجيات تطبيق تكنولوجيا المعلومات.
- **زيادة قيمة المؤسسة:** يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات إلى خلق القيمة لها هذا بالإضافة إلى مساعدتها في تنفيذ إستراتجيتها وخاصة في ظل زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات .
- **فعالية اتخاذ القرارات :** تبسط تكنولوجيات المعلومات مهمة المديرين في اتخاذ القرارات التنظيمة و ذلك من خلال توفير البيانات و المعلومات الدقيقة و الملائمة في التوقيت الملائم و بالشروط المطلوبة.
- **تنمية العمل**: حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات على توفير النظام والانضباط بالوحدات الإدارية وتهتم بتعريف الأفراد بما يدور حولهم وإمدادهم بصورة مستمرة بالتطورات التي تحيط بهم.
- **إعادة هندسة عمليات التشغيل :** تعد تكنولوجيا المعلومات عنصر جوهريا لإنجاح إعادة هندسة عمليات التشغيل سواء قبل تصميم عمليات التشغيل بما تقدمه من مقترحات لأفضل التصميمات أو بعد عمليات التصميم من خلال دورها في مراحل التطبيق المختلفة.
- **تدعيم نجاح المؤسسات في المجالات الإدارية والتنظيمية المعقدة :** يعتمد المديرون في مختلف المستويات الوحدات الإدارية على استخدام تكنولوجيا المعلومات في النواحي الإدارية والتنظيمية المعقدة و التي يصعب فيها استخدام النظم التقليدية.
- تنمية السلوك الإيجابي لأفراد المؤسسة : حيث تؤثر تكنولوجيا المعلومات على تدعيم عمليات الاتصال داخل وخارج المؤسسة هذا إلى جانب مساعدتها على إدارة الوقت بكفاءة وتقليل درجة الغموض المحيط بمناخ العمل.
- تحسين إدارة الجودة الشاملة : تساعد تكنولوجيا المعلومات في عملية تحسين إدارة الجودة الشاملة من خلال ومراقبة البيانات و تلخيصها وتحليلها ، كما تساعد في زيادة سرعة عمليات المراقبة والتفتيش وتحسين نوعية الاختبارات وتخفيض تكلفة القيام بنشاطات المراقبة وتساعد أيضا في اكتشاف الأخطاء قبل ظهورها.
- **تحسين إدارة المعلومات والمعارف** : حيث يتم استخدام الأجهزة و البرمجيات و قواعد البيانات التي تسهل عمليات جمع و معالجة وتخزين و استرجاع المعلومات و البيانات كما تعمل على تطوير معارف فنية وتسويقية ومالية وتكنولوجية وتشغيلية يمكن استخدامها في خلق ميزة تنافسية مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

- **تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء** : حث تؤدي تكـنولوجيات المعلومات دورا هاما في دعم و خدمة العملاء من خلال استخدام التجارة الإلكترونية و إعـادة هندسة العملـيات للوفاء باحتياجات العملاء و نيـل رضاهم وسرعة تأدية الخدمات المقدمة لهم[1].

وبناء على ذلك يمكن تحديد أهم المزايا المكتسبة على تطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات بما يلي:

- السرعة والدقة في عمليات معالجة وإيصال واسترجاع وحفظ البيانات والمعلومات.
- تحسين العملية الإنتاجية ، تخفيض الوقت والتكلفة وتحسين مستوى جودة المنتجات.
- تحسين الوضع التنافسي للمؤسسة.
- المساعدة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

المطلب الثالث : تبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

إن الثورة الرقمية و المعلوماتية و تزايد حدة المنافسة فرضت على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تطوير طاقتها الإنتاجية و الإبداعية و الاندماج في الاقتصاد الافتراضي العالمي ، إلا أن هذا التبني يجب أن يتماشى مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فعلية تبني تكنولوجيا الـمعلومات والاتصال تمر بثلاث مراحل أساسية وهي[2]:

- **المرحلة الأولى** : يتم تحليل متطلبات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و خدمات و منتجات هذه الـتكنولوجيا ومدى الاستعداد التنظيمي لذلك ، وفي هذه المرحلة يتخذ قرار التبني.

[1] - Turban ,Mclean, Wetherbe,**Information Technology** ,2nd edtion ,John Wiley & Sons ,Inc,1999,P,P13-14.
[2] - Morteza Ghobakhloo **strategies for successful lnformation technology adoption in small and medium-sized enterprises** .lnformation 2012.p56. www.mdbi.com/journal/information22-03-2013

- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التبني والتنفيذ ، حيث يتـم توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجهزة الحواسيب و البرمجيات و وسائل الاتصال الحديثة، وتتأثر عملية التبني في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غرار المؤسسات الكبيرة بعدة عوامل صنفها الباحثون إلى عوامل داخلية تتمثل في مدى توفر الموارد ومهارات الموظفين والخصائص التنظيمية في المؤسسة وعوامل خارجية مثل الزبائن، والبيئة التنافسية والتدعيمات الحكومة وتنظيمها لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، والهيئات الاستشارية ،كل هذه العوامل تؤثر على مدى نجاح قرار التبني في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى الاستفادة من هذه التكنولوجيا.

رغم أن معظم الباحثين يقيمون تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام المؤشرات المباشرة مثل التكلفة (الموارد) و تحسين الإنتاجية غيرها، إلا أنه من الصعب الاعتماد على هذه المؤشرات دون مراعاة رضا وارتياح المستخدمين لهذه التكنولوجيا،سواء المسيرين والموظفين والعملاء ومن له صلة بالمؤسسة[1] .

[1] - Aykut Hamit.**information Technology Satisfaction of Small and Medium Sized Enterprises in Turkey** .International.Bulletin of Business Adminitration.2010.p210.

- **المرحلة الثالثة**:وهي مرحلة ما بعد التبني يتم تقييم نظام التبني فيها وتطويره والقيام بالتغذية الرجعية .ويمكن توضيح تبني في الشكل الآتي:

الشكل رقم 03 :تبني تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

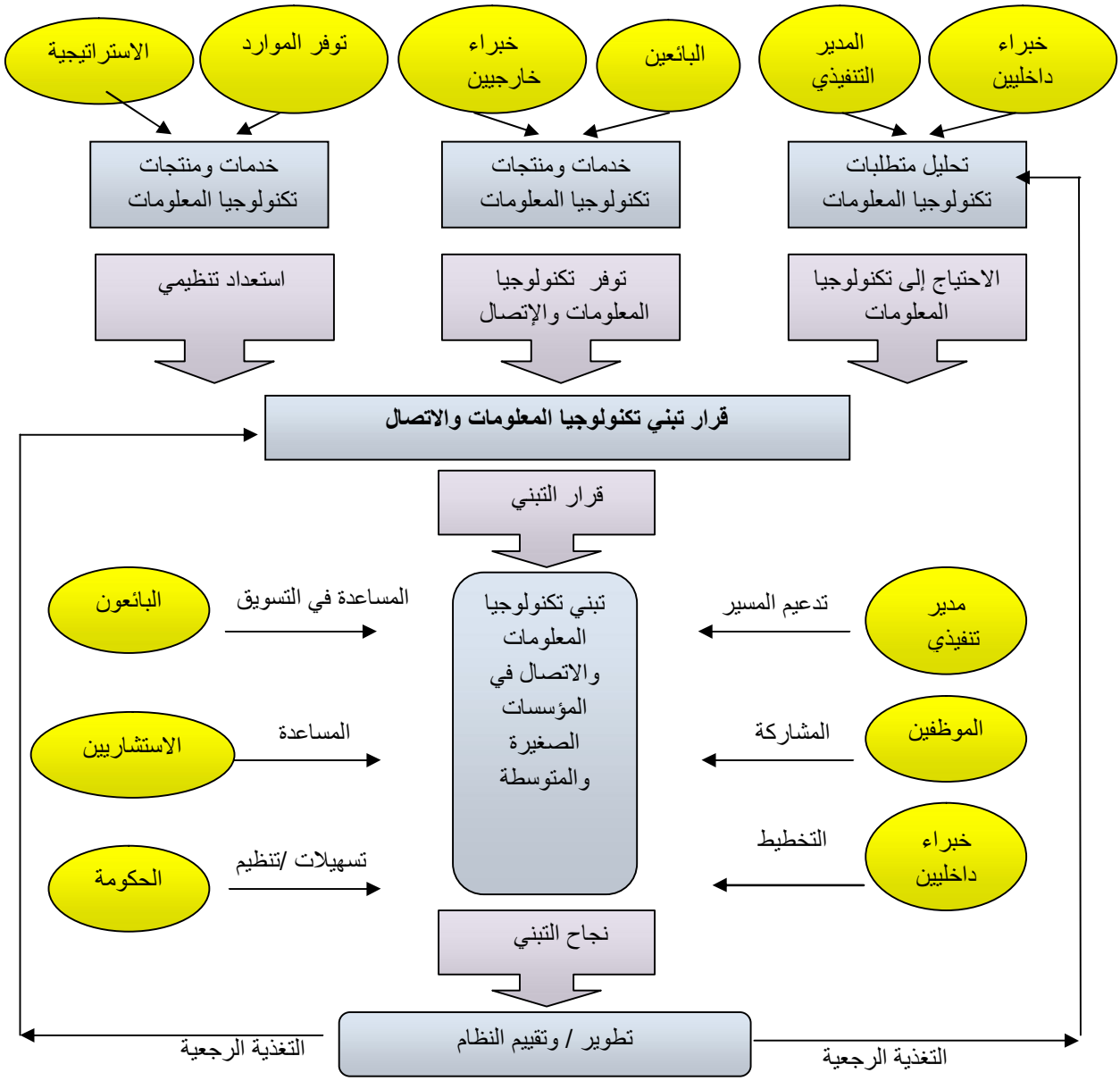

La source : Morteza Ghobakhloo strategies for successful Information technology adoption in small and medium-sized enterprises .Information 2012.p56. ww.mdbi.com/journal/information,21.02.2014

المطلب الرابع : أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

بما أن نظام المعلومات المحاسبي يتعامل مع العديد من البيانات التي تنشأ في المؤسسة الاقتصادية ويتم الحصول عليها من خلال الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية ، فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة العمل الاستفادة من الخصائص العديدة التي تتمتع بها هده التكنولوجيا ، بحيث لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة فاصل زمني بين وقوع حدث معين والتقرير عنه

(المعلومات)، وقد أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف مجالات العمل المحاسبي إلى تحقيق العديد من المزايا نذكر أهمها كما يرى:[1]

- المرونة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي من خلال خزن أو استرجاع المعلومات في الوقت المناسب.
- تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهل عمليات تجميعها واسترجاعها على شكل معلومات لإدارة المؤسسة.
- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كفاية أنظمة الرقابة الإدارية وتقديم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات .
- الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية نظرا لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب لضبط والتحقق تمكن الإدارة من التأكد من صحة العمليات .
- سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد ، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير .

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أوجد تغييرا شبه كاملا في أساليب معالجة التطبيقات المحاسبية إلا أن استخدامه يرتبط بالحقائق التالية [2]:

- إن الحاسب الآلي لا يمكن أن يحل محل المحاسب
- لا يمكن أن يتم العمل بالأنظمة الآلية المحاسبية بدون المحاسب.
- لا يمكن أن يتم تطوير الأنظمة الآلية المحاسبية وتحديثها و الاستفادة من مخرجاتها بدون المحاسب.
- لا تتغير مفاهيم ومعايير المحاسبة المنظمة لأهم الممارسات التي تستخدم في ظل المعالجة اليدوية عن المعالجة الآلية لبيانات المحاسبة.

فعلى سبيل المثال تتم دورة المحاسبة المالية بالمؤسسة على أساس مراحل التجميع الأحداث المحاسبية وتبويبها (الحسابات) ثم تلخيصها وإعداد التقارير ، وهذه الدورة تتم بنفس مقوماتها سواء بالأسلوب اليدوي (استخدام الدفاتر والسجلات العادية) أو بواسطة الحاسب الآلي (إنشاء الملفات العمليات والحسابات على الوسائط تم تحديثها أولا بأول) ، إلا أن نمط المعالجة ووسائطها تختلف فيما بينهما من ناحية أخرى فإن تصميم النظام

[1] **نظام المعلومات المحاسبية**، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2007، ص، ص24،25 - عصام فهد العربيد

[2] - محمد شريف توفيق ، **مقدمة المحاسبة المالية** ، الأستاذ للنشر ، الزقازيق ، مصر ، 2001-2002،ص31

المحاسبي الآلي وتشغيله لا يمكن أن يتم بدون المحاسب ، ففي الواقع يعد أهم عنصر لإنجاح هذا الأسلوب الآلي ويجمع ذلك لأن المحاسب هو أقدر القائمين بالمؤسسة على تشغيله ومتابعة تطوره و تقييم ومتابعة مدى مناسبته لتحقيق المهام المحاسبية التي أنشأ هذا النظام الآلي من اجل تحقيقها.

لقد أتاح الحاسب للمحاسب الابتعاد عن المهام الروتينية والكتابة المكررة بحيث يركز على المهام الفردية المتعلقة بتطوير سبل وأنظمة المعالجة وتوفير المعلومات والتقارير واستخدامها في مجالات التقييم واتخاذ القرارات المختلفة ، هذا بالإضافة إلى دور المحاسب الحيوي في استمرار هذه الأنظمة لتتناسب مع الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة من المعلومات والتقارير طبقا لنماذج ومعايير القياس المحاسبي المعاصرة .

الخلاصة:

لازم التنظيم المحاسبي باستمرار تطورات المحيط الذي تمارس فيه المؤسسات نشاطها ، بداية بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني الذي حضي فيه كل من التخطيط والجباية بمكانة هامة، إلى تغيير هذا المخطط مع تغير عناصر المحيط الاقتصادي الجزائري على إثر الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق والسعي في الاندماج في الاقتصاد الدولي، إذ أصبح إصلاح النظام المحاسبي الجزائري أمرا ضروريا من أجل مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات التي تعرفها الجزائر على كل المستويات، وعلى هذا الأساس أصبحت المؤسسات الجزائرية ، ومن بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك ابتداء من سنة 2010 ، هذا النظام تم إعداده وفق المعايير الدولية يستجيب لتلك المتطلبات ويساعد على استقلالية المؤسسات عن التشريعات الجبائية التي كانت تسيطر على محتوى القوائم المالية.

رغم الإيجابيات المنتظرة من هذا النظام في مجال الإصلاح المحاسبي ورد الاعتبار للمهنة ، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تصعب من تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه في طريق هذه المؤسسات ومن أهمها عدم إرساء نظم محاسبية مبسطة تتلائم مع الاحتياجات الخاصة بها، خصوصية الوضع الاقتصادي الذي يتسم بالكثير من الفوضى وعدم الشفافية.

كما نلاحظ أن هناك توافق من حيث استخدام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تمثلت بصفة عامة في الحواسيب و البرمجيات حيث تختلف من مؤسسة إلى للأخرى ومن بلد للأخر حسب العوامل المؤثرة على تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال من سياسات الدول و القوانين فيها والبنية التحتية. فبعض العوامل في بعض المؤسسات تعتبر حافز و في بعضها الآخر تعتبر عائق وحاجز أمام تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وعموما نجد أن هناك عوامل داخلية متمثلة في المالك/ المسير. والموارد والموظفين، وعوامل خارجية مثل البيئة التنافسية العملاء والموردين والحكومة. كما تظهر أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجالات المحاسبة والمالية من خلال تفعيل نظام المعلومات المحاسبي و بالتالي الحصول على المعلومات الموضوعية والشفافة في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني

تكيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع

التطورات المحاسبية الدولية

تمهيد :

لقد أدى تسارع التطور العلمي و التكنولوجي و ظهور العولمة في القرن العشرين إلى توسع آفاق المعاملات والمبادلات في شتى الميادين الثقافية و الاجتماعية و السياسية ، وبالخصوص الاقتصادية ما بين الدول، وكذا خلق تباين في الأنظمة الاقتصادية و تبلور سمات مميزة لكل نظام اقتصادي ، الأمر الذي نتج عنه اختلاف التسيير في اقتصاديات دول العالم، ما نتج عنه عراقيل وصعوبات في التبادل والتعاون بين الدول.

كل هذه المتغيرات خلقت ضرورة لوضع محاسبية دولية توحد الإجراءات المحاسبية المتبعة على الصعيد الدولي بغرض إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ، الاستثمارات وانفتاح البورصة وأسواق رأس المال على السوق العالمية.

ولقد أبدت الجزائر مسعى لأجل الاندماج في تطبيق مبادئ معايير المحاسبة الدولية، من خلال إعادة هيكلة مخططها المحاسبي الوطني ليتوافق مع المعايير، كما اعتمدت تطبيق النظام المحاسبي المالي كبديل للمخطط القديم، كونه يتماشى و المعايير المحاسبية الدولية، حيث ظهرت تغيرات في المعالجة المحاسبية وكذا هيكل وعدد القوائم المالية، ومن بين أهم تلك التغيرات إمساك محاسبة بسيطة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي وضعت لجنة معايير المحاسبة الدولية معايير خاصة بها نتيجة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد ، حيث صدر المعيار نهائيا في سنة 2009 على عكس النظام المحاسبي المالي الذي حدد في المادة 05 منه أن تمسك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاسبة بسيطة، وعلى هذا الأساس نحاول في هذه الدراسة النظر في مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن المعيار المحاسبي الدولي صدر نهائيا بعد صدور النظام المحاسبي المالي في سنة 2007 ، وعليه سنجيب على هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية :

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثاني: المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة **بالمؤسسات** الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث:مقارنة بين IFRS for SMEs و IFRS وبين SCF و IFRS for SME .

المبحث الأول:ماهية المعايير المحاسبية الدولية

ظهرت الحاجة إلى وجود المعايير على المستوى الدولي في إعداد التقارير المالية في النصف الثاني من القرن العشرين ، و يعود السبب في ذلك إلى تأثيرات العولمة على الاقتصاد العالمي من خلال تدويل عالم المال والأعمال ليتماشى مع الاستراتيجيات التي تبعتها معظم دول العالم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال توحيد القواعد و المبادئ المستعملة في المحاسبة ، و لهذا ظهرت فكرة معايير المحاسبية الدولية من خلال وضع مجموعة من المعايير الدولية المحاسبية و التي تلقى قبولا عاما .

المطلب الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية:[1]

[1] أحمد محمد أبو شمالة ، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي** ، الطبعة الأولى، - مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الأردن،2010 ص09

سنحاول التطرق إلى نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية و أهدافها .

1- نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية

أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1973 نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات في عشر دول، هي استراليا، كندا فرنسا، ألمانيا ، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبة الدولية عدد 150 هيئة تنتمي إلى 104دولة.

ومن الجدير بالذكر أنه تم التصديق رسميا على إنشائه بمدينة ميونخ بألمانيا عام 1977 بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في البلد بما في ذلك الجهود التي تستهدف التوفيق بين معايير المحاسبة المطبقة في مختلف دول العالم.

وتعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية على سياسة تقضى أن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملا لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل كما نص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضا ممثلين لا يزيد عددهم عن أربعة مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية مهنية، وإنما لها اهتمام بالتقارير المالية، وقد أصبحت لجنة التنسيق الدولية لجمعيات المحللين الماليين أولى المؤسسات غير المحاسبية في المجلس اعتبار من 1 يناير 1983.

وفي عام 1986 توصلت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى اتفاقية عمل مشتركة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين International federation of Accounting (IFAC)

وبناء على الاتفاقية المبرمة بين المنظمتين فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين يلتزم بتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تطوير أطر عامة تحكم الجوانب الفنية والأخلاقية والتعليمية وذلك بإنشاء اللجان اللازمة، وكذلك من خلال

تنسيق الجهود مع المنظمات الإقليمية كما يلتزم الاتحاد الدولي للمحاسبين بدعم جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية ودعم تطوير الهيئات المهنية الإقليمية ذات الأهداف المشتركة وبموجب هذهالاتفاقية فإن كافة الهيئات المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين هم أعضاء بصورة تلقائية في لجنة معايير المحاسبة الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن التعاون بين الاتحاد الدولي للمحاسبين والهيئات الإقليمية الدولية إنما يهدف إلى تحقيق توحيد عالمي في أخلاقيات المهنة وشئونها الفنية، وكذلك في العناصر التي تتعلق بمهنة المحاسبة المراجعة.

ومن الجدير بالذكر أنه تقتصر العضوية في ذلك الاتحاد على الهيئات المهنية المنشأة بقانون أو إجماع مهني في كل دولة من الدول الأعضاء، على أن تكون تلك الهيئات لها تأثير فعال على المهنة في الدولة التي تعمل بها، وقد أصبحت العضوية حاليا في الإتحاد الدولي للمحاسبين بمجرد اشتراكها في لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وتمثل اللجنة حاليا أكثر من مليون محاسب في مختلف الدول وفي مختلف الأنشطة ، وتتكون الجمعية العامة للاتحاد من ممثل لكل هيئة مهنية مشتركة بالاتحاد، حيث تقوم الجمعية بانتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الذي يقوم بتنفيذ برنامج العمل المحدد.

2- أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية[1]:

تسعى لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تناول أهمها فيما يلي:

- إعداد وإصدار معايير محاسبية لتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية في مختلف دول العالم.

- العمل المستمر والدائم على تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبة المستخدمة في الدول المختلفة، بهدف إعداد قوائم ذات مواصفات موحدة على المستوى الدولي.

- العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية، وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية من أنشط الهيئات الدولية في هذا المجال، غذ أنه حتى بداية عام 2001 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (41) معيارا دوليا للمحاسبة، كما قامت اللجنة بإجراء (11) تنقيح لمعايير سبق إصدارها وأيضا أصدرت(33) تفسيرا لمعايير محاسبية تم إصدارها في فترات سابقة.

[1] - أحمد محمد أبو شمالة ، مرجع سبق ذكره، ص11.

وقد وافق أعضاء اللجنة على دعم أهدافها والتعهد بنشر كافة المعايير المحاسبية الدولية التي يصدرها المجلس في بلدانهم وبذل مساعيهم من أجل :

- التأكد من أن البيانات المالية المنشورة مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية من كافة الوجوه والإفصاح عن حقيقة هذه المطابقة.
- إقناع الحكومات والهيئات المعنية بصياغة المعايير بأن البيانات المالية المنشورة يجب أن تكون مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية في جميع النواحي.
- إقناع السلطات القائمة على مراقبة أسواق الأوراق المالية والأوساط التجارية والدولية بأن التقارير المالية المنشورة يجب أن تكون مطابقة لمعايير المحاسبة الدولية.
- التأكد من أن مراقبي الحسابات مقتنعون بأن البيانات المالية مطبقة لمعايير المحاسبة الدولية في جميع النواحي.[1]

المطلب الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

لمواكبة التطورات التي برزت على البيئة المحاسبية الدولية، نتيجة ازدياد عدد الدول المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية، إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية، لزيادة توسيع نشاطها ولتكون قادرة على مواجهة الصعوبات التي تنتظرها فيما بعد.

1- إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية

من أجل مواجهة التحديات الجديدة شكل مجلس اللجنة جهة لوضع استراتيجية العمل، لدراسة ما يجب أن تكون عليه استراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيكلتها، وقد أصدرت هذه اللجنة ورقة نقاش بعنوان (تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية لمواجهة تحديات المستقبل) حددت مقترحاتها لتغيير هيكلة اللجنة، وقد وافق مجلس

[1] - أحمد محمد أبو شمالة ، مرجع سابق ص:12

اللجنة في 2001م بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكلتها، وتتمثل النقاط الأساسية التي تناولتها هذه الوثيقة في ما يلي[1]:

هناك عوامل عديدة ساهمت في الحاجة إلى مداخل لوضع معايير المحاسبة الدولية تتمثل في:

- النمو السريع في أسواق رأس المال الدولية الذي أدى زيادة الجهات المشرفة على شؤون الأوراق المالية لجهود تهدف إلى تحقيق قدرة أكبر على المقارنة في التقرير المالي.
- جهود المؤسسات العالمية مثل منظمة التجارة العالية والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة في دول أمريكا الشمالية لإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية.
- التأثير المتزايد لمعايير المحاسبة الدولية على متطلبات المحاسبة وممارستها على المستوى القومي.
- طلب المستخدمين المتزايد على الأنواع الجديدة من المعلومات المالية، ومعلومات الأداء الأخرى خاصة من الدول المتحولة من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، والدول النامية و الاقتصادية المتحولة إلى التصنيع حديثا.

ونتيجة لذلك ارتفع الطلب على معايير المحاسبة الدولية ذات الجودة العالمية، التي توفر الشفافية وقابلية المقارنة وبالتالي من غير المحتمل أن يكون دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في المستقبل هو نفسه الدور لعبته سابقا، فقد لعبت هذه اللجنة في فترتها الأولى كموفق فقط حيث كانت تختار معالجة محاسبية موجودة سلفا على المستوى القومي وتبحث عن قبول عالمي لهذه المعالجة مع بعض التعديل أحيانا،ولكنها بدأت حديثا بدمج هذا الدور مع دور المحفز والمنسق للمبادرات القومية، ولا بد أن يصبح هذا الدور أكثر وضوحا، ومن المهم التركيز على الأهداف بدقة كما يلي:

- تطوير معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب معلومات قابلة للمقارنة وشفافة وذات جودة عالية تساعد المشاركين في أسواق رأس المال وغيرهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- تشجيع استخدام معايير المحاسبة الدولية بالعمل مع واضعي المعايير الوطنية.

[1] - ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي كاجيكي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر ، والسعودية، 2006، ص119.

ومن اجل تحقيق هده الأهداف يجب إجراء تغييرات هيكلية فتم تحديد بعض القضايا باعتبارها قضايا تحتاج الى دراسة أهمها :

-الشراكة مع واضعي المعايير الوطنية:يجب على لجنة معايير المحاسبة الدولية أن تدخل في شراكة مع واضعي المعاير المحاسبية القومية، بما يمكنها من العمل معهم لتعجيل التقارب بين معايير المحاسبة القومية ومعايير المحاسبة الدولية، حول الحلول التي تتطلب معلومات شفافة عالية الجودة وقابلة، تساعد المشاركين في الأسواق الرأسمالية وغيرهم على اتخاذ لقرارات الاقتصادية.

- تحقيق مشاركة أكبر في مجلس اللجنة: يجب أن تشارك مجموعة أكبر من الدول والمؤسسات في المجلس دون التقليل من جودة عمل المجلس.

-التعيين: يجب أن تكون عملية التعيين في مجلس اللجنة الأساسية من مسؤولية المؤسسات المختلفة، مع ضمان أن يكون المعنيون أكفاء مستقلين وموضوعيين، ولغرض مواجهة القضايا الأساسية تم اقتراح التغييرات التالية:

أ- ضرورة استبدال لجنة التوجيه بلجنة تطوير المعايير، التي يلعب واضعوا المعايير الوطنية بها دورا أساسيا في تطوير معايير المحاسبة الدولية ليوافق عليها مجلس اللجنة، على أن تكون لجنة تطوير المعايير مسؤولة كذلك عن الموافقة على نشر التفسيرات التي تعدها لجنة التفسيرات القائمة.

ب- يجب مساندة لجنة تطوير المعايير بلجنة استشارية لتطوير، تعمل كقناة اتصال مع واضعي المعايير الوطنيين غير القادرين على المشاركة مباشرة في لجنة تطوير المعايير بسبب محدودية حجمها.

ج- يجب توسيع مجلس اللجنة من 16 إلى 25 دولة ومؤسسة دون التقليل من جودة عمله.

د- يجب استبدال المجلس الاستشاري الحالي باثني عشر أمينا (ثلاثة يعينهم الاتحاد الدولي للمحاسبين، وثلاثة تعينهم المؤسسات الدولية الأخرى، وستة يعينهم الأمناء) لتمثيل العالم بالكامل، ويقوم الأمناء بتعيين أعضاء لجنة التطوير والمجلس ولجنة التفسيرات القائمة، ويتحمل الأمناء كذلك مسؤولية متابعة فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية وأنشطتها التمويلية.

وقد تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية IAS هذه التغييرات في 2001م، مسؤولية إعداد ووضع المعايير الدولية إلى مجلس المعايير الدولية IASC ، وبذلك تم تعديل اسم المعايير المحاسبية الدولية IAS لتصبح معايير التقارير الدولية IFRS ، وقد كانت هيكلة تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية كما يلي[1]:

2- مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC: تتكون مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية من19 أمينا تشمل مهمتهم الآتي:

- تعيين أعضاء المجلس وأعضاء لجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير.
- المراجعة السنوية لاستراتيجة مجلس معايير المحاسبة الدولية ومدى فعاليته.
- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل.
- مراجعة القضايا الاستراتيجة العامة المؤثرة على المحاسبة الدولية، والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به، وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة ، وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة.
- وضع وعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس ، ولجنة التفسيرات لقائمة والمجلس الاستشاري للمعايير.
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة، بعد التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

3- مجلس معايير المحاسبة الدولية : يتكون من 14 عضو يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، والمؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية ويجب أن يتأكد الأمناء بأن المجلس لا تسيطر عليه أي مصالح إقليمية أو تنظيمية محددة، وتكمن المسؤوليات الأساسية للمجلس في تطوير ونشر معايير التقرير المالي الدولي ومذكرات العرض المبدئية، وقبول التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي IFRIC ويجب على المجلس قبل نشر اي معيار نهائي أن يعرض مذكرة عرض مبدئية للتعليق عليها من قبل الجمهور، ويتمتع المجلس بحرية تامة حيث يمكنه إسناد البحوث التفصيلية أو أي أعمال أخرى لواضعي المعايير الوطنية أو المؤسسات الأخرى، ويشكل المجلس عادة لجان توجيه من المجموعات الاستشارية الخاصة لإعطاء النصح

[1] - ريتشارد شرويدر، وآخرون ، مرجع سابق، ص، ص122-124.

بشأن المشروعات المهمة ويشترط عليه التشاور مع المجلس الاستشاري حول المشروعات الأساسية وقرارات جدول الأعمال و أولويات العمل، ويقوم المجلس عادة بنشر قواعد الخلاصات إلى جانب معايير المحاسبة الدولية ومذكرات العرض.

4- **المجلس الاستشاري**: يتكون المجلس الاستشاري مما يقارب 50 عضوا، وهو يشكل ملتقى للمؤسسات والأفراد المهتمين بالتقارير المالية الدولية للمشاركة في وضع المعايير، حيث يتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتمتعون بخلفيات وظيفية وجغرافية متنوعة، يجتمع عادة ثلاثة مراث في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور، ويعطي النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية حول أولويات عمله، ويطلعه على إنعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، كما يعطي استشاراته للمجلس والأمناء بشأن الأمور الأخرى.

5- **لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي**: تتكون من 12 عضوا يعينهم امناء مجلس معايير المحاسبة الدولية لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، حيث يعين الأمناء أحد أعضاء المجلس لرئاسة اللجنة، ويحق لرئاسة اللجنة الحديث عن المسائل الفنية المطروحة دون التصويت ويمكن للأمناء كذلك تعيين ممثلين من المؤسسات الرقابية مراقبين لايحق لهم التصويت، لكن يحق لهم حضور الاجتماعات والحديث فيها.

إذن الدافع الأساسي الذي أدى إلى إنشاء مجلس معايير الدولية IASB هو إصلاح لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي كانت تسعى إلى التوفيق دون التوحيد المحاسبي الدولي، كما أن التغيير في المصطلحات يعكس رغبة المجلس IASB لتوسيع مداه في إعداد قوائم مالية موحدة، حيث يسعى المجلس لوضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة وواضحة، يمكن تطبيقها في جميع أنحاء العالم من أجل عرض قوائم مالية ومعلومات ذات جودة عالية، وشفافة وقابلة للمقارنة من أجل مساعدة المستعلمين لهذه القوائم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولي.

الشكل رقم**04** : الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

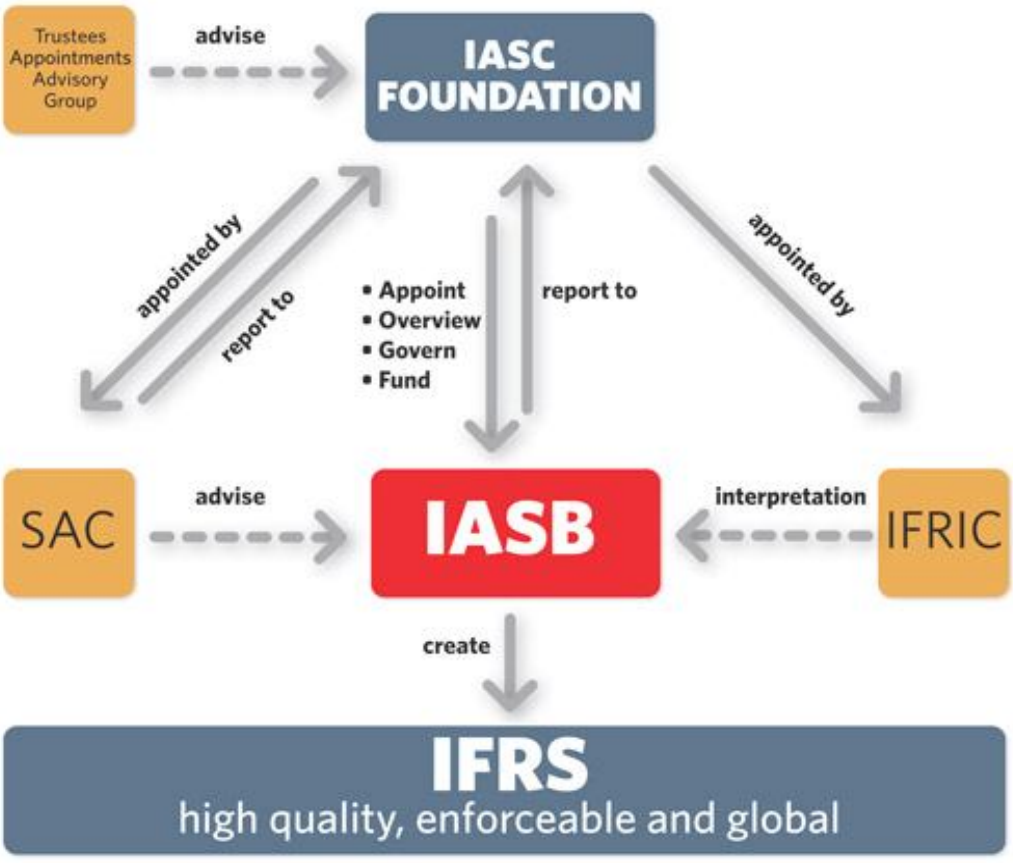

Source: www.iasb.org **consulte le : 19/02/2014**

المطلب الثالث: ماهية معايير المحاسبة الدولية

تعتبر معايير المحاسبية عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات، وعرضها بالقوائم المالية والأسس العامة المتفق عليها، للتطبيق السليم بهدف ضبط الممارسة المحاسبية، ولهذا سعت عدة دول إلى إصدار معاييرها المحاسبية الخاصة وذلك بما بلائم بيئتها.

1- مداخل إصدار المعايير المحاسبية

تعتمد طريقة الإصدار أساسا على شكل الطلب على المعلومات ، وعملية تنظيم المحاسبة وعموما توجد أربعة مداخل لإصدار المعايير المحاسبية الدولية في العالم هي[1]:

1-1 **المدخل السياسي للبحث**: يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية، وهو منتشر في القارة الأوربية وعلى وجه التحديد فرنسا أمريكا اللاتينية، وينتقد استخدام هذا المدخل لأنه:

أ- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة فهو يتسم بالبطء.

ب- أن تغيير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا.

ج- أن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغير القوانين بشكل مستمر، وهذا ممكن لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.

د- عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.

ه- يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية

2-1 **المدخل المهني الخاص**: وفقا لهذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين، وينتشر هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.

3-1 **المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص**: وفقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية مؤسسة من القطاع الخاص، وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

4-1 **المدخل المختلط**: طبقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية وهذا النوع منتشر في اليابان حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين.

2- أهمية المعايير المحاسبية:

[1] - أمين السيد أحمد لطفي، **منظور التوافق المحاسبي الدولي**، الجزء الأول،الدار الجامعية، مصر، 2006 ص، ص 320-321.

لا شك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية تكون غير مناسبة أو تؤدي إلى استعمال طرق متباينة وغير موحدة، مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية غير قابلة للمقارنة ويصعب فهمها من قبل مستخدميها الداخليين أو الخارجيين، كما يؤدي غياب المعايير إلى اختلاف أسس معالجة العمليات والأحداث وعليه تتجلى أهمية المعايير المحاسبية من خلال:[1]

- تحديد وقياس الأحداث المالية للكيان.
- إيصال نتائج القياس لمستعملي القوائم المالية.
- تحديد الطرق الملائمة للقياس.
- تمكن مستخدمي القوائم من إتخاذ القرارات المناسبة عند الاعتماد على المعلومات التي أعدت وفق المعايير الملائمة.
- إعداد قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة سواءا محليا أو دوليا.

3- أسباب ظهور المعايير المحاسبية

حسب المنظمة الدولية للمعايرة، فإن المعايير عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلول ممكنة وقابلة للتحقيق ومتكررة لأسئلة أو مشكلات مطروحة من قبل، تخص العلوم بصفة عامة وعليه يمكن حصر أسباب وجود معايير دولية في مجال المحاسبة في العناصر الآتية:[2]

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة من خلال الابتعاد عن التناقضات القائمة.
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالي.
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة.
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي.
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية.
- تسهيل الإتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

[1] - أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية في الشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2004، ص: 371.

[2] - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص:375.

إن الحلول النموذجية التي طرحتها المعايير المحاسبية الدولية لحل المشاكل المتكررة، تسمح بتحقيق أهداف اقتصادية محددة في إطار توحيد الطرق وتفادي التناقضات والاختلافات، وحذف كل أشكال المخاطر المحتملة الناجمة عنها.

المطلب الرابع: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية

إن ممثلي المجلس والهيئات المهنية الأعضاء وأعضاء الهيئة الاستشارية ومؤسسات أخرى وأفراد وموظفي لجنة معايير المحاسبة الدولية، يشجعون على تقديم اقتراحات لمواضيع جديدة والتي يمكن أن يتم بحثها في معايير محاسبية دولية.

إن معايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لدى مستخدمي ومعدي القوائم المالية، لذا فإن إصدار أي معيار في لجنة معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتبع الإجراءات التالية والموضحة في الشكل (3) كما يلي:[1]

- يعين المجلس لجنة التوجيه والتي تضم عادة ممثلين من هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل، كما يمكن أن تضم ممثلين عن مؤسسات أخرى ممثلة في المجلس أو المجلس الاستشاري.

- تقوم لجنة التوجيه بتحديد ومراجعة كافة المسائل المحاسبية المتعلقة بالمشروع، مع مراعاة المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية لتعد اللجنة بعدها مخطط عمل يعتمد من طرف المجلس.

- بعد استلام المجلس مخطط العمل أو المشروع، يقوم بإعداد ونشر مسودة قائمة المبادئ لتلقى التعليقات والملاحظات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة المسودة المقدرة بثلاثة أشهر.

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لاحدث الاصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والامريكية والبريطانية والعربية والمصرية** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر 2000، ص ،ص21-22.

- تقوم لجنة التوجيه بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ لتعد بعدها قائمة المبادئ النهائية والتي يعتمدها المجلس بأغلبية بسيطة ولا ينشرها رسميا.

- تعد لجنة التوجيه مسودة عرض المعيار ليعتمدها المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات ثم تنتشر لتلقى التعليقات والملاحظات.

- تراجع لجنة التوجيه التعليقات على مسودة العرض وتعد مسودة معيار محاسبي دولي لمراجعته و اعتماده من قبل المجلس بموافقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل.

بالنسبة لبعض المشروعات قد يتقدم المجلس مباشرة إلى مسودة الإعلان دون النشر الأول لمسودة قائمة المبادئ، وأحيانا في حالة عمل تغييرات هامة كنتيجة للتعليقات والملاحظات العامة على مسودة العرض، بنشر مسودة عرض معدلة لتلقى التعليقات والملاحظات قبل إصدار المعيار المحاسبي الدولي.[1]

وقد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية منذ إنشائها وحتى الآن "41" معيارا كما هو موضح في الملحق رقم (1) وكان آخرها المعيار رقم "40" استثمارات الممتلكات الصادر في أفريل 2000 والذي بدأ تطبيقه في 01 جانفي 2001، والمعيار رقم 41 والصادر في فيفري 2001 ليبدأ تطبيقه في 1 جانفي 2003.

الشكل (3) سيرورة إعداد معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية:

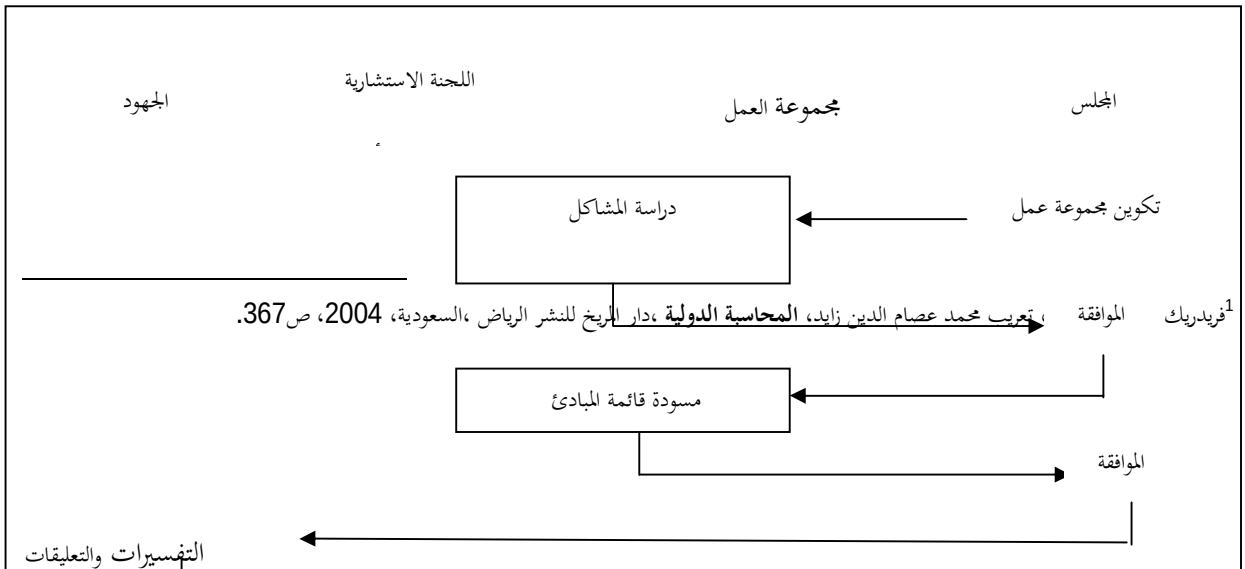

[1] فريدريك ، تعريب محمد عصام الدين زايد، **المحاسبة الدولية** ،دار المريخ للنشر الرياض ،السعودية، 2004، ص367.

Source :Bernard raffournier, et autres **comptabilité internationale** ,librairie Vuibert, France 1997 p36

المطلب الخامس: التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة، وقابلية التعديل والتغيير استنادا إلى تغير الظروف الاقتصادية، أي أن يكون السبق في طرح مواضيع محاسبية جديدة، ، أضف إلى تطور مطالب أصحاب العلاقة بتعديل بعض الإجراءات والممارسات المحاسبية وكذلك زيادة دور المنظرين في المحاسبة في جعل الجهود الحثيثة في النظرية المحاسبية هي أساس تعديل كثير من المعايير المحاسبية الدولية، ، ويأخذ التطور المستمر في المعايير المحاسبية الدولية أشكالا عديدة يمكن إدراجها فيما يلي:[1]

1- **تعديل المعايير**: يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، وقد تعديل معظم المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 2005، كما ظهرت تعديلات أخرى بعد ذلك ويكون التعديل بأشكال مختلفة منها:

أ- إلغاء بعض البدائل المحاسبية: يعتبر تعدد البدائل من الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة، حيث يؤدي ذلك إلى اختلاف في الأرقام والنتائج المحاسبية ولهذا يسعى واضعوا المعايير إلى تقليل هذه البدائل لتوحيد طرق المعالجة من ناحية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، وأمثلة هذا النوع من التعديلات كثيرة منها:

- تعديل المعيار IAS2 المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا الصادر أولا من أساليب تقييم المخزون.
- تعديل المعيار IAS22 قبل استبداله بالمعيار IFRS3 والمتعلقين باتدماج الأعمال بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال.

[1] - خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية** ، إثراء للنشر، عمان ، الأردن ، 2008،ص، ص34- 36.

ب- تعديل التعريفات: تعتبر التعريفات في المعايير المحاسبية من أهم ما تبنى عليه المعايير، ومن أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي.

ج- إلغاء بعض الممارسات المحاسبية: كما حصل في التعديل الأخير للمعاير IAS36 من إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل لأعلى وفحص من أعلى لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهر.

2- **دمج التفسيرات في المعايير**: تختص لجنة تفسيرات المحاسبة الدولية SIC التابعة لمجلس المعايير المحاسبية تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، وقد يتم التطرق في التفسيرات إلى ما يوجب دمجها في المعيار كون المعيار أقوى من التفسير وأمثله ذلك مايلي:

- التفسير رقم SIC 18 الذي تم دمجه في المعيار IAS 01.

- التفسير رقم SIC 01 حيث تم دمجه في المعيار IAS 02 .

- التفسير رقم SIC 06 ، SIC 23 التي تم دمجها في المعيارIAS 02 .

3- **دمج بعض المعايير ببعضها البعض**: لوجود عوامل بينها وامثلة عن ذلك :

- دمج المعيار IAS 03 في المعيارIAS 28 .
- دمج المعيار IAS 04 في المعيار IAS 01 .
- دمج المعيار IAS 09 في المعيار IAS 38 .

4- سحب بعض المعايير وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا، يمكن تطبيقها كما حصل في المعيار IAS 21 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار.

5- إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة، كما حصل مع المعيار IFRS 7 متعلق باندماج الأعمال، حيث حل محله المعيار IAS 22 بنفس الاسم.

و يمكن القول أن الافصاح عما يعتقد أنه معلومات هامة ، وذات تأثير كبير على القرارت الاقتصادية ، إضافة إلى الأدوات المالية هما من أهم محاور التغيير في المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لإزدياد أهميتها على المستويين

العالمي والمحلي وأخذهما جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية، حيث يتعلق الموضوع الأول بالإفصاح عن المعلومات التي يعتبرها كثير من المنظرين في المحاسبة، ومن أهم موارد المؤسسة[1].

المبحث الثاني: المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] - خالد جمال الجعارات،مرجع سبق ذكره، ص 36.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأكثر تأثرا من الأزمات الاقتصادية نظرا لهشاشتها و يعود السبب في ذلك إلى عدم مواءمة التشريعات و النظم الوطنية المطبقة عليها و عليه من الضروري تطبيق معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل توفير إطار خاص بها مفيد لتحسين وضع السوق الاقتصادي و المالي

و في هذا الصدد قام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بإصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول :الحاجة إلى المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الدولي من خلال المشاريع المختلفة المدعومة من قبل الجهات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي خصوصا في الدول النامية ، وهذا الاهتمام المتزايد ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات و دورها في الاقتصاد الوطني و تعزيز القيمة المضافة للدخل القومي . وهذا الاهتمام المتزايد بها يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].تم طرح مسودة مقترح المعيار للتعليق عليها وتقديم التوصيات بشأنها حيث أن فكرة إيجاد معيار يتعلق بالمؤسسات الخاصة عام 2001 ، ولكن أول اجتماع للمجلس تم عقده في جويلية (تموز) 2003 ، ويعد ذلك توالت الاجتماعات إلى آخر اجتماع للمجلس كان في جويلية 2008[2] .

[1] السعا فين،هيثم، قراءة في **معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم** المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن ، يومي 18-19 اكتوبر2008،ص 4

[2] صيام وليد، **انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم على البيئة المحاسبية في الأردن**، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ،عمان الأردن ،يومي18-19 أكتوبر 2008ص4

ولهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة خرجت بمسودة معايير تقارير مالية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقد تمت تسميتها بالمؤسسات الخاصة Private Entities و أصبح مسمى المعيار International Financial Reporting Standard For Private Entities و يشار إليه اختصارا (IFRS for PEs) ، حيث تهدف هذه المعايير إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملائمة لأعمال المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم بحيث تكون مستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)[1] وفي شهر ابريل من عام 2009 تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة International Financial Reporting Standard For Small & Medium-sized Entites و يشار اليه اختصارا (IFRS for SMEs) و من أهداف المجلس إدخال تعديلات على أساس احتياجات المستخدمين، وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، وإلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و تبسيط القياس، ولتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة و المتوسطة لمقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابه [2].

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها المؤسسات التي لا يوجد لها مسؤولية عامة قياسا مع شركات المساهمة العامة . وتقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين للقوائم المالية. حيث أكدت مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم الصادر في 15 شباط 2007 على التعريف والخصائص السابقة ، و شددت على عدم اعتبار هذه المسودة جزء من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية.

ومن أسباب تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] السعا فين ،هيثم، مرجع سبق ذكره، ص5

[2] www.IFRS for SMEs.com consulter le 24/03/2014

الحجم بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية نذكر منها ما يلي:

1. تزويد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية ، مفهومة ومطبقة دوليا في
2. جميع المؤسسات.
3. تخفيف العبء على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي ترغب باستخدام معايير دولية.
4. تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات لهذه المؤسسات.

المطلب الثاني :التعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- أهم التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد صدر المعيار المقترح أول مرة عام 1997م ومن ثم أجريت عليه بعض التعديلات وكانت كالتالي:

- التعديل الأول على المعيار ليصبح نافذ عام 1999م (Effective Marche,1999): لقد صدر التعديل الأول في ديسمبر 1998م وشمل على النقاط الملائمة وعلى تعديل المعايير من (IAS 9-11)، (UTTF Abstracts 18-22) وأهم هذه التعديلات التزام المؤسسة الصغيرة بما ورد في IAS10 (Goodwill & Intangible Assets) و IAS 11(Impairment of fixed Assets & Godwill). بعد تبسيطها من أجل تطبيقها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- التعديل الثاني على المعيار ليصبح نافذ في مارس 2000م:

لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر 1999م بموجب هذا التعديل تم تبسيط أربعة معايير للتطبيق في المؤسسات الصغيرة وهي: (IAS 12-15).

- التعديل الثالث للمعيار ليصبح نافذ في يونيو[1] 2002م:

لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر 2001 وتم تبسيط وتعديل المعيار (IAS 16-19) وبعض هذه التعديلات متعلقة بالضرائب الحالية والمؤجلة.

- التعديل الرابع للمعيار ليصبح نافذ في يناير 2005م:

لقد صدر هذا التعديل في ابريل 2005م ليشمل أمور ملائمة وتبسيط معايرين لتلاءم حاجات المؤسسات الصغيرة وهما (IAS 20&21) وتعديل معيار IAS 5،ومعيار16 IAS ، وكذلك ثمانية من (UTTF Abstract) وشملت بعض هذه التعديلات تحديث متطلبات معالجة الأحداث بعد إعداد الميزانية ومبدأ تحقيق الأرباح.

- التعديل الخامس ليصبح نافذ في يناير 2006م:

[1] بوهوين فتيحة،بوشويط ابتسام،**دراسة تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،الملتقى الوطني الاول حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي يومي 05-06 ماي 2013

صدر هذا التعديل في يناير 2006م و شمل بعض الأمور الملائمة للمؤسسات الصغيرة وتم تعديل ثمانية معايير (IAS 20- IAS 29) وتم تعديل (IAS 26- IAS 2) واثنين منUTTF Abstract (UTTF- UTTF 39 40).

- التعديل السادس والأخير للمعيار ليصبح نافذ في افريل 2008م:

وقد عكس هذا التعديل متطلبات قانون الشركات 2006م في المملكة المتحدة ليؤكد على أهمية ومنفعة هذا المعيار ، و قد اعتمد المجلس في هذا التعديل على نصائح لجنة المحاسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (Committee on Accounting for Smaller Entities)، وقد اشتمل هذا التعديل على زيادة عدد المؤسسات التي تطبق هذا المعيار وفقا لقانون الشركات 2006م، وكذلك تم تعديل بعض المعايير لتتلاءم مع حاجات المؤسسات الصغيرة.[1]

2- مراحل تطور المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

مرى المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل نلخصها في الجدول التالي :

الجدول رقم 3: التطور التاريخي المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التاريخ	البيان
جوان2004	وضع مشروع عملDP حول معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
افريل2005	قام المجلس بوضع استمارة اسئلة للمجتمع حول معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2006	وضع برنامج لسبر اراء

[1] عطية، سليمان، **مدى ملائمة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمنشات الصغير والمتوسطة الحجم** ، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، يومي 18-19اكتوبر 2008ص، ص14-16

جوان 2007	نشر برنامج سبر الاراء من اجل جمع الردود
نوفمبر2007	نهاية الردود حول سبر الراء
مارس2008	اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية و عرض النتائج المتوصل اليها
ماي2009	صدور المعيار على موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية
جويلية2009	صدور المعيار نهائيا و دخوله حيز التطبيق

المصدر:بن ناصر عيسى،**أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغير والمتوسطة**،الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية متطلبات التطبيق و التوافق ،المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25-26 ماي 2010

المطلب الثالث: نظرة عامة على المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تتجه مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أن تكون مرتبة وفقا لعنوان واحد أكثر من كونها مرتبة وفقا لترقيم معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية. كما ستحتوي على إرشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية[1]

وبما أن المعيار الجديد الخاص بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة اعتمدت معايير الإبلاغ المالي الدولية كأساس لها إذا فالعملية كانت تعديل على المعايير الكاملة، و لم يتم عرض مسودة المعيار بنفس طريقة عرض معايير الإبلاغ

[1] القوا سمي، حاتم، **الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية**، المؤتمر العلمي المهني الدولي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، يومي 18-19 أكتوبر 2008، ص4 .

المالي الدولية بناء على أرقام ، أي لم يتم تحديد رقم معيـن لكل معيار يتحدث عن موضــوع معيــن بل جاءت المسودة على شكل أقسام كل قسم يخص موضوع معين ، حيث تكونت مسودة المعيار من مقدمة و38 قسما وكل قسم يخص موضوعا معينا،[1] وكما يلي:

- **المقدمة:** حيث تضمنت المقدمة تعريف بمجلس معايير المحاسبة الدولية وتأسيسه وأهدافه وطريقة إدارة مشاريع المعايير بالإضافة إلى أهداف إصدار مسودة المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **النطاق :** وتضمن أهداف معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية ، الموقف المالي وتعريف لعناصر الموقف المالي ، الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية و الأداء ، الدخل و المصاريف و الاعتراف بعناصر القوائم المالية ، قياس عناصر الموقف المالي ، الاعتراف بالأصول و المطلوبات والدخل والمصاريف.
- **عرض القوائم المالية :** و من أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم ، العرض العادل، الاستمرارية ، الثبات ، معلومات قابلة للمقارنة المادية، المجموعة الكاملة من البيانات.
- **الميزانية:** ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم ؛ المعلومات التي يجب عرضها على وجه الميزانية و هي: (الأصول المتداولة، والنقد والنقد المعادل، والمخزون، والذمم المدينة، والاستثمارات، والأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى، والالتزامات المتداولة، والالتزامات طويلة الأجل، والمخصصات، ورأس المال وحقوق الملكية) ، و كذلك المعلومات التي يجب عرضها أما على وجه الميزانية أو في الإيضاحات ، مثال على ذلك : تصنيف الموجودات الملموسة ، تحليل الذمم المدينة ، تصنيف المخزون وتحليل المخصصات ورأس المال، وصف لطبيعة غرض كل احتياطي، ورأس المال المساهم، مبلغ التوزيعات المقترحة والمعلن عنها، وعدد الأسهم المصرح بها، والقيمة الاسمية، وأية أرباح أسهم تفضيلية[2].
- قائمة الدخل والدخل الشامل :ومن أهم المواضيع التي تضمنها القسم ؛ المعلومات التي يجب عرضها على وجه القائمة وهي: (الإيراد، ونتائج الأنشطة التشغيلية؛ وتكاليف التمويل؛ نصيب الأرباح أو

[1] السعافين، مرجع سبق ذكره، ص، ص6-10

[2] مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، مادة تدريبية للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، المجمع العربي للمحاسبية القانونين ، 2009، ص5

الخسائر من الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية ، المصروف الضريبي ، الربح

أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح أو الخسارة للفترة). ومعلومات يجب عرضها إما على وجه القائمة أو بالايضاحات، وهي (تحليل المصاريف باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المشروع).[1]

- قائمة التغييرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة: ومن أهم المواضيع التي تضمنها هذا القسم؛ العرض، والمعلومات التي يجب أن تظهر على وجه القائمة، والمعلومات التي يجب أن تظهر إما على وجه القائمة أو ضمن الإيضاحات.
- قائمة التدفقات النقدية.
- إيضاحات القوائم المالية .
- القوائم المالية الموحدة والمنفصلة .
- السياسات المحاسبية، التقديرات، والأخطاء .
- الموجودات المالية والمطلوبات المالية .
- المخزون .
- الاستثمار في الشركات الحليفة .
- الاستثمار في المشاريع المشتركة .
- الاستثمارات العقارية .
- الممتلكات، المصانع، والمعدات .

[1] International accounnting standard ifrs for small and medium –sized entities 15/03/2014 http /www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm

- الموجودات غير الملموسة غير الشهرة .
- توحيد الأعمال والشهرة .
- الإيجارات .
- المخصصات والالتزامات الطارئة .
- حقوق الملكية .
- الإيراد .
- المنح الحكومية .
- تكاليف الاقتراض .
- الدفعات على أساس الأسهم .
- التدني للموجودات غير المالية .
- منافع الموظفين .
- ضرائب الدخل .
- التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المفرط.
- ترجمة العملات الأجنبية .
- تقارير الأقسام .
- الأحداث بعد انتهاء فترة التقرير .
- افصاحات الأطراف ذات العلاقة .

- ربحية السهم الواحد .
- الصناعات المتخصصة .
- العمليات المتوقفة والموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع .
- التقارير المرحلية .
- التحول إلى IFRS للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الرابع: المؤسسات المعنية بتطبيق IFRS for SMEs و مستخدمي التقارير المالية المعدة وفق IFRS for SMEs

نظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلابد من تحديد نطاق تطبيق المعيار ومستخدمي التقارير المالية لها

1- المؤسسات المعنية بتطبيق IFRS for SMEs

قبل دخول هذا المعيار حيز التنفيذ لابد على الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها هذا المعيار. إن معيار الحجم ليس الوحيد لتصنيف المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ، فقد حدد المجلس IASB معيارا أخرا يجب اعتماده لتطبيق هذا المعيار، وهو مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور (Accountability Public) كأساس لهذا التصنيف[1]، حين يتعين على المؤسسات ذات مسؤولية المحاسبة تجاه الجمهور تطبيق IFRS بشكلها الكامل.

تعتبر مؤسسة ما ذات مسؤولية محاسبة تجاه الجمهور إذا توفر فيها أحد الشروط التالية على الأقل:

- تكون قد قدمت أو هي بصدد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور.

[1]Expert comptable, **Pocket IFRS pour PME**, France, 15/09/2009, p12.

- تقوم بإدارة مخاطر ائتمانية.
- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة.
- ذات أهمية اقتصادية في بلدها على أساس مجموع الأصول، عدد الموظفين، مجموع الإيرادات، درجة السيطرة في السوق وطبيعة وحجم الاقتراض من الغير.

يمكن للمؤسسات التابعة أو المؤسسة الفرع التي تطبق مؤسستها الأم IFRS بشكلها الكامل وليس لها مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور، بتطبيق هذا المعيار في تقاريرها الفردية.

2- مستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدة وفق IFRS for SMEs

يتمثل مستخدمي القوائم المالية المعدة وفق IFRS for SMEsفي ما يلي[1]:

- المقرضون: هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من إمكانية استرداد ديونهم والفوائد العائدة.
- الموردون: هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية تحصيل حقوقهم في أوقاتها.
- العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإمكانية استمرارية المؤسسة خاصة في وجود علاقة طويلة الأجل وارتباط استراتيجي بها .
- المساهمون غير المسيرون: يهتم المساهمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية المؤسسة في توزيع نصيبهم من الأرباح.

إن إعداد IFRS for SMEs بما يراعي احتياجات هذه الفئة من أصحاب المصلحة، يمكن من تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المسيرين من المعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم وتلبية احتياجات المصالح الجبائية من المعلومات، أما إذا تم الأخذ فقط بعين الاعتبار مصالح هاتين

[2] -Deloitte, **IFRS for SMEs in yourpocket,** London, april 2010,p11.

الفئتين (المسيرين والمصالح الجبائية) عن غيرهم في إعداد البيانات المالية فلا نكون بصدد إعداد تقارير تفي بتحقيق وتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ.

المبحث الثالث: : مقارنة بين IFRS for SMEs و IFRS وبين SCF و IFRS for

في ظل تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ، و اهتمام هذه المعايير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لدورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تكييف النظام المحاسبي المالي مع جديد هذه المعايير ألمحاسبتيه الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كذلك توضح الإطار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة الذي يتلاءم و احتياجاتها و الذي يجعل إمكانية وجود بيئة محاسبتيه مشجعة لهذا النوع من المؤسسات من خلال المزايا التي توفرها هذه المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول: مقارنة بين IFRS for SMEsو IFRS

إن الاعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية في تطوير المعيار الجديد نظرا لتشابه حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمؤسسات المتبعة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يبدأ من نقطة جديدة لتطوير المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي مقارنة بين متطلبات المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين معايير الإبلاغ المالي الدولية لبعض الموضوعات[1]:

- **قائمة التدفقات النقدية :**

تضمن الجزء رقم (7) من المعيار المقترح بأن تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعرض قائمة التدفقات النقدية إما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة، وهي طرق العرض التي يتطلبها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) "التدفقات النقدية". وعند مقارنة متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة ومعايير الإبلاغ المالي الدولي يتبين ما يلي:

- يشجع IAS 7 على عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة ، كونها تقدم معلومات أكثر فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول إجمالي النقدية المقبوضة والمدفوعة من مختلف الأنشطة التشغيلية. في حين لم يتضمن المعيار المقترح ذلك.
- هناك تشابها كبيرا بين متطلبات المعيار المقترح و IAS 7 ، إلا أن المعيار المقترح لم يتضمن متطلبات حول عرض التدفقات النقدية بالصافي و التي عادة ما تتعلق بالمقبوضات و المدفوعات النقدية نيابة عن العملاء مثل الإيجارات المتحصلة بالنيابة عن أصحاب العقارات والمدفوعة لهم. وكذلك المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي لها معدل دوران سريع ، و مبالغها كبيرة وتواريخ الاستحقاق قصيرة. ويمكن تبرير ذلك بان البنود لا تنطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **القوائم المالية الموحدة والمنفصلة:[2]**

تضمن الجزء رقم (9) من المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متطلبات عرض القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، وعند مقارنة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" يتبين ما يلي:

1حميدات جمعة ، والرفاعي، **مقارنة معايير المحاسبة والبلاغ المالي الدولية مع معايير الابلاغ المالي للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، المؤتمر العلمي المهني الثامن جم، عية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 18-19 اكتوبر 2008، ص12

[2] عطية سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 13

- يتطلب المعيار المقترح من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعداد قوائم موحدة ، وتستثنى هذه المؤسسات من إعداد قوائم موحدة وعرض قوائم منفصلة فقط إذا توفر شرطان هما:

أ- أن تكون المؤسسة الأم تابعة للغير.

ب- أن تكون المؤسسة الأم أو أي مؤسسة وسيطة أخرى تعد قوائم مالية موحدة، معدة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، أو معيار الإبلاغ المالي المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- أما معيار المحاسبة المالي الدولي رقم (27) ، فهو يسمح بإعفاء المؤسسة الام من إعداد قوائم موحدة شـريطة توفر أربعة شروط مجتمعة هي:

أ- إذا كانت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل أو شبه كامل لشركة أخرى.

ب- إذا كانت الشركة القابضة النهائية أو أي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم ماليـة موحدة تتـفـق ومتطلبات المعايير الدولية.

ج- إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق البورصة.

د- إذا لم تقم الشركة القابضة بإيداع ، او ليست قيد إيداع ، لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق ماليـة

أوأي هيئة تنظيمية.

يلاحظ مما سبق أن متطلبات الإعفاء الواردة في المعيار المـقترح أكثر بساطة من معيار الإبلاغ الدولي رقم (27) كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تقوم بتقديم بياناتها المالية لهيئة الأوراق المالية أو أي جهة أخرى وعلى الأغلب لا تكون لها أدوات دين أو أدوات حقوق ملكية مدرجة في سوق مالي عام.

- **المخزون:**

يغطي الجزء رقم (12) من المعيار المقترح متطلبات المعالجة المحاسبية للمخزون و متطلبات الإفصاح المتعلقة به، وبمقارنة متطلبات المعيار المقترح مع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2) "المخزون" يلاحظ أن هناك تشابها كبيرا

بين متطلبات المعيارين المذكورين ، و على سبيل المثال لا يسمح المعيار المقترح بتحديد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا LIFO . كما أن متطلبات الإفصاح متشابهة إلى حد كبير بين المعيارين ، إلا أن متطلبات تقييم المخزون عند إعداد القوائم المالية لم ترد في هذا الجزء بل تم ضمها إلى الجزء (26) "تدني الأصول غير المالية" حيث يتطلب هذا قياس التدني في قيمة المخزون من خلال مقارنة التكلفة بسعر المخزون السوقي بتاريخ الميزانية مطروحا منها تكاليف البيع ، والتي تسمى في معيار المحاسبة المالي الدولي رقم (2) "المخزون" باسم صافي القيمة القابلة للتحقق.

- **التضخم المفرط (الجامح):**

تضمن الجزء رقم (29) من المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن تقوم تلك المؤسسات التي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد أو دولة ذات اقتصاد مفرط التضخم، بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (29) IAS 29 عند إعداد وعرض القوائم المالية بموجب المعيار الجديد[1].

- **المدفوعات على أساس أدوات حقوق الملكية (الأسهم):**

يتطلب الجزء (25) من المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة تطبيق معيارالإبلاغ المالي الدولية رقم (2) IFRS 2 "المدفوعات على أساس الأسهم" عند قياس المدفوعات التي تتم من خلال أدوات حقوق الملكية مع عرض الإفصاحات الواردة في المعيار المذكور ، حيث يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أنه من غير الشائع لدى المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الدخل أو تنفيذ مثل هذه العمليات لاختلاف طبيعة مكونات حقوق الملكية لها عن الشركات.

- **التقارير المالية المرحلية:**

[1] حميدات جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص 14

يغطي الجزء (37) من المعيار المقترح المعنون باسم "التقارير المالية المرحلية" للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تصدر تقارير الية مرحلية معدة وفق المعيار المقترح لتلك المؤسسات الخيار في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية" أو تطبيق كافة المتطلبات الواردة في المعيار المقترح الخاص بتلك المؤسسات.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعد تقاريرمالية مرحلية باعتبارها مؤسسات لا تخضع عموما لرقابة ومتطلبات جهات رقابية معينة.

- **محاسبة المؤجرين لعقود الإيجار التمويلي:**

يتطلب الجزء رقم (19) "عقود الإيجار" من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤجرين في عقود الإيجار التمويلي تطبيق الفقرات (36-46) من معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار"، والالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة فيه.

ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن معظم المؤجرين في عقود الإيجار التمويلي هم منشآت مالية والتي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواردة في المعيار المقترح.

- **ربحية السهم:**

لا يتطلب الجزء رقم (34) من المعيار المقترح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض مبلغ ربحية السهم "حصة السهم من الأرباح". ولكن إذا اختارت المؤسسة الإفصاح عن ربحية السهم عندها فهي ملزمة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (33) "ربحية السهم".

- **التأمين:**

اغلب شركات التأمين خارج نطاق المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ا، باعتبارها شركات تحتفظ بأصول "ودائع" للغير ولمجموعات كبيرة. وبالتالي لا ينطبق المعيار المقترح على هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وعليه ستستمر شركات التأمين في تتبع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) "عقود التأمين".

- **الممتلكات والمصانع والمعدات:**

سمح المعيار المقترح في الجزء رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نموذج التكلفة Coast Model أو نموذج إعادة التقييم Revolution Model لتلك الأصول وذلك بالرجوع للمتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (16). وقد تطلب هذا الجزء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبيق متطلبات الجزء رقم (26) من المعيار المقترح بخصوص تدني الأصول غير المتداولة[1].

- **الممتلكات الاستثمارية:**

أتاح المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزء رقم (15) "الممتلكات الاستثمارية" بقياس الممتلكات الاستثمارية عند إعداد القوائم المالية باستخدام إما نموذج القيمة العادلة وعندها فإن المؤسسة ملزمة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة رقم (40) بهذا الخصوص، أو بتطبيق نموذج التكلفة وبالتالي يجب المحاسبة عن كافة استثماراتها العقارية بنفس متطلبات نموذج التكلفة الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات".

- **الأصول غير الملموسة:**

سمح المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإتباع نموذج التكلفة أو إعادة التقييم الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) "الأصول غير الملموسة".

1مطر، محمد نو،ر عبد الناصر، **طبيعة وحدود الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم** ، المؤتمر العلمي المهني الثامن ، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان، الاردن، 18-19 اكتوبر 2008، ص 15.

- **تدني قيمة الشهرة:**

أبدى العديد من معدي البيانات المالية و مدقق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تذمرهم من تطبيق متطلبات اختبار التدني للشهرة سنويا، والذي يستلزم احتساب القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد أي للمؤسسة المستثمر بها ككل بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) "اندماج الأعمال" وذلك لضعف خبرة المؤسسة بذلك وللتكلفة والأعباء والتي ستتكبدها، وقد استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية لتلك الردود، حيث تضمن المعيار المقترح اجراء اختبار تدني الشهرة عند وجود مؤشرات تدني حددها الجزء رقم (26) الوارد في المعيار المقترح وليس سنويا، كما هو مطلوب بمعايير الإبلاغ المالي الدولية[1].

- **تكاليف البحث والتطوير:**

تضمن المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معالجة البحث والتطوير كمصروف فترة، حيث يصعب تطبيق الاعتراف بشروط رسملة التكاليف حتى مرحلة التطوير أي ثبوت الجدوى الفنية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نظرا لعدم وجود الموارد اللازمة لديها لتحديد ثبوت الجدوى الفنية للمصاريف المدفوعة في مرحلة التطوير.

وقد سمح المعيار المقترح لهذه المؤسسات كخيار آخر ؛ تبني متـــطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (38) بهذا الخصوص،حيث يسمح معيار المحاسبة الدولي رقم(38) برسملة تكاليف الاقتراض عند توفر شروط محددة وبشكل عام يعترف بتكاليف عملية التطوير كأصل غير ملموس فقط إذا تمكنت المؤسسة من إثبات توفر جميع البنود المحددة التالية:

- الجدوى الفنية لاستكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستخدام أو البيع.
- نية المؤسسة لاستكمال الأصل واستخدامه أو بيعه.

[1] مطر محمد نور، مرجع سبق ذكره ، ص16

- قدرة المؤسسة على استخدام أو بيع الأصل.
- كيف سيولد الأصل غير الملموس أو للأصل غير الملموس نفسه.
- بيان وجود سوق لإنتاج الأصل غير الملموس أو للأصل غير الملموس نفسه.
- القدرة على قياس النفقات المتعلقة بالأصل غير الملموس خلال تطويره بشكل موثوق.
- توفر الموارد الفنية والمالية المناسبة وغيرها من الموارد لإكمال تطوير واستخدام أو بيع الأصل غير الملموس.
- **متطلبات الإفصاح :** تتمثل متطلبات الافصاح التي جاء بها المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة **:**

أ- عند دراسة المعيار المقترح يلاحظ أن هناك انخفاض في متطلبات الإفصاح الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية الحالية، حيث تم حذف بعض الموضوعات الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs من مسودة معيار الإبلاغ المالي المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،لاعتقاد مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعاطى مع تلك العمليات أو الأعمال مثل[1]:

- التضخم الحاد IAS 29.
- المدفوعات على أساس الأسهم IFRS 2.
- الزراعة IAS 41.
- التقارير المالية IAS 34.
- عقود الإيجار IAS 17.

[1] - حميدات جمعة ، مرجع سبق ذكره، ص 22

- ربحية السهم IAS 33.
- القطاعات التشغيلية IFRS 8.
- التأمين IFRS 4.
- استكشاف المعادن و الموارد الطبيعية IFRS 6.

ب- بعض متطلبات الإفصاح مطلوبة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية الحالية وغير مطلوبة بالمعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك كون هذه الإفصاحات تتعلق بمبادئ الاعتراف والقياس الواردة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS والتي استبدلت بمتطلبات أكثر بساطة في المعيار المقترح، مثل تقليص فئات الأصول المالية من اربع فئات في معايير الإبلاغ المالي الدولية فئتين في المعيار المقترح، وتبسيط محاسبة التحوط وحصرها في أنواع محددة مذكورة سابقا. مما يجعل متطلبات الإفصاح بالضرورة أقل اتساعا.

ج- بعض متطلبات الإفصاح غير واردة في المعيار المقترح اعتمادا على أن حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تكون أقل اتساعا من الشركات الأخرى، وكذلك تطبيق المعيار المقترح اعتبارات التكلفة –المنفعة Cost -Benefit. حيث إن المؤسسات المساهمة العامة مثلا والمدرجة في البورصة تحتاج لعرض الكثير من متطلبات الإفصاح والتي قد لا تكون مطلوبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لزيادة عدد الأطراف المهتمة بالمعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

- **الأدوات المالية:**

من أهم ما يميز المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تبسيط المتطلبات المعقدة نوعا ما الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، حيث يسمح معيار (39) بوجود بدائل لتصنيف الأصول و المطلوبات المالية مما يقلل من فعالية قابلية المقارنة بين الشركات وفق منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية و يفرض نوعا من التعقيد على معدي البيانات المالية ، و يغطي الجزء (11) من المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع الأدوات المالية باسم "الأصول المالية والمطلوبات المالية ويقابله في معايير الإبلاغ المالي الدولية المعايير التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (7) "الأدوات المالية: العرض[1]".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (9) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

وبدراسة المعيار المقترح الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد ما يلي:

أ- سمح المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاختبار بين إتباع متطلبات الجزء رقم (11) من المعيار المقترح أو إتباع معايير المحاسبة الدولي رقم (39) كسياسة محاسبية.

ب- بما أن المعيار المقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم توجه إلى تبسيط متطلبات تصنيف الأصول المالية، وكذلك القياس اللاحق لها. وقد تضمن الجزء رقم (11) من المعيار المقترح تصنيف الأصول المالية كما يلي:

ت- الأصول المحددة لتقاس "بالتكلفة المطفأة منها التدني" ويتم تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إذ كانت:

- ذات استحقاق محدد أو تستحق عند الطلب أو قبل تاريخ الاستحقاق والتي ستعود على كاملها بمبلغ ثابت وبمعدل عائد ثابت خلال فترة الأداة المالية. او محدد لها عائد متغير خلال عمر الأداة المالية وهو أدنى معدل فائدة إقراض بين بنوك لندن . ويتطلب المعيار المقتـرح إطفاء الـعلاوة أو الخصم على تلك الأدوات الـمالية باستخدام طريقة الفائدة الفعالة (Effective Interest Methode) وهو المطلوب اتباعه بموجب معيـار المحاسبة الدولي (39).
- .التعهدات والالتزامات المتعلقة بالإقراض والاقتراض والتي لا يتم تسويتها بالصافي نقدا وتم تصنيفها من قبل المؤسسة منذ البداية ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة مطروحا منها تدني القيمة.
- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (الأسهم) غير المتداولة في سوق عام و التي لا يمكن قيـاسها قيمتها العادلة بموثوقية، والعقود التي يترتب عليها تسليم حقوق الملكية.

[1] - مطر محمد نور، مرجع سبق ذكره ، ص24

- باستثناء الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة مطروحا منها تدني القيمة الواردة في البند (1) السابق، ويجب على المؤسسة الصغيرة ومتوسطة ا بتاريخ القوائم المالية قياس جميع الأدوات المالية لديها بالقيمة العادلة مع عدم استبعاد تكاليف العمليات (العمولات والضرائب عند بيع الأداة المالية)، مع الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل).

وقد منع المعيار المقترح على المؤسسة الصغيرة ومتوسطة تغير سياستها بإعادة التصنيف لأصول والمطلوبات المالية من وإلى فئة الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة، أي أن المعيار المقترح منع التحويل من وإلى فئة الأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة والتي تظهر فروقات القيمة العادلة لها في بيان الدخل، وذلك لحماية بيان الدخل من تلاعب تعدي البيانات المالية وعدم التأثير المقصود على بيان الدخل[1].

و تظهر أهم المعالجات والاختلافات الرئيسية بين معايير الإبلاغ الدولية لإعداد التقارير المالي ومعيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم[2]:

- السياسات المحاسبية
- البيانات المالية الموحدة.
- البيانات المالية المنفصلة.
- البيانات المالية المجمعة.

[1] -حميدات جمعة مرجع سبق ذكره ص 13

[2] - القوا سمي، حاتم، **الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية**، المؤتمر العلمي المهني الدولي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، يومي 18-19 أكتوبر 2008، ص5-9

- التغير في حقوق الملكية.
- الاستثمار في شركات شقيقة.
- الفوائد على المؤسسات المسيطر عليها.
- الأصول والالتزامات المالية.

– محاسبة التحوط.

- الأصول غير الملموسة (ما عدا الشهرة).
- حقوق الملكية.
- المنح الحكومية.
- تكاليف الإقراض.
- تدني الشهرة.
- تدني الأصول غير الملموسة.
- العمليات غير المستمرة والأصول المحتفظ بها لغايات البيع.
- منافع الموظفون.
- ضرائب الدخل.
- التقارير القطاعية.
- إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.
- ربحية السهم.

- التقارير المالية المرحلية.

المطلب الثاني: الإعفاءات الاختيارية المقترحة عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل هده الإعفاءات في :

- توحيد الأعمال قبل تاريخ التحول لا يتطلب إعادة إظهار البيانات المالية وبما يشابه متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير.
- القيمة الحالية للممتلكات والمصانع والمعدات تعتمد على التقييم السابق؛ بناء على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP).
- عدم ضرورة إظهار فروق الترجمة التراكمية في تاريخ التحول كبند منفصل في حقوق الملكية، أي بشكل مشابه لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1).
- عدم ضرورة توزيع الأدوات المالية المركبة في بند حقوق الملكية في حال التأكد منها في تاريخ التحول، وهذا الإعفاء سيكون مشابها لما يتطلبه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1).
- مشتقات حقوق الملكية الممنوحة قبل تاريخ التحول غير متطلب المحاسبة لها بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الالتزامات الضريبية لا يتطلب تسجيلها إذا كان الاعتراف يتطلب المفاضلة بين المنافع والكلفة.

إن الاعتراف والقياس المقترح في مسودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمعايير التالية لا تختلف عن المعالجة المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة؛ ونتيجة لذلك تتبع التحديثات الواردة على تلك المعايير:

- المخزون.
- الاستثمارات العقارية.
- العقارات، المصانع والمعدات.
- عقود الإيجار.
- توحيد الأعمال.
- الخصصات والالتزامات المحتملة.
- الايراد.
- محاسبة التضخم.
- ترجمة العملة الأجنبية.
- الدفع على أساس الأسهم.
- الأحداث اللاحقة.

إن الاختلافات للمواضيع السابقة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة تعتبر غير ملحوظة و ناتجة عن قلة الأدلة الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم[1].

المطلب الثالث:مقارنة بين بين SCFوIFRS for SMEs

لقد دخل النظام المحاسبي المالي في الجزائر حيز التطبيق سنة 2010، أما معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فصدر المعيار سنة 2009، ودخل حيز التطبيق جويلية 2009، ولمعرفة مدى تطابق النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نقوم بإجراء مقارنة بينهما

[1] القوا سمي، حاتم، مرجع سبق ذكره ، ص ،ص10-11

من حيث تاريخ الصدور وتاريخ التطبيق، مضمون القوائم المالية وأنواعها ، أي إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بينهما.

1- **تاريخ الصدور والتطبيق** : نقوم بإبراز الاختلاف الموجود بخصوص تاريخ الإصدار ودخول حيز التطبيق في الجدول الموالي

الجدول رقم 04 : تاريخ إصدار وتطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	النظام المحاسبي المالي	المعيار IFRS for SMES
تاريخ الصدور	07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007	جويلية 2009
تاريخ التطبيق	جانفي 2010	جويلية 2009

المصدر: بومدين فتيجة، بوشريط ابتسام، **دراسة تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي ،يومي 05-06 ماي 2013

من خلال الجدول نلاحظ أن صدور النظام المحاسبي المالي كان قبل صدور المعيار الدولي نهائيا، لكن عملية التطبيق كانت العكس، وهذا يبين لنا بأن التغيرات التي حدثت في مضمون المعايير سواء كانت متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بباقي المؤسسات لم يأخذها النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار.

2- **القوائم المالية** :

لقد وضع النظام المحاسبي المالي في القسم التاسع منه المحاسبة التي تمسكها المؤسسات ص و م، حيث حددت المادة 139 من الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 2009/03/25 كيفية مسك المحاسبة من طرف هذه المؤسسات والتي أطلق عليها تسمية محاسبة الحزينة التي ترتكز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال ، أي إرادات صافية وخسائر صافية، و منه نستنتج أن القوائم المالية التي تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعدادها تتمثل في :

- ميزانية مبسطة
- قائمة التدفقات النقدية مبسطة
- جدول حسابات النتائج

أما معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبينت بأن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في :

- ميزانية
- إما جدول حسابات النتائج الإجمالي أو إعداد جدول حسابات النتائج مختصر وإجمالي
- قائمة التدفقات النقدية
- لإيضاحات

ومنه نستنتج إن معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حددت القوائم التي لابد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعدادها وهي نفسها القوائم المالية لباقي المؤسسات ، يكمن الاختلاف في المعلومات التي تحتويها تلك القوائم والتقارير المالية.

وعليه نستنتج أن هناك اختلاف في القوائم المالية التي تناولها النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية التي تناولها المعيار الدولي من حيث عددها ومضمونها، حيث لم يوضح النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب أن تحتويه القوائم المالية للمؤسسات ص.م على عكس المعيار المحاسبي[1].

3- لغة برمجة القوائم المالية: (XBRL(extensible business reporting language

حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر سبر آراء في 2009/07/28 حول Taxonomie IFRS pour PME مع الرد على التعليقات إلى غاية 2009/11/27 ، حيث تم إصدار المعيار نهائيا في 200/09/27 ، مع العلم أن XBRL عبارة عن معيار متعلق بلغة الإعلام الآلي من أجل تحويل معطيات مالية من جهاز إعلامك آلي إلى جهاز إعلام آلي آخر، مع العلم أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى هذه اللغة ، وعليه نلاحظ أن المعايير الدولية في تطور حسب التطور الاقتصادي التكنولوجي الحاصل على المستوى الدولي ، و هذا ما لا نلتمسه في النظام المحاسبي المالي[2].

[1] بومدين فتيحة ،بوشريط ابتسام، **دراسة تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،الملتقى الوطني واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013

[2] بومدين فتيحة ،بوشريط ابتسام، **مرجع سبق ذكره**.

المطلب الرابع:إمكانية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد سبق للجزائر وأن تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكلها الكامل Full IFRS، وعممت تطبيقها على جميع المؤسسات على حد سواء، الأمر الذي جعل النظام المحاسبي المالي يمثل عقبة، وبالطبع ليس الوحيدة، أمام تطور هذا النوع من المؤسسات وتأديتها للمهام المنوط بها.

إن رسم رؤية مستقبلية لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتـطوير دورها الاقتصادي ، لا يمكن أن يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصية ومتطلبات هذا النوع من المؤسسات، فالافتـقار إلى الشـفافية والكشف عن المعلومات المالية يؤدي إلى صعوبات في التسيير والحصول على التمويل ونقص المعرفة اللازمة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم عدم القدرة على الاستمرار والمنافسة، إذ تكمن أهمية المحاسبة والحاجة إليها من خلال المعلومات المالية التي تقدمها لأصحاب المصلحة، فهي مصدر هام للقوة السياسية و الاقتصادية وأن الأفراد الذين يمتلكون المعلومات يكونون أقدر من غيرهم على اتخاذ قراراتهم وتسيير مؤسساتهم.

إن المعلومات المالية المصرح بها ليست الهدف ولا النهاية ، بل معدة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل تمكينهم من الفهم بشكل صحيح طبيعة نشاطها التجاري وما مدى جدواه، فضلا على معرفة الحالة الراهنة لعمليات المؤسسة ومن ثم العمل على تطويرها مستقبلا.

كما تلعب المعلومات المالية دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم المختلفة. وتزداد هذه الأهمية عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث يعتبر هذه المعلومات أحد العناصر

الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال. ويعتبر سوق المال هو القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الاستثمارات في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتتوقف نوعية المعلومات المالية، إلى حد كبير، على مدى تماسك القواعد والمبادئ المحاسبية التي يتم الاستناد إليها ، في حين أن تطبيق القواعد و المبادئ المحاسبية متوقف على توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر ، لأن تعداد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها، الأمر الذي يلفت الانتباه ويعتبر نقطة بداية في التفكير المنطقي بضرورة وجود محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن تلك المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الكبيرة أو على الأقل تختلف عنها إلى حد ما لاختلاف الظروف المحيطة بهذه المؤسسات . ففي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مشاكل انعدام التناظر في المعلومات والمخاطر المعنوية تكون بحجم أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويفسر هذا بانعدام الشفافية المالية وهيكل الملكية وغيرها من خصوصيات تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها، وهذا ما يولد تردد من قبل المدينين فيما يتعلق بالقروض الطويلة الأجل وهذا مع وجود مخاطر عالية فيما يتعلق بإحلال الأصول، فببساطة تعتبر فرضية وجوب قيام جميع المؤسسات بتطبيق نفس النظم المحاسبية (one size fits all) يشكل عقبة رئيسية أمام تأدية المهام الأساسية للمحاسبة.

وعلى هذا الأساس تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقية للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت ، خاصة و أنها وجدت صعوبة في تطبيق المعيار وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي و تحقيق التنمية الاقتصادية ، و عدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها و اقتصادها . كما أن اعتماد هذا المعيار في إعداد نظم محاسبية مبسطة يزيد من فرص الاستفادة من الاقتصاد العالمي لأنه يمثل مرجعية محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت تعتمدها معظم الدول اليوم كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشرمع العلم بأن الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لم يعد امرا سهلا في ظل ظهور تحديات جديدة والتي تتمثل في

التحديات التي تفرضها العولمة بكل ما تحمله من مفاهيم سياسية واقتصادية وبالتالي أصبحت الدول النامية بما فيها الجزائر تواجه مشكلتي التنمية والعولمة، الأمر الذي يجعل من IFRS for SMES أداة اكثر حداثة لدفع القطاع وتطويره فضلا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية.[1]

[1] عمر عزاوي وأمال مهاوة، **المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية**، مجلة الباحث، العدد 11، ورقلة ،الجزائر، 2012 ص ،ص98-99.

الخلاصة:

تبين من خلال هذا الفصل أن مجلس معايير المحاسبة الدولية اعتمد في إصداره للمعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة إلا انه نتاج مستقل عن هذه الأخيرة من خلال الخروج بمجموعة من المبادئ المحاسبية المبسطة تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتراعي مميزاتها و خصوصية حجمها و معاملاتها و تضمن جودة تقاريرها المالية و تحقيق الأهداف المرجوة منها .

وهذا ما يفسر للدول عند تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية وجوب إتباع نظم موحدة لجميع المؤسسات على قدم المساواة بل لابد من مراعاة خصائص و مميزات كل مؤسسة و حجم معاملاتها و الجزائر كغيرها من الدول أمام فرصة حقيقية من اجل تحقيق أهدافها المحاسبية و من ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي اقصر وقت من خلال تحسين نظامها المحاسبي المالي مع IFRS for SMES . و بالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي و تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث

آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

تمهيد :

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث ، تم تدعيم الفصول النظرية بدراسة ميدانية ، تتمثل في استبيان موجه لمعدي ومراجعي القوائم المالية، من محاسبين و مهنيين، وقد تم اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية و عدم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة ، و بغية الوصول إلى نتائج أكثر شمولية من النتائج التي يمكن الوصول إليها في حالة إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات.

كما تمثلت عينة الدراسة في المحاسبين المعتمدين، ومحافظي الحسابات لكونهم أكثر إطلاع بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مسك محاسبة هذه الأخيرة ، أو مراجعتها إضافة إلى العاملين في مجال المحاسبة والمالية لهذه المؤسسات ، حيث تعد هذه الفئة هي المخولة والقادرة على الإجابة على تساؤلات الاستبيان، والتي على أساسها سيتم إثبات أو نفي فرضيات البحث ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- معرفة فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آراء ووجهات نظر الفئة محل الدراسة.
- اختبار فرضيات البحث والوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة
- وعلى هذا الأساس نحاول في هذا الفصل أن نجيب على هذه الإشكالية من خلال المبحثين التاليين:
- **المبحث الاول:** المعالجة الإحصائية.
- **المبحث الثاني:** تحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الاول: المعالجة الإحصائية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع ، اتجهنا للاعتماد على الإستبانة و ذلك باعتبارها أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما لها من مزايا في مجال القياس تطابق وجهات النظر مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان ، و ذلك من خلال تحليل نتائجه و تكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية .

المطلب الأول : تحضير الاستبيان

قمنا بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان و الظروف التي تمت صياغته فيها ، بدءا من مرحلة إعداد الاستمارة ، و كيفية تصميم قائمة الأسئلة ،مرورا بكيفية نشر و توزيعه الاستمارات وصولا إلى معالجة الاستمارة .

1- تصميم الاستمارة :

تم إعداد الأسئلة في هذه المرحلة بصفة بسيطة و واضحة الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين ، كما كانت الأسئلة متدرجة يقوم الإفراد باختيار البديل المتاح، حيث تمحورت الأسئلة حول موضوع واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا ما يتعلق بالمشاكل و الصعوبات بدخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق و كذا أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

و قد استعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة ، و كذا بالبحوث و الدراسات السابقة في هذا المجال ، و قد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة الإعداد الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة ،و العمل بالمقابل عند التسلسل و الترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام الأفراد المستجوبين ، والحصول على اكبر قدر من الإجابات الجادة و الموضوعية .

هذا فضلا عن المقدمة التي تتصدر إستمارة الإستبيان ، و التي تضمنت عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المراد الحصول عليها و ذلك لتبرير القيام بهذه الإستبانة ، و إحاطتهم بأن المعلومات المدلى بها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

و ختمت الاستمارة بشكر و تقدير أفراد العينة على تعاونهم .

2- هيكل إستمارة الإستبيان :

تضمنت إستمارة الإستبيان "36" سؤالا موزعة على أربعة اقسام أساسية من أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة و الدقيقة للمستجوبين ، فقد اعتمدنا على عدة أنواع من الأسئلة :

- أسئلة مغلقة تحمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان .

- أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة و لقد توزعت على أربعة أقسام أساسية كما يلي :

القسم الأول : يتضمن أسئلة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة و الخصائص النوعية للمؤسسات محل الدراسة.

القسم الثاني : تضمنت أسئلة هذا القسم معرفة رأي أفراد العينة حول مدى قدرة النظام المحاسبي المالي تلبية متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة و الصعوبات التي تواجهها المؤسسات عند تطبيق النظام

و يضم الأسئلة من "1-10"

القسم الثالث : يبحث هذا القسم أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الرفع من اداء نظام المعلومات المحاسبي ما يسمح من ضمان فعالية التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي ويضم الأسئلة من"11-15"

القسم الرابع : يبحث هذا القسم مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويضم الأسئلة من "16-21"

3- نشر و توزيع الاستمارة :

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (08) ، جاءت مرحلة توزيعه على العينة المذكورة سابقا (محاسبين معتمدين ، محافظي الحسابات ، و موظفي المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اعتمدنا في توزيعه و نشره على عدة قنوات تمثلت فيما يلي :

- الاتصال المباشر بأفراد العينة و تسليمهم استمارة الاستبيان باليد .
- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم .
- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات .

وتراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام،ساعات إلى دقائق في بعض الأحيان وأحيانا أخرى أسابيع، و عموما يمكن حصر عملية استرجاع الاستمارات في الآتي :

الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد.

- الاتصال بالمكاتب التي تمت زيارتها و استرجاع الاستمارات .
- الاتصال بالزملاء الذين استعنا بهم سابقا لاستلام الاستمارات .

4- المشاكل و الصعوبات :

بالرغم من حصولنا و استلامنا لحجم معين من الاستمارات 84 استمارة، سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل و الصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي.

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة برفضهم استلام لاستمارة الاستبيان على الإطلاق .
- وجود بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع الطالب.
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم زياراتنا المتكررة من اجل استرجاع الاستمارة .
- صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية و المالية قصد تسليمهم استمارة الاستبيان و الحصول على آرائهم و إجاباتهم و ذلك كون المؤسسات

هي المعني الأول بتطبيق النظام المحاسبي المالي .

المطلب الثاني : منهجية الدراسة الميدانية .

للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض الدراسة ، و تحقق الأهداف المرجوة منها ،كان لا بد من وضع منهجية للدراسة الميدانية و لذلك قمنا بتحديد النقاط التالية :

- فرضيات الدراسة
- مجتمع الدراسة و حدودها
- **مجتمع الدراسة :**

يمكن حصر مجتمع الدراسة في فئتين :

الفئة الأولى : المهنيين المعتمدين المسجلين في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبيين و محافظي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين .

الفئة الثانية : العاملين في مجال المالية و المحاسبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعين العام و الخاص .

المطلب الثالث : حدود و عينة الدراسة

تتمثل حدود و عينة الدراسة فيما يلي :

1- الحدود الزمنية :

مضمون و نتائج الدراسة مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه ، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حدود الشهرين (فيفري- مارس 2014).

1-1 الحدود المكانية :

اشتملت الدراسة الاستبيانية على المناطق الجغرافية التالية

الاغواط- الجلفة – غرداية.

2-1 الحدود البشرية :

تستند هذه الدراسة على آراء و إجابات المهنيين و العاملين في مجال المحاسبة و المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحائزين على مؤهل علمي من محاسبيين معتمدين و محافظي الحسابات و خبراء محاسبيين .

2- عينة لدراسة

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر إستمارةالإستبيان العادي ، حيث تم توزيع 120 استمارة على عينة عشوائية اشتملت على مهنيين و عاملين في مجال المحاسبة و المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لقد اعتمدنا في غالب الأحيان طريقة التسليم و الاستلام المباشر ، و أحيانا الاستعانة ببعض الزملاء ،وبعد تجميع اكبر قدر ممكن من الاستمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز و تنظيم الاستمارات الصالحة للدراسة قررنا الإبقاء على 84 استمارة صالحة لتمثل عينة الدراسة وهذا بعد استبعاد 15 إستمارة إستبيان بسبب عدم تمتع أفراد العينة بالمواصفات اللازمة أو بسبب نقص المعلومات الواردة فيها أو لتضارب الإجابات التي تحتويها و الجدول التالي يلخص ذلك :

الجدول رقم (05) : عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة

البيان	العدد	النسبة %

الاستمارات الموزعة	120	100
الاستمارات المفقودة أو الضائعة	09	07.5
الاستمارات الملغاة	15	12.5
الاستمارات الواردة بعد الأجل	12	10
الاستمارات المعتمدة	84	70

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على استمارات الاستبيان .

من خلال الجدول السابق بلغت نسبة الاستمارات المعتمدة 70 % و هي نسبة مقبولة بالنسبة إلى المجموع الموزع من الاستمارات و التي تستخدم في دراسة و تحليل نتائج الاستبيان من خلال المطلب الموالي :

المبحث الثاني :دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

تمثل الاستمارات التي تحصلنا عليها بيانات تتطلب المعالجة للوصول إلى معلومات مفيدة قابلة للاستعمال، و من اجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان تم جمع البيانات و تبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS الإصدار التاسع عشر، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات و جداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل كما تم الاعتماد على برنامج EXCEL2007 من اجل تمثيل البيانات التي تم الحصول عليها سابقا بيانيا بواسطة دوائر نسبية ،وذلك تماشيا مع النتائج المراد الحصول عليها.

المطلب الأول : خصائص العينة

تناولنا في هذا المطلب المعلومات الشخصية لأفراد العينة و الخصائص النوعية للمؤسسات محل الدراسة.

1-الجنس:

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجدول رقم 06

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	76	90
أنثى	8	10
المجموع	84	100

الشكل رقم06

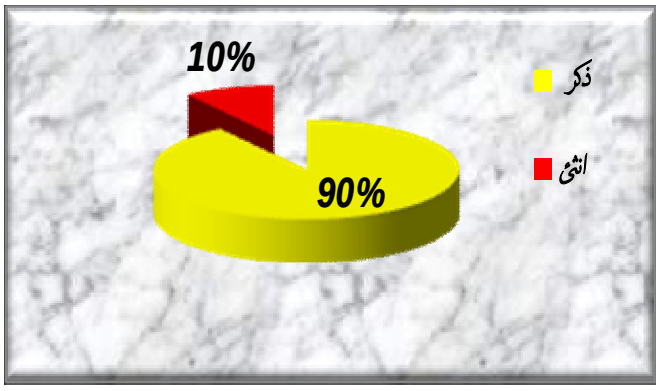

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان 90% ، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 10% ، ويرجع هذا الأمر بنظرنا إلى هيمنة عنصر الذكور على مهنة المحاسبة هذا على الأقل الواقع الذي صادفتاه أثناء توزيع الاستمارات في مقبل الإعراض النسبي للإناث عنها بسبب العوامل الاجتماعية السائدة ، وكذا طبيعة المهنة .

2- السن :

توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

الجدول رقم 07

السن	التكرار	النسبة%
اقل من 30 سنة	11	13
من30- 40سنة	39	46
من40- 50سنة	20	24
اكبر من 50 سنة	14	17
المجموع	84	100

الشكل رقم 07

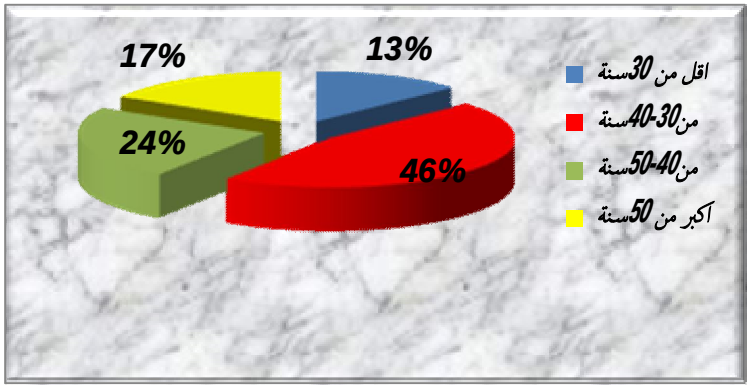

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

لقد تباينت أعمار أفراد العينة المستخدمة وتوزعت على الأفراد العمرية التي تم تحديدها في الاستمارة ، لكن ما يلاحظ أن نسبة المشاركين الذي تتراوح أعمارهم ما بين 30-40. سنة كانت هي الغالية، حيث 46 % في حين بلغت نسبة المشاركين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40-50 سنة 24% أما عن نسبة البالغين من العمر أكثر من 50 سنة فقد بلغت 17% ، ويمكن تفسير هذا التوزيع أن فئة الشباب هي الفئة أكثر استقطابا من ناحية التكوين المحاسبي في النظام المحاسبي المالي (SCF).

3- المؤهل العلمي :

توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم 08

الشكل رقم 08

المؤهل	التكرار	النسبة%
ليسانس	46	55
ماجستير	25	30
دكتوراه	8	10
شهادة اخرى	5	6
المجموع	84	100

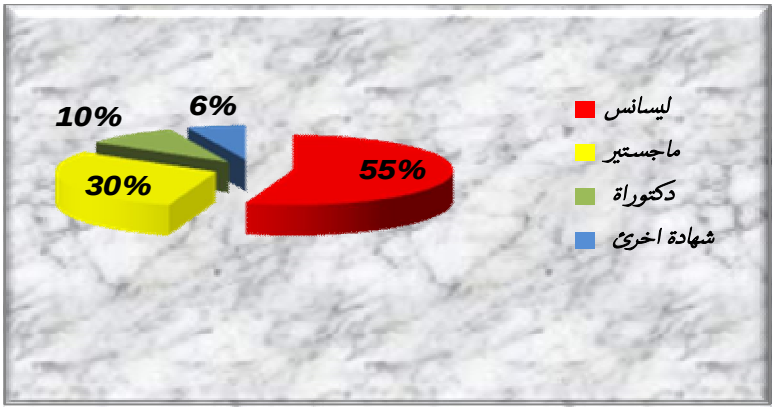

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

لقد تبين أنه من خلال معالجة الاستمارات الصالحة أن المؤهل العلمي الغالب لأفراد العينة هو شهادة الليسانس، حيث بلغت نسبة المشاركين الحاصلين على هذه الدرجة العلمية 55%، تليها نسبة الحاصلين على شهادة أقل من الليسانس بنسبة30% ثم نسبة 10% للأفراد الحائزين على شهادة الماجستير، وأخيرا نسبة 6% للحائزين على شهادة دكتوراه.

يفسر هذا التركيز على فئة الحائزين على الليسانس لاعتمادنا في الدراسة على مجموعة كبيرة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات (محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وهذه الرتبة المهنية تشترط شهادة الليسانس في المحاسبة للحصول عليها، في حين تقارب النسب الأخرى للفئات الأخرى لاعتمادنا على بعض مكاتب المحاسبة.

4- المهنة :

توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

الجدول رقم 09 **الشكل رقم 09**

المهنة	التكرار	النسبة%
محاسب معتمد	2	2
محاسب حسابات	48	57
خبير محاسبي	4	5
محاسب	30	36
المجموع	84	100

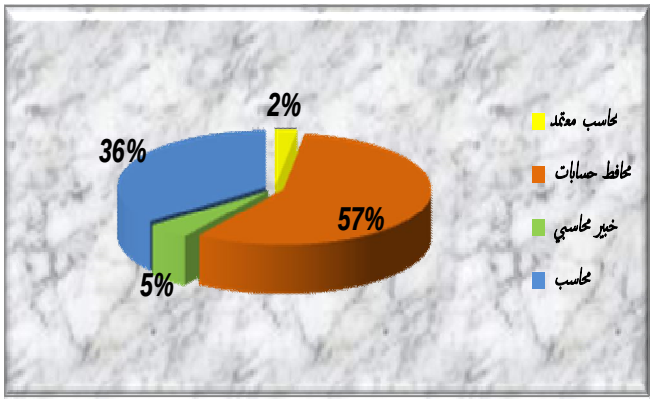

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت نسبة أفراد العينة المشاركين الذين يملكون صفة محافظ حسابات 57% تليها فئة محاسب بـ 36% وبلغت نسبة خبراء المحاسبة 5% ، كما بلغت نسبة المحاسبين المعتمدين 2%.

ويمكن تفسير هذا التوزيع بين الانتشار الواسع لمحافظي الحسابات في الواقع مقارنة بخبراء المحاسبة المحاسبين المعتمدين.

5- الخبرة :

توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

الجدول رقم 10 **الشكل رقم 10**

الخبرة	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	17	20

من5-10 سنوات	29	35
من10-15 سنة	25	30
اكبر من 15 سنة	13	15
المجموع	84	100

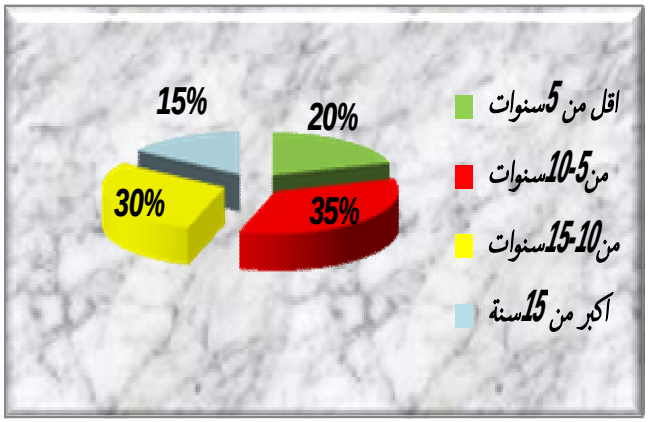

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بالنسبة إلى متغير الخبرة فإننا نجد ما يقارب 35% الذين يتوفرون على خبرة ما بين 5 و 10 سنوات و 30 %ما بين 10 و 15 سنة وهم يمثلون في مجملهم محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين أما بالنسبة لأفراد العينة ذوو الخبرة تفوق 15 سنة هي 15 %وهي تتضمن خبراء المحاسبة.

بينما الأفراد الذين تقل خبرتهم 5 فيمثلون نسبة 20% وهي تمثل نسبة لا بأس بها كونها قليلة الخبرة، في حين تتضمن هذه الفئة طلبة الليسانس، وهذا كون اختيارهم كان بين دراستهم النظرية للتحولات في مجال المحاسبة وهو ما لم يتوافر عليه ذوي الخبرة المهنية

6- القطاع :

توزيع المؤسسات حسب متغير القطاع

الجدول رقم 11

القطاع	التكرار	النسبة%
قطاع حكومي	/	/
قطاع خاص	44	52
قطاع مختلط	5	6
أعمال حرة	35	42
المجموع	84	100

الشكل رقم 11

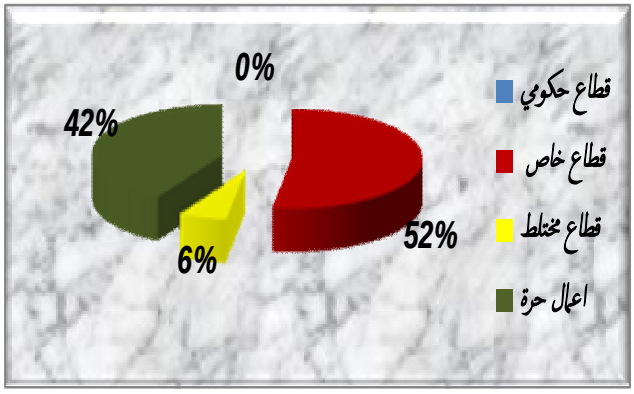

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت نسبة المؤسسات محل الدراسة 52 %من المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص، بينما تنتمي نسبة 42% من المستجوبين لقطاع الأعمال الحرة، أما المستجوبين الذين ينتمون للقطاع المختلط بلغت نسبة 6%.

يمكن تفسير هذه النسبة الكبيرة للقطاع الخاص للسياسة التي اعتمدتها الجزائر في الحقبة الأخيرة والتي تدخل ضمن الإصلاحات ، وهذا في إطار تهيئة الأرضية اللازمة لدخول اقتصاد السوق وهي سياسة خصخصة المؤسسات.

7- النشاط :

توزيع المؤسسات حسب متغير النشاط

الجدول رقم 12

النشاط	التكرار	النسبة%
صناعي	19	23
تجاري	15	18
خدماتي	50	60
المجموع	84	100

الشكل رقم 12

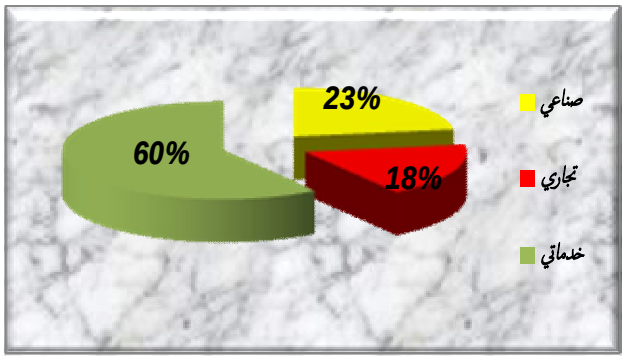

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت نسبة 60% من المستجوبين للنشاط ألخدماتي بالدرجة الأولى، في حين تنتمي نسبة 23% للنشاط الصناعي ، أما النسبة المتبقية والمقدرة بت 18% للنشاط التجاري

8-الشكل القانوني المؤسسات:

توزيع المؤسسات حسب متغير الشكل القانوني للمؤسسة

الجدول رقم 13

البيان	التكرار	النسبة%
SNC	3	4
SARL	27	32
EURL	14	17
EA	40	48
المجموع	84	100

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

الشكل رقم 13

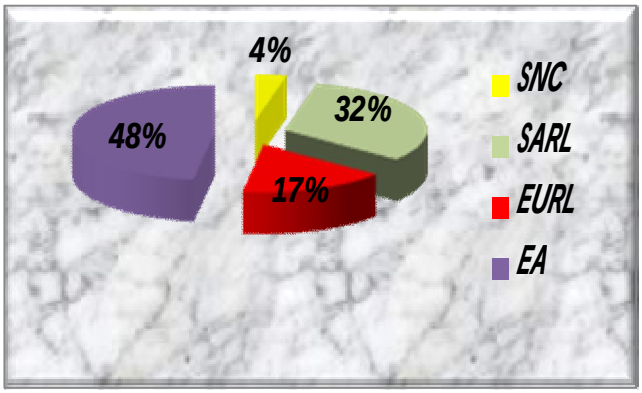

أخذ شكل المؤسسة الفردية أكبر نسبة 48% تليها شكل الشراكة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بـ 32 % ثم شكل شركة ذات الشخص الوحيد(EURL) بنسبة 17% وأخيرا أخذ شركة التضامن (SNC) نسبة 4%.

يفسر التركيز الكبير في المؤسسات الفردية باعتبارها الشكل الأكثر رواجا في ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

9- العاملين:

توزيع المؤسسات حسب متغير عدد العاملين

الجدول رقم 14

عدد العمال	التكرار	النسبة%
اقل من 10عمال	5	6
اقل من 50عامل	66	79
اقل من 250عامل	13	15
المجموع	84	100

الشكل رقم 14

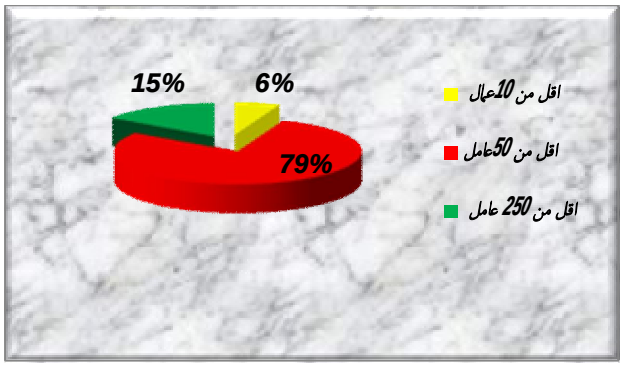

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 أفراد 79% ، بينما المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بين 10-15 عامل فقد بلغت النسبة 15% ، في حين بلغت نسبة الفئة التي بها ما بين 50 و 250 عامل 6%

يفسر هذا التوزيع لتنوع تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

10-رقم الأعمال المحقق خلال آخر دورة:

توزيع المؤسسات حسب متغير رقم الأعمال المحقق خلال آخر دورة

الجدول رقم 15

رقم الأعمال(دج)	التكرار	النسبة %
اقل من 20.000.000	10	12
اقل من 200.000.000	49	58
اقل من2000.000.000	25	30
المجموع	84	100

الشكل رقم 15

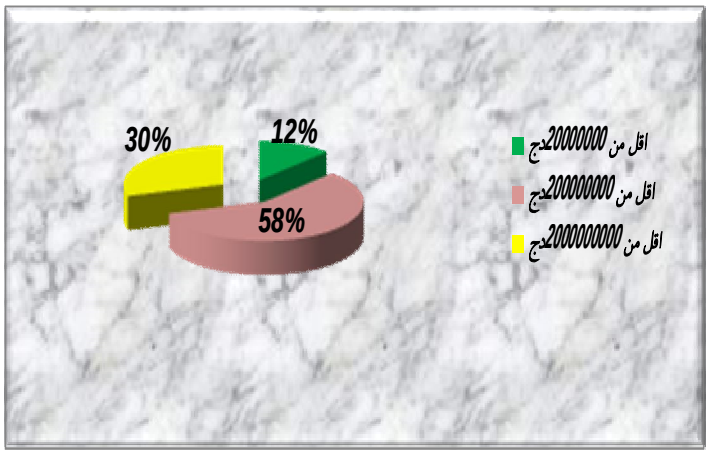

من اعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت اعلى نسبة محل الدراسة 58 %من المؤسسات محل الدراسة التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 200.000.00دج -2000.000.00 دج، تليها نسبة 30% من المؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها مابين2000.000.00دج -20.000.000.00 دج ، اما اقل نسبة فكانت ب 12 % للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها 200.000.00 دج.

11- مجموع أصول الميزانية خلال آخر دورة :

توزيع المؤسسات حسب متغير مجموع أصول الميزانية خلال آخر دورة

الجدول رقم 16

الشكل رقم 16

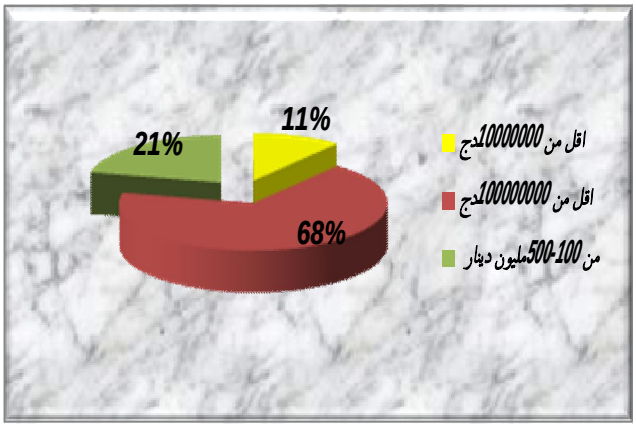

الميزانية(دج)	التكرار	النسبة%
اقل من 10.000.000	9	11
اقل من 100.000.000	57	68
من 100-500 مليون دينار	18	21
المجموع	84	100

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت اعلى نسبة محل الدراسة 68 %من المؤسسات محل الدراسة التي يتراوح مجموع أصول ميزانيتها خلال آخر دورة ما بين 1.000.000.00دج -5.000.000.00دج، تليها نسبة 21% من المؤسسات التي يتراوح مجموع أصول ميزانيتها خلال آخر دورة مابين100.000.00دج -1.000.000.00 دج ، أما اقل نسبة فكانت ب 11 % للمؤسسات التي يقل مجموع أصول ميزانيتها خلال آخر دورة 100.000.00 دج.

المطلب الثاني: الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد تحديد خصائص العينة التي قمنا بتوجيه الاستبيان لها سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال الإجابات على الأسئلة المطروحة على أفراد العينة محل الدراسة ، يرتبط هذا العنصر من الأسئلة الممتدة من 01-09 وتهتم الأسئلة حول الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1-الجهة المقدمة للخدمات المحاسبية

توزيع المشاركين حسب انتسابهم للجهة المقدمة للخدمات المحاسبية

الجدول رقم 17

البيان	التكرار	النسبة %
محاسب خارجي	54	64
محاسب داخلي	10	32
معا خارجي وداخلي	20	24
المجموع	84	100

الشكل رقم 17

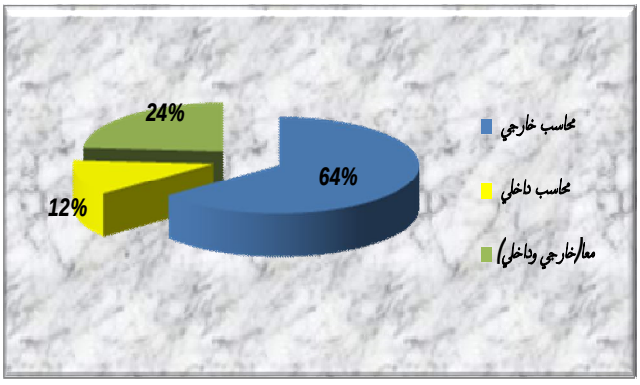

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت نسبة 64 % من المؤسسات التي تعتمد على محاسب خارجي في تأدية مختلف خدمات المحاسبة ، بينما بلغت النسبة 24% من إجمالي المؤسسات التي تعتمد على محاسب داخلي وخارجي معا ، في حين تعتمد نسبة 12% المتبقية على محاسب داخلي.

يفسر ارتفاع نسبة الفئة التي تلجأ الى محاسب خارجي بسبب تجنب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكاليف المرتفعة التي تتكبدها في حال الاعتماد على محاسب داخلي، أما الفئة التي تعتمد على المصدرين فهي المؤسسات لديها ثقافة محاسبية متطورة ، بينما المؤسسات التي تعتمد على محاسب داخلي فهي مؤسسات غير مستقلة.

2- الإطلاع على النظام المحاسبي المالي

توزيع المشاركين حسب عدد المطلعين على النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم 18

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	80	95
لا	4	5
دون جواب	/	/
المجموع	84	100

الشكل رقم 18

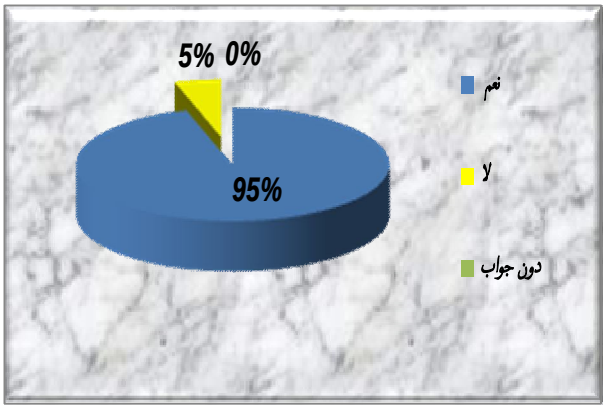

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بالإطلاع على النظام المحاسبي المالي فقد بلغت نسبة الإجابة بنعم 95 %بينما بلغت الإجابة بلا 5%

3- درجة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي

توزيع المشاركين حسب درجة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم 19

البيان	التكرار	النسبة %
اقل من25%	15	19
من 25-50%	39	49
من50-75%	16	20
من75-100%	10	13
المجموع	80	100

الشكل رقم 19

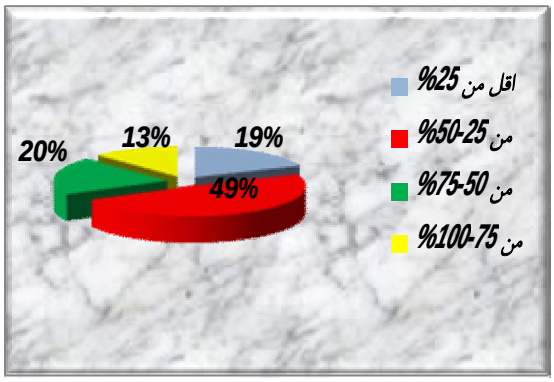

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بدرجة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي فقد بلغت نسبة الإجابة بنعم 49 %بالنسبة للفئة من 25-50 %،تليها نسبة 20% للفئة من 50-75 %،في حين بلغت نسبة 19% للفئة الأقل من 25 %،بينما قدرت نسبة 13 للفئة 75-100 %

يفسر هذا التوزيع بعدم الفهم والإلمام الجيد بالنظام المحاسبي المالي خاصة بالمستجدات التي جاء بها والاعتقاد بان النظام المحاسبي المالي ما هو إلى قلب لأرقام الحسابات التي كانت خلال المخطط المحاسبي الوطني

4- الغرض من إعداد القوائم المالية

توزيع المشاركين حسب رأيهم عن الغرض من إعداد القوائم المالية

الجدول رقم 20

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	73	87
لا	8	10
دون جواب	3	4
المجموع	84	100

الشكل رقم 20

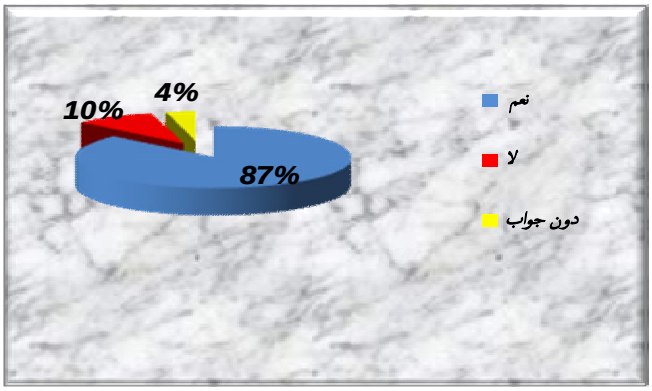

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

بلغت نسبة 87 %من الفئة المستجوبة على أن القوائم المالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، في حين بلغت نسبة 10% من العينة المستجوبة لا تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ،بينما امتنعت نسبة3 % عن الإجابة .

5- تناسب النظام المحاسبي المالي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول مناسبة النظام المحاسبي المالي SCF للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم21

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	55	65
لا	26	31
دون جواب	3	4
المجموع	84	100

الشكل رقم 21

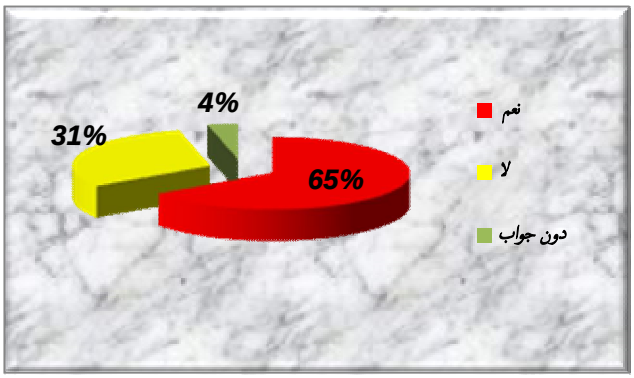

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بان النظام المحاسبي المالي SCF مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اعتبرت نسبة 65 %من المشاركين في الاستبيان انه مناسب للتطبيق في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،في حين اعتبرت نسبة 31 % أن تطبيق النظام المحاسبي المالي غير مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بينما امتنعت نسبة 4 %عن الإجابة .

6- تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على زيادة شفافية حسابات المؤسسة

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على شفافية حسابات المؤسسة

الجدول رقم 22

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	58	69
لا	24	29
دون جواب	2	2
المجموع	84	100

الشكل رقم 22

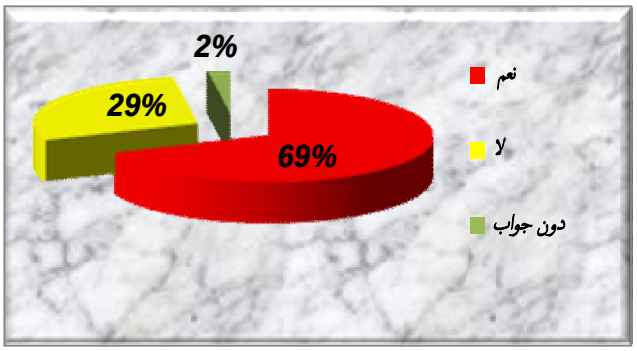

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يتعلق بتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة شفافية الحسابات في المؤسسة فقد عبرت نسبة 69 %من أفراد العينة المستجوبة بنعم ،في حين بلغت نسبة 29% من الفئة المستجوبة عن عدم اعتقادها بان تطبيق SCF أدى إلى زيادة شفافية الحسابات ، بينما امتنعت نسبة 2 %عن الإجابة .

تفسر هذه النسبة الكبيرة بالنسبة للإجابة الأولى إلى أن هدا النظام يحتوي على إطار تصوري ينظم ويضبط الممارسة المحاسبية و يضمن مستوى الإفصاح الذي يفي متطلبات مختلف الأطراف

7- تطبيق جميع قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي على زيادة شفافية حسابات المؤسسة

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تطبيق جميع قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي SCF

الجدول رقم 23

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	54	64
لا	26	31
دون جواب	4	5
المجموع	84	100

الشكل رقم 23

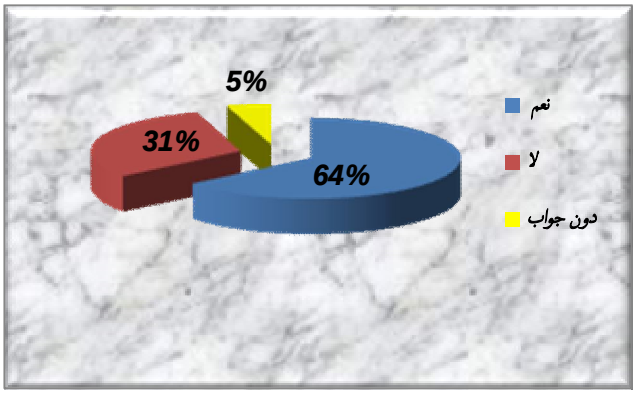

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بتطبيق جميع قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي وفي جزئه الأول فقد بلغت نسبة 64 %من الفئة المستجوبة قد قامت بتطبيق كل القواعد والأحكام ، أما نسبة 31% فلم تطبق قواعد وأحكام SCF وهدا راجع لعدة أسباب سنتناولها في الجزء الثاني من السؤال ، في حين امتنعت نسبة 5 %عن الإجابة .

أما فينا يخص الجزء الثاني من السؤال وفيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى عدم تطبيق كل القواعد والأحكام التي نص عليها النظام المحاسبي المالي فنسبة 54 %ترى بان أحكام وقواعد SCF لا تتماشى مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في حين رأت نسبة 31 % بان عدم الفهم الجيد للقواعد والأحكام حال دون تطبيق ذلك، في حين أرجعت نسبة 15% ذلك لصعوبة تطبيق القواعد والأحكام في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول أسباب عدم تبني كل قواعد وإحكام النظام المحاسبي المالي SCF

الجدول رقم 24

البيان	التكرار	النسبة %
الخيار الأول	4	15
الخيار الثاني	8	31
الخيار الثالث	14	54
المجموع	26	100

الشكل رقم 24

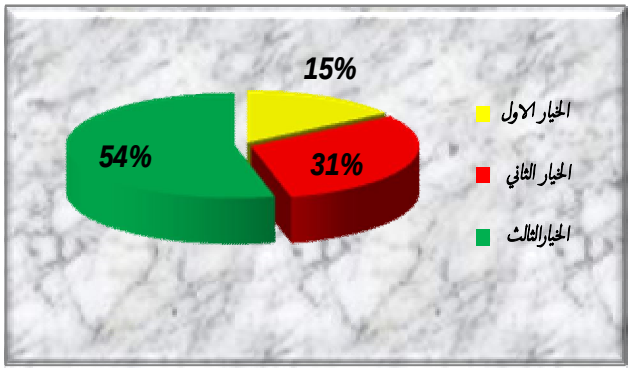

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

8- مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول مشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

الجدول رقم 25

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	46	55
لا	38	45
دون جواب	/	/
المجموع	84	100

الشكل رقم 25

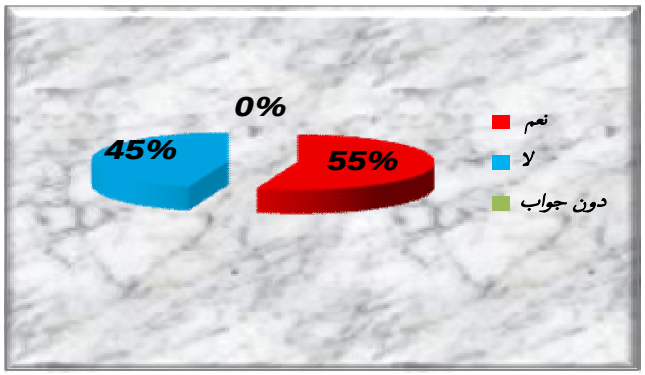

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بمشاكل وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي وفي جزئه الأول فقد بلغت نسبة 55%من الفئة المستجوبة قد واجهت مشاكل وصعوبات في عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي وهدا أمر منتظر وذلك لاختلاف المبادئ والقواعد بين المخطط المحاسبي الوطني وبين النظام المحاسبي المالي ، أما نسبة 45% فرأت غير ذلك حيث لم يجدوا صعوبات أو مشاكل عند التطبيق وهذا راجع للدورات التكوينية التي تلقتها هذه الفئة عند تطبيق النظام و العمل به.

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول أسباب صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

الجدول رقم 26

البيان	التكرار	النسبة%
الخيار الاول	4	9
الخيار الثاني	12	26
الخيار الثالث	30	65
المجموع	46	100

الشكل رقم 26

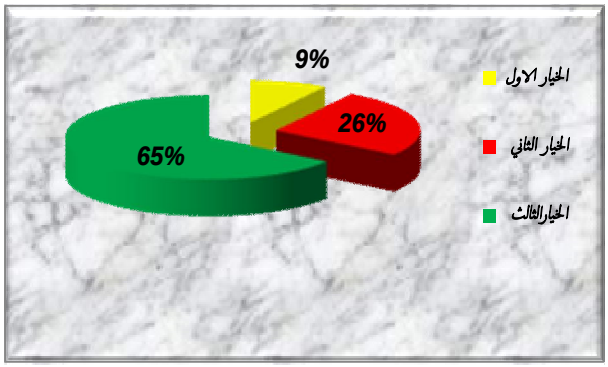

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

أما فينا يخص الجزء الثاني من السؤال وفيما يتعلق بخيارات الأفراد حول صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي فنسبة 65 % من الأفراد المستجوبين يرون أن تلك الصعوبات والمشاكل تتعلق بتقييم عناصر القوائم المالية

وخاصة في ظل غياب سوق مالي نشط يتم الرجوع إليه لتقييم هده العناصر ، في حين رأت نسبة 26 % بان المشاكل والصعوبات تتعلق بكيفية تصنيف عناصر القوائم المالية وخصوصا الميزانية التي تقتضي تصنيف عناصر الأصول والخصوم إلى عناصر جارية و أخرى غير جارية ، في حين أرجعت نسبة 9% بان الصعوبة تكمن في المعالجة المحاسبية.

9- الحلول و الاقتراحات المناسبة لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.

يتعلق هذا السؤال بإبداء جملة من الحلول و الاقتراحات التي يراها أفراد العينة مناسبة لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي، و بعد الإطلاع على استمارات الاستبيان رأينا أن معظم أفراد العينة أجمعوا على ما يلي:

- تكثيف التكوين لممارسي المحاسبة على مستوى الجامعات ومعاهد التكوين.

- ضرورة إصلاح منظومة التعليم و التكوين للمحاسبين انطلاقا من تحسين محتوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية.

- طرح الانشغالات و المشاكل التي تعترض تطبيق النظام المحاسبي المالي على المجلس الوطني للمحاسبة.

- وجود أسواق مالية لضمان تقييم الأصول وفق القيمة العادلة.

- ضرورة تقريب النظام المحاسبي المالي SCF مع الواقع الميداني.

- التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي SCF يعتمد في الأساس على شفافية القوائم المالية المقدمة للأطراف المعنية

المطلب الثالث: أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرتبط هذا العنصر من الأسئلة الممتدة من 10-15وتهتم الأسئلة حول أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي ما يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

10- مدى استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

الجدول رقم 27 **الشكل رقم 27**

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	48	55

لا	36	45
المجموع	84	100

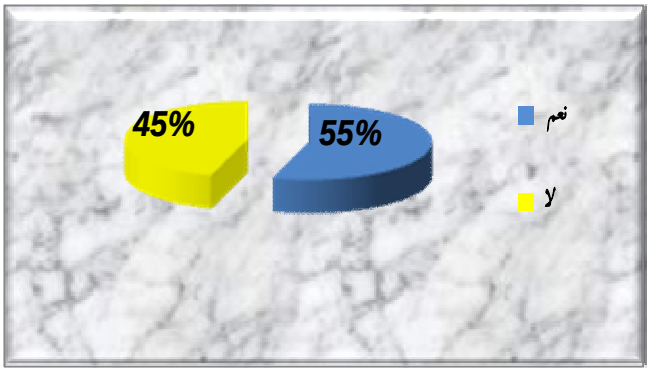

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بمدى استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد عبرت نسبة 55 %من العينة المستجوبة عن الإجابة بنعم، بينما نسبة 45 %لا تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

11- مدى إدراك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول إدراك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الجدول رقم 28 **الشكل رقم 28**

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	42	50
لا	36	43

دون جواب	6	7
المجموع	84	100

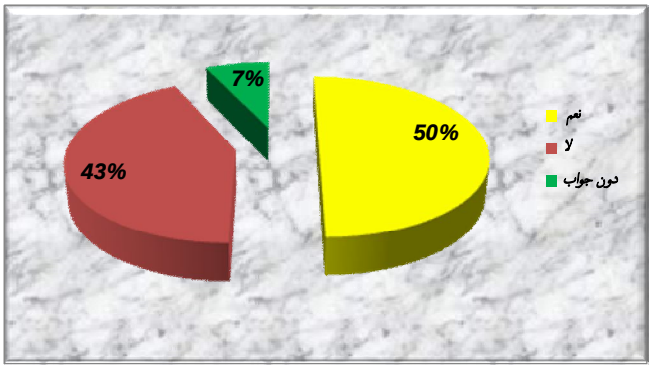

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بمدى إدراك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد عبرت نسبة 50 %من العينة المستجوبة عن الإجابة بنعم، بينما نسبة 43 % لا تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في حين امتنعت نسبة 7% عن الإجابة .

12- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي

الجدول رقم 29

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	44	52
لا	36	43
دون جواب	4	5
المجموع	84	100

الشكل رقم 29

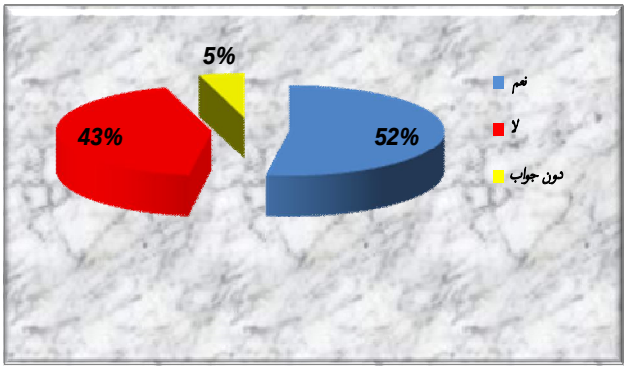

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي فقد عبرت نسبة 52 %من العينة المستجوبة عن الإجابة بنعم، بينما نسبة 43 %فقد عبرت على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا تساهم في ذلك، في حين امتنعت نسبة 5% عن الإجابة .

13- النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى نظام معلومات محاسبي قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى نظام معلومات محاسبي قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر

الجدول رقم 30

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	52	62
لا	29	35
دون جواب	3	4
المجموع	84	100

الشكل رقم 30

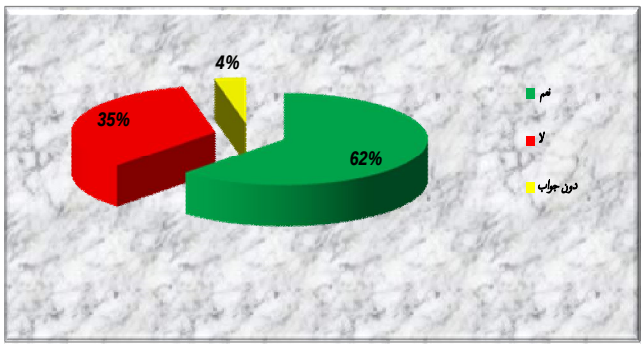

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بأن النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى نظام معلومات محاسبي قادر على مواكبة التطور التكنولوجي المستمر فقد عبرت نسبة 62 %من العينة المستجوبة عن الإجابة بنعم، بينما نسبة 35 % فقد عبرت على النظام المحاسبي المالي لا يحتاج إلى نظام معلومات محاسبي لمواكبة التطور التكنولوجي، في حين امتنعت نسبة4% عن الإجابة .

ما يفسر هذا التوزيع على أنه لابد من نظام معلومات محاسبي يساير الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يشهدها العالم.

14- تفعيل نظام المعلومات محاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تفعيل نظام المعلومات محاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم 31

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	70	83
لا	14	17
دون جواب	/	/
المجموع	84	100

الشكل رقم 31

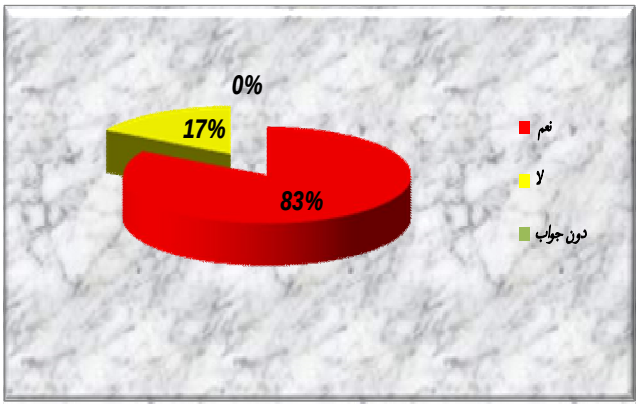

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بأن تفعيل نظام المعلومات محاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد عبرت نسبة 83 %من العينة المستجوبة عن الإجابة بنعم، بينما نسبة 17 %فقد عبرت على الإجابة بلا.

ما يفسر هذا التوزيع على أن الذين أجابوا بنعم من أفراد العينة المستجوبة يرجعون ذلك إلى المزايا التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي من دقة وسرعة في إعداد القوائم المالية وتشغيل البيانات و المساهمة في اتخاذ القرارات

فيما اعتبرت البقية أن تفعيل نظام المعلومات المحاسبي يواجهه عقبات من خلال عدم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمسايرة التحولات الاقتصادية لضمان دخولها في عصر المعلوماتية وكذا عدم وجود نصوص قانونية تتلاءم مع أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال

المطلب الرابع: المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يرتبط هذا العنصر من الأسئلة الممتدة من 16-21وتهتم الأسئلة حول تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

16- الإطلاع على IFRS for SMEs

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول الإطلاع على IFRS for SMEs

الجدول رقم 32

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	18	21
لا	66	79
دون جواب	/	/
المجموع	84	100

الشكل رقم 32

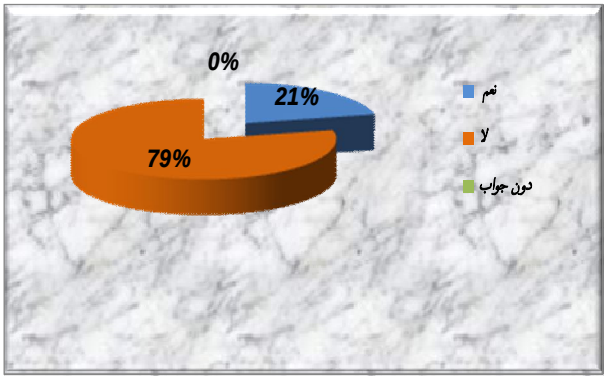

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بمدى الإطلاع على IFRS for SMEs فقد عبرت نسبة 79 %من العينة المستجوبة عن الإجابة بلا، بينما نسبة 21 % فقد عبرت على الإجابة بنعم.

ما يفسر هذا التوزيع في كون أن هذه المعايير أصبحت سارية المفعول بداية من جويلية 2009

17- نسبة الإطلاع على IFRS for SMEs

توزيع المشاركين حسب درجة الإطلاع على IFRS for SMEs

الجدول رقم 33 **الشكل رقم 33**

البيان	التكرار	النسبة%
اقل من 25%	4	22
من25-50%	8	44

من50-75%	6	33
من75-100%	/	/
المجموع	18	100

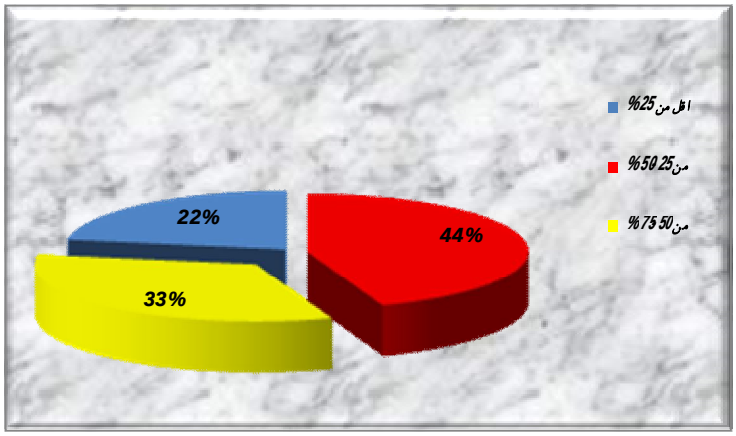

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بدرجة الإطلاع علىIFRS for SMEs فقد بلغت نسبة الإجابة بنعم 44 % بالنسبة للفئة من 25-50 %،تليها نسبة 33% للفئة من 50-75 %،في حين بلغت نسبة 22% للفئة الأقل من 25 %.

يفسر هذا التوزيع بعدم الفهم والإلمام الجيد IFRS for SMEs

18- تبني الجزائر IFRS يتوجب عليها تبني IFRS for SMEs

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تبني الجزائر IFRS يتوجب عليها تبني IFRS for SMEs

الجدول رقم 34 **الشكل رقم 34**

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	70	83
لا	14	17
دون جواب	/	/

المجموع	84	100

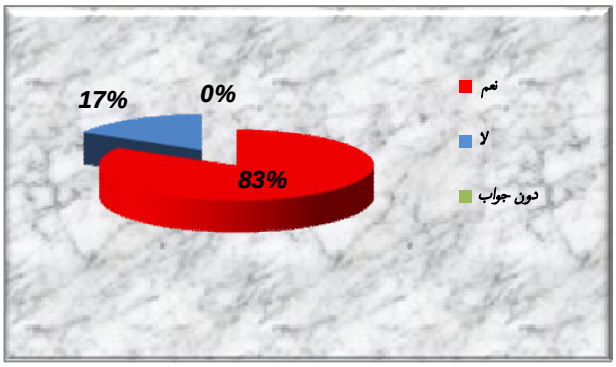

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بتبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية IFRS يتوجب عليها تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs فقد عبرت نسبة 83 %من العينة المستجوبة بنعم، بينما عبرت نسبة 17 %بالإجابة بلا .

ما يفسر هذا التوزيع هو الدور والأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يؤدي إلى تنامي الطلب على IFRS for SMEs.

19- تبني الجزائر IFRS for SMEs مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تبني الجزائر IFRS for SMEs مناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

الجدول رقم 35 **الشكل رقم 35**

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	56	67

لا	28	33
دون جواب	/	/
المجموع	84	100

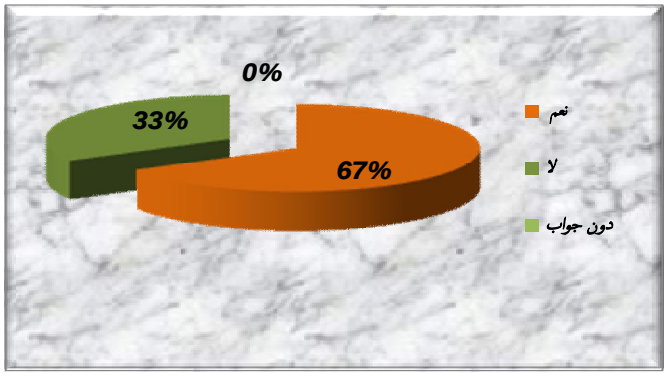

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بتبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs مناسب لبيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فقد عبرت نسبة 67 %من العينة المستجوبة بنعم ،بينما عبرت نسبة 33 %بالإجابة بلا .

ما يفسر هذا التوزيع هو أن المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةIFRS for SMEs مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لبساطتها.

20- متطلبات الإفصاح التي جاء بها IFRS for SMEs مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية لاتخاذ قراراتهم

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول متطلبات الإفصاح التي جاء بها IFRS for SMEs مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

الجدول رقم 36

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	64	76
لا	20	24
دون جواب	/	/
المجموع	84	100

الشكل رقم 36

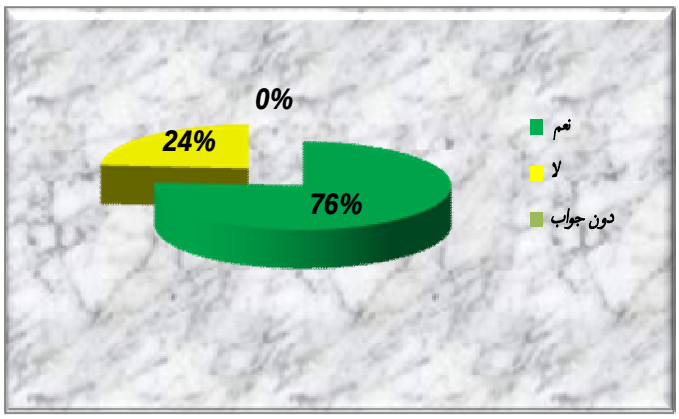

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بأن متطلبات الإفصاح التي جاء بها **(IFRS for SMEs)** مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فقد عبرت نسبة 76 %من العينة المستجوبة بنعم ،بينما عبرت نسبة 24 %بالإجابة بلا .

ما يفسر هذا التوزيع هو ان المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(IFRS for SMEs)** يساهم في توفير نفس المستوى من الجودة للمعلومة المحاسبية مقارنة بما توفره معايير المحاسبة الدوليةIFRS .

21- يتوجب تحيين النظام المحاسبي الماليSCF مع IFRS for SMEs

توزيع المشاركين حسب رأيهم حول تحيين النظام المحاسبي الماليSCF مع IFRS for SMEs

الجدول رقم 37

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	71	85
لا	13	15
دون جواب	/	/
المجموع	84	100

الشكل رقم 37

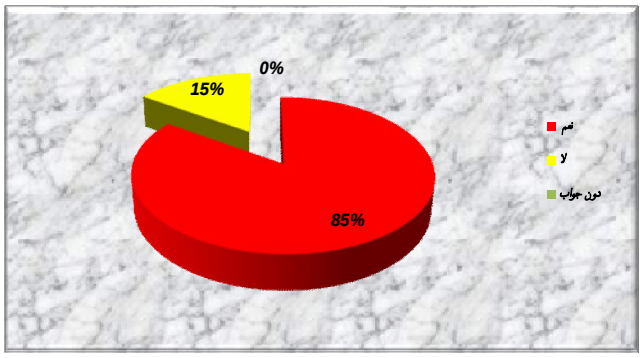

من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS

فيما يخص السؤال المتعلق بتحيين النظام المحاسبي الماليSCF مع **(IFRS for SMEs)** فقد عبرت نسبة 85%من العينة المستجوبة بنعم ،بينما عبرت نسبة 15 %بالإجابة بلا .

ما يفسر هذا التوزيع هو أن تهتم الدولة بتحيين نظامها المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(IFRS for SMEs)** وهذا نظرا لأهمية هاته المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

الخلاصة:

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة الميدانية هو:

- سريان تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2010 في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة، وقد سبق تطبيقه إعداد دورات تكوينية للتعريف به.

- هناك إجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF سيسمح بضمان الشفافية و الثقة الأكبر لمختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة،نظرا للخصائص النوعية التي يتطلبها في عرضه للقوائم المالية ولكن كل ذلك إذا تم تهيئة الأرضية اللازمة لتطبيقه وجعله يتماشى مع الاقتصاد الوطني.

- تم الالتزام بجميع القواعد والأحكام التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي SCF وهذا راجع لعدة أسباب ولعلى أهمها، أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأت تدريجيا تستند للنظريات والأحكام التطبيقية.

- هناك بعض المشاكل و الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث واجه بعض أفراد العينة صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية، وهذا لعدم وجود سوق مالي يمكن من خلاله تقييم هذه العناصر إضافة إلى بعض المشاكل التي تكمن في المعالجة المحاسبية، وتصنيف عناصر القوائم المالية.

- انه هناك إجماع من افراد العينة كذلك حول ضرورة إصلاح منظومة التعليم و التكوين المحاسبين انطلاقا من تحسين محتوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية ، و إعادة النظر كليا في طريقة تربص الخبر ة المحاسبية و إدخال مفهوم التكوين التواصل و التأهيل على منظومة التعليم والتكوين محاسبيين لتتماشى مع النظام المحاسبي المالي.

- هناك إجماع على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي.

- هناك إجماع على أن الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي **SCF** في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- هناك إجماع على ضرورة تحيين النظام المحاسبي الماليSCF مع المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة IFRS for SMEs

الخاتمة العامة

1- الخاتمة

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و مدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث ، من خلال الفصول الثلاثة التي تناولناها في هذه الدراسة، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

إن أهداف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها هو الإفصاح عن القوائم المالية ذات الغرض العام، والانعكاسات التي يمكن حدوثها على مستواها الداخلي بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبي الدولية، حيث تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة خاصة عندما تكون هذه المؤسسات بصدد تحديد مفهومها، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها على رأسهم المستثمرين، وترسخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف محاسبة و اعتبارها كنشاط خدمي، والتركيز على وظيفة الاتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها و موثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات.

في الواقع فان الجزائر اعتمدت تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات.بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذا أمر غير عملي، فمعظم هذه المؤسسات عانت من مشاكل وصعوبات جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاء بها هذا النظام لم تطبق أساسا حتى في المؤسسات الكبيرة.

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء نتيجة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ولمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم كمل أن تركيبه النظام المحاسبي المالي مبنية على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، إلا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات. بما فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فلم يراعي بذلك خصوصية هذه الأخيرة التي عانت جراء تطبيق هذا النظام.

كما تم الإشارة إلى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يشهدها العالم حيث يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي من خلال المزايا التي يوفرها من دقة وسرعة نقل المعلوماتوإعدادالقوائم والتقارير المالية مايسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبير ا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولعل أبرزها خلق مناصب الشغل و القضاء على البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فكانت الحاجة إلى معلومات مالية و محاسبية خاصة بهذه المؤسسات لمختلف الفئات والأطراف المستخدمة لها، فكان للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMEs الدور في هذا باعتبار لغة المعيار موحدة لا تخدم طرف واحد أو دولة واحدة أو إقليم محدد وإنما ذو طابع دولي لتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية و المحاسبية،و الجزائر كغيرها من الدول ظهرت الحاجة إلى تبسيط نظامها المحاسبي المالي وتحيينه مع المعايير المحاسبية الدولية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs للاستفادة من المزايا التي تقدمها هده المعايير.

2- نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية , توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:

تحققت الفرضية من خلال سريان تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2010 في كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما أن هناك إجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF يسمح بضمان الشفافية و الثقة لمختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، كما أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأت تدريجيا تستند للقواعد و للإحكام التطبيقية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي SCF

الفرضية الثانية:

لم تتحقق الفرضية (نفي الفرضية)فقد تبين أن هناك بعض المشاكل و الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي,حيث لاقى بعض الأفراد صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية,و هذا لعدم وجود سوق مالي يمكن من خلاله تقييم لهذه العناصر بالإضافة إلى بعض المشاكل كالمعالجة المحاسبية و تصنيف عناصر القوائم المالية يعود نتيجة إلى الغموض الذي يميز بعض القواعد المحاسبية.

الفرضية الثالثة:

تحققت هذه الأخيرة فمن خلالالدراسة توصلنا إلى أناستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي من خلال المزايا التي يوفرها من دقة و سرعة في إعداد القوائم الماليةوالتقارير المالية ما يساهم في التطبيق الفعال للنظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرضية الرابعة:

لم تتحقق الفرضية(نفي الفرضية)فقد تبين من خلال الدراسة إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية اخذ في الحسبان خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إصداره للمعيار الدولي للتقارير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف توفير معلومات مالية محاسبية ذات شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هو ما يجعل اهتمام الدولة بمحاولة تكييف نظامها المحاسبي المالي مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3- نتائج الدراسة:

- إن النظام المحاسبي المالي جاء بنظرة مختلفة عن سابقه و مبادئه ترتكز على الجانب المالي و الاقتصادي بدل الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين بالدرجة الأولى.
- يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة و إجبارية لكن مدى نجاعته يبقى رهن الظروف و طبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.
- النظام المحاسبي المبسط سهل من حيث التطبيق و غير معقد و بالتالي تكلفة المنفعة اكبر من التطبيق.

- تطلبت محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي تكاليف على جميع المستويات للمؤسسة و الدولة و ممارسي مهنة المحاسبة.
- تفاعل كل من الأطر التشريعية و القائمين على الجانب الأكاديمي و المهني للمحاسبة إضافة للمؤسسات من اجل التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي أثار ايجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية لكن تبقى فعاليته رهن الواقع و الوقت.
- يعد استخدام تكنولوجيا الاتصال مهما في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي ما يعد خطوة ضرورية نحو تطوير المحاسبة حتى تستجيب لاحتياجات المستخدمين.
- بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي و المحلي.
- يساهم المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة في توفير نفس المستوى من الجودة للمعلومات المحاسبية مقارنة بما توفره معايير الإبلاغ المالية الدولية بكامله.

4- التوصيات:

- العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بجعله نظام مرن يتناسب و يتطور مع حجم المؤسسة (نظام كامل للمؤسسات الكبيرة و نظام اقل تعقيد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نظام بسيط للمؤسسات المصغرة).
- عقد ورشات عمل و دورات تكوينية يحضرها أصحاب ومسيري هذا النوع من المؤسسات و مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي تهدف إلى توعيتهم بأهمية المعلومات المحاسبية.
- العمل على إلزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتماد أنظمة محاسبية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية حيث أن هذه الأنظمة متوفرة بشكل كبير و بتكلفة متدنية.
- ضرورة وجود نصوص قانونية تتلائم مع أنظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- استحداث وتفعيل دور حاضنات التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الاستفادة من تجارب و خبرات الدول في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، يملي ضرورة التواصل مع التطورات و المستجدات التي تأتي بها المعايير و الشروحات الجديدة ، و تكييف النظام المحاسبي المالي معها.
- اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي للتقارير الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5- آفاق الدراسة :

تناولت هذه الدراسة موضوع فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة استبيانيه لعينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كما يمكن مواصلة الدراسة في هذا الموضوع من عدة جوانب يمكن أن تكون إشكاليات لدراسات مستقبلية وذلك بالتطرق إلى:

- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المراجع

اولا : قائمة المراجع اللغة العربية

1- الكتب:

1. أحمد محمد أبو شماله ، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي** ، الطبعة الأولى، - مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2010.
2. أمين السيد محمد لطفي، **المحاسبة الدولية في الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2004.
3. أمين السيد محمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الجزء الأول، الدار الجامعية مصر 2006.
4. بحار حسنة ، **معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** ، الأوراق الزرقاء ، الجزائر، 2010
5. بن ربيع حنفية ، **الواضح في المحاسبة المالي(IAS/IFRS)**، بدون دار نشر، الجزء الأول ،الجزائر ،2010.
6. بن ناصر عيسى، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية متطلبات التطبيق و التوافق ،المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25-26 ماي 2010.
7. جمال لعشيشي ، **محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**،الأوراق الزرقاء، الجزائر ،2010
8. جهاد عبد الله عفافة ، قاسم موسى أبو عبيد ، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوني العلمة للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة العربية ،2004.
9. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر، عمان ، الأردن ، 2008.
10. خضر مصباح الطيطي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2012.
11. - ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي كاجيكي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر ، والسعودية، 2006.

12.سعد غالب ياسين، بشير العلاق، **الاعمال الالكترونية**، دار المناهج لنشر عمان الأردن، الطبعة الأولى سنة 2001.

13.شنوف شعيب ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، المكتبة الجزائرية بود واو ، الجزء الأول ، الجزائر ،2008.

14.شنوف شعيب ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، المكتبة الجزائرية بود واو ، الجزء لثاني ، الجزائر ،2009.

15.عيد الحميد عبد الفتاح المغربي، **نظم المعلومات الإدارية ، الأسس والمبادئ**، المكتبة العصرية، المنصورة ، مصر ،2002.

16.عبد الرحمان عطية ، **المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي** ، دار النشر جيطلي ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2011.

17.عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، الطبعة الأولى ، دار الفخر للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ،2002.

18.عامر قندلجي و إبراهيم السامرائي ، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها** ، مؤسسة الوراق ، عمان الأردن ، 2009.

19.علاء عبد الرزاق السالمي، **تكنولوجيا المعلومات** ، الطبعة الثانية ، دار المناهج ، عمان الأردن ،2000.

20.عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، **نظم المعلومات الإدارية ،الأسس و المبادئ** ، المكتبة العصرية ، المنصورة مصر ،2002.

21.عصام فهد العربيد **نظام المعلومات المحاسبية**، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان الأردن ، الطبعة الأولى، 2007.

22.طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لاحدث الاصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والامريكية والبربطانية والعربية والمصرية** الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر 2000.

23.فريدريك تشوي وآخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، **المحاسبة الدولية** ،دار المريخ للنشر الرياض ،السعودية، 2004.

24.محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2009.

25.محمد شريف توفيق ، **مقدمة المحاسبة المالية** ، الأستاذ للنشر ، الزقازيق ، مصر ، 2001-2002.

26.محمد وجيه بدوي ، **تنمية المشروعات الصغيرة و مردوده الاقتصادي و الاجتماعي** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مارس 2004.

27.نبيل جواد ، **ادارة و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة** ، الجزائرية للكتاب الجزائر ، الطبعة الأولى 2006.

28.نبيل محمد مرسي ،**التقنيات الحديثة للمعلومات**، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر ،2005.

29.يورك يرس، **الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات**، سلسلة الغدارة العملية، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، سنة 2002.

2- البحوث الجامعية (مذكرات و أطروحات):

1. بن بلقاسم سفيان، **النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الاسواق** ، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، جامعة الجزائر،2009.

2. دادن عبد الوهاب ، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير غير منشورة ، جامعة الجزائر2008.

3. سلطاني محمد رشيد ، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (واقعه ، أهميته ، وشروط تطبيقه)** حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2006 .

4. قريشي يوسف ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2005.
5. صالحي سلمي ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، المدرسة العليا للتجارة الجزائر ، 2006.
6. محمد حميدوش، **استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, رسالة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير,جامعة الجزائر 2007/2006.

3- القوانين ، المراسيم ، الأوامر ، القرارات :

1. الجريدة الرسمية، العدد 47، **الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار**، .2001
2. الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، **قرار يحدد أسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و و النشاط ، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة** ، الجزائر ، 2006
3. الجريدة الرسمية ، العدد 74 ، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجزائر، 2007.
4. الجريدة الرسمية ، العدد 27 ، **المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07 - 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي** ، الجزائر ،2008.
5. الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها** الجزائر, 2009.

4 - مقالات ، تقارير ، ملتقيات:

1. السعافين،هيثم، **قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم** المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان، الاردن ، يومي 18-19 اكتوبر2008.
2. القوا سمي، حاتم، **الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية**، المؤتمر العلمي المهني الدولي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، يومي 18-19 أكتوبر 2008.
3. بقة شريف ، صحراوي ايمان ، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة باتنة 2009.
4. بلعزوز بن علي ، اليفي محمد ، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقدرات لجنة بازل2**.ملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغير الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الشلف يومي 17و18 أفريل 2006.
5. بلوناس عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالاسقاط على الحالة الجزائرية** ، .ملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغير الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الشلف يومي 17و18 أفريل 2006.
6. بوخاري إسماعيل ، عطوي عبد القادر ، **التجربة التنموية في الجزائر و استراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مداخلة مقدمة ضمن الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، الكويت 25 – 28 ماي 2003.
7. بوقلقول لهادي .سوامس رضوان ، **الأداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الإلكترونية**

كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات .جامعة ورقلة 08-09-مارس 2005.

8. تجاني محمد العيد ، رضوان عادل ، **صعوبات تطبيق النظام المحلي لمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** ، ملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحلي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي يومي 05-06-ماي-2013.
9. تيقاوي العربي، **النظام المحاسبي المالي بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية المحاسبية وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمراجعة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلومالتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة يومي 14/13 ديسمبر 2011.
10. حميدات جمعة و الرفاعي مقارنة **معايير المحاسبة والبلاغ المالي الدولية مع معايير الابلاغ المالي للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم** المؤتمر العلمي المهني الثامن جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين عمان الاردن 18-19 اكتوبر 2008.
11. دومي مراد ، عبد القادر عطوي ، **التجربة المغربية في ترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 25 – 28 ماي 2003.
12 . رايس حدة ، نوي فاطمة الزهراء ، **حوكمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009** ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000 – 2010 ، جامعة بومرداس ، 18 – 19 ماي 2011.
13. سعد بوراوي ، **الأسس و المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي و المال الجزائري** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، تجارب تطبيقات و آفاق ،كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 17 -18 جانفي 2010 .

14. سعيد عمر، **تكنولوجيا المعلومات عائق أم حافز أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".** الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيجل، يومي 17-18 أفريل 2006،

15 . سليمان ناصر ، محسن عواطف ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي واقع و رهانات المستقبل ، غرداية الجزائر ، 23 – 24 فيفري 2011.

16. صيام وليد، **"انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم على البيئة المحاسبية في الأردن** المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن،

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين عمان، الأردن ،18-19 أكتوبر 2008.

17. عزوز علي و آخرون ، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي** ،

مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ، تجارب تطبيقات و آفاق ،كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي الجزائر، يومي 17 – 18 جانفي 2010 .

18. عطية، سليمان، **مدى ملائمة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمنشات الصغير والمتوسطة الحجم** المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، يومي 18-19اكتوبر 2008.

19. كتوش عاشور، **النظام المحاسبي المالي الجزائري إطاره العام ، آثاره و انعكاسات تطبيقه**, مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي ، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية IAS/IFRS و المعايير الدولية للمراجعة ISA ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، 13- 14 ديسمبر 2011 ..

20. لرقط فريدة ، و آخرون ، **دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها** ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

جامعة سطيف ، 25 – 28 ماي 2003.

21. مطر محمد, نور عبد الناصر، **طبيعة وحدود الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة** الحجم المؤتمر العلمي المهني الثامن ، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان، الاردن، 18-19 اكتوبر .2008

22. مناور حداد ،**دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (اضاءات من تجربة الأردن والجزائر** ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الشلف يومي 17و18 أفريل 2006 .

23. هوام جمعة ، **مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة عنابه ، الجزائر، 2007 .

5- **الدوريات ، المجلات منشورات:**

1. جمال الدين سلامة ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية العدد 41 ، 2009.
2. كتوش عاشور ، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS / IFRS في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد 06 ، جانفي 2010.
3. عبيرات مقدم، بن النوي مصطفى ، **العناقيد الصناعية و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجلة دراسات العدد رقم 19 ،جامعة عمار ثليجي الاغواط2012.
4. عمر عزاوي وأمال مهاوة. **المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية**. مجلة الباحث العدد 11. ورقلة الجزائر2012.
5. عقاري مصطفى, **المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية**, مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية, العدد 01 جامعة بسكرة, الجزائر,2007 .
6. نوال بن عمارة ا،**لتمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ،العدد 05،جامعة الوادي، 2012.

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الاجنبية

1-الكتب :

1. A.KADDOURI. ,A MIMECHE ,**Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**, ENAG édition ,Alger ,2009.

.

2. Alain Berduguo,Robert Mahl,Gérard Jean, Guide du management des systèmes d'informations:thèmes et termes essentiels, Herme-Sciences Publications,paris,2002.

3. Alfred STETTLER,.Reda GHERBI **, les les cadres conceptuels comptables et les méthodes d' évaluation A la recherche d'une logique interne**, L'Expert-comptable, suisse, Zurich, 4/2005 .

4. Aliter,Information system:The foundation of E- Business , 4th edition, Saddle River, NJ, USA 2001

5. Aykut Hamit.information Technology Satisfaction of Small and Medium Sized Enterprises in Turkey .International.Bulletin of Business Adminitration.2010.

6. Bernard COLLASSE, **Cadre comptable conceptuel, Encyclopédie de, comptabilité contrôle du gestion et audit**, Economica, Paris, 2010.

7 Bernard raffournier et autres comptabilité internationale librairie Vuibert France 1997.

8. Catherine Maillet –Baudriet, Anne le Manth **, les normes comptables internationales IAS/IFRS,** Sup FOUCHER 5éme edition, Vanve, 2007.

9. Curtin,Dennis and Foley ,Kim and Morin ,Cathleen ,Information Tehnology-THE Breaking wave 3rd ED.MC Graw-HILL,2001.

10. Deloitte, **IFRS for SMEs in yourpocket,** London, april 2010.

11. Expert comptable, **Pocket IFRS pour PME**, France, 15/09/2009.

12. Jean ROBERT ,François MECHIN. Hervé PUTEAUX ,**Normes IFRS et PME**, Edition DUNOD ,20004 .

13. Robert Obert,**Pratique des normes IAS/IFRS** , Dunod ,Paris , 2002.

2-المواقع الالكترونية :

1. www.iasb.org .
2. Janod Véonique, L'Impacte des innovations technologiques et

organisatonnelles sur les performances des entreprises:une évalualuation non paramétriques ,2004,p2,Adresse Internet :http://atom.univ-paris.fr/documents/janod ATOM.pdf.

3. International accounnting standard ifrs for small and medium –sized entities 15/03/2014 http/ www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm

4 . MORTEZA GHOBAKHLOO strategies for succeful technology adoption in small and medium-sized entreprises information 2012 www.mdpi.com/ journal/ information 21.02.2014.

5. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300/ .

6. www.IFRS for SMEs.com consulter le 24/03/2014

الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج عن الميزانية

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك (الرصيد)	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء Goodwill					
الأصول الثابتة المعنوية					
الأصول الثابتة العينية					
الأصول الثابتة في شكل امتياز					
الأصول الثابتة الجاري إنجازها					
الأصول الثابتة المالية					
الأصول الثابتة المالية الأخرى					
ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الأخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم		N	N-1

رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال المكتتب غير المستدعى العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة الاحتياطات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة السنة المالية			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومؤوناتها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

الملحق رقم (02): نموذج عن حساب النتيجة
أ- حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N-1

رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجةالعملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج*			
ومنها حصة ذوي الأقلية* حصة المجمع*			

*** لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.**

ب- حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			

تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للانشطة العادية			
الاعباء غير العادية المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية* النتيجة الصافية للمجموع المدمج* منها ذوي الأقلية* حصة المجمع*			

*** لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.**

الملحق رقم (03): نموذج عن جدول تدفقات الخزينة
أ- الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+جـ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية **تغير أموال الخزينة خلال الفترة**			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

ب- الطريقة غير المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة			

- تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج*			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية*			
تغير أموال الخزينة			

*** لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.**

الملحق رقم (04):نموذج عن جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الأصول الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N-1					
- تغير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الأصول الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة					

- زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

الملحق رقم 05 : الوضعية عند نهاية السنة المالية

الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	

مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

ب- وضعية نهاية السنة المالية إذا كانت مبالغ معتبرة.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات المخزونات قروض الاستغلال الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان) المجموع الفرعي الاقتراضات ديون الاستغلال	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

الملحق رقم 06: حساب النتائج

البيان	المبالغ
إيرادات البيع وأداء الخدمات + إيرادات النشاطات الأخرى	
مجموع إيرادات النتائج	
نفقات الشراء نفقات أخرى على النشاطات	
مجموع نفقات الأعباء	
الرصيد: (الإيرادات- النفقات) السنة المالية تغير قروض الاستغلال ن-1،ن تغير المخزونات ن-1، ن تصحيحات تتعلق بالاقتراضات تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

الملحق رقم 07: تغير الخزينة خلال السنة المالية

البيان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	
الخزينة: (الزيادة أو النقصان) المتأتية من: حصص المساهمة الصافية(+) أو السحب الصافي (-) للمستغل الرصيد (الإيرادات-النفقات) للسنة المالية حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)	

الملحق رقم8: استمارة الاستبيان

جـامعـة أمحمد بوقـرة *بومـــرداس*

كـليـــة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

سيدي، سيدتي:

في إطار التحضير لمذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير بعنوان **"مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"** – دراسة استبيانيه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الأغواط و بعض الولايات المجاورة

أود منكم المشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة، لهدف الحصول على أرائكم واقتراحاتكم حول التساؤلات المطروحة.

وأحيطكم علما بأن إجابتكم ستحظى بالسرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا مني سيادتكم فائق الاحترام والتقدير

سعيداني محمد السعيد

معلومات عامة:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: أقل من 30 سنة ☐ ، من 30 سنة إلى 40 ☐

من 40 سنة إلى 50 سنة ☐ ، أكثر من 50 سنة ☐

الشهادة العلمية: ليسانس ☐ ، ماجستير ☐ ، دكتوراه ☐ ، شهادة أخرى ☐

المهنة: محاسب معتمد ☐ ، محافظ حسابات ☐ ، خبير محاسبي ☐ ، محا سب ☐

الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ذ ☐ ، من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐

من 10 سنوات إلى 15 سنة ☐ ، أكثر من 15 سنة ☐

القطاع: قطاع حكومي ☐ ، قطاع خاص ☐

قطاع مختلط ☐ ، أعمال حرة ☐

أسئلة عامة عن المؤسسة:

ما هو النشاط الذي تمارسه مؤسستكم؟

صناعي ☐ ، تجاري ☐ ، خدماتي ☐

الشكل القانوني لمؤسستكم:

شركة تضامن (SNC) ☐ شركة التوصية بالأسهم (SCA) ☐

شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) ☐ شركة التوصية البسيطة (SCS) ☐

شركة مساهمة (SPA) ☐ شركة محاصة ☐

شركة ذات الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة ☐ مؤسسة فردية ☐

عدد العمال خلال آخر دورة:

أقل من 10 عمال ☐ أقل من 50 عامل ☐ أقل من 250 عامل ☐

رقم الأعمال خلال آخر دورة:

أقل من 200.000.00 دج ☐ أقل من 2000.000.00 دج ☐

أقل من 20.000.000.00 دج ☐

مجموع أصول الميزانية خلال آخر دورة:

أقل من 10.000.00 دج ☐ أقل من 100.000.00 دج ☐

أقل من 500.000.00 دج ☐

الممارسات المحاسبية للمؤسسة خاصة بتطبيق SCF

1 من يقوم بتحضير القوائم المالية للمؤسسة ؟ محاسب خارجي ☐ محاسب داخلي ☐ معا ☐

2 هل أنت مطلع على النظام المحاسبي المالي SCF؟ نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

3نسبة اطلاعك على النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF ما هي ؟

0 % ☐ أقل من 25% ☐ من 25% إلى 50% ☐

من 50% إلى 75% ☐ من 75% إلى 100% ☐

4 هل القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

5 هل تعتقد أن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

6 هل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) أدى إلى زيادة شفافية حسابات مؤسستكم؟؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

7هل قامت مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كان الجواب لا هل هذا يرجع إلى؟

صعوبة تطبيق بعض الأحكام والقواعد ☐

عدم الفهم الجيد لبعض الأحكام والقواعد ☐

عدم تماشي بعض الأحكام والقواعد مع طبيعة المؤسسة ☐

أسباب أخرى:

.....

.....

.....

8 هل واجهتكم مشاكل أو صعوبات عند تطبيق SCF؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كان الجواب نعم، هل تمثلت الصعوبات في:

المعالجة المحاسبية ☐

تصنيف عناصر القوائم المالية ☐

تقييم عناصر القوائم المالية ☐

مشاكل أخرى.....

9أذكر بعض الحلول والاقتراحات التي تراها مناسبة لضمان تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

.....

.....

أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

10 هل تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا المعلومات ؟

نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐

11 هل يدرك أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐

12 ان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يودي الى الرفع من أداء نظام معلومات محاسبي؟

نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐

13النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى نظام معلومات محاسبي قادر على تمثيل معطيات التطور التكنولوجي المستمر ؟ نعم ☐ لا ☐ ن جواب ☐

14هل ترى أن تفعيل نظام المعلومات المحاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐

15إذا كان الجواب بـ لا: لماذا برأيك؟

.....

.....

أسئلة خاصة حول المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRSforSMES في الجزائر

16 هل أنت مطلع على المعاييرIFRSforSMES ؟ نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

17 إذا كنت مطلع على هذه المعايير فما هي نسبة اطلاعك؟

0 % ☐ قل من 25% ☐ من 25 إلى 50% ☐

من 50 إلى 75% ☐ من 75 إلى 100% ☐

18 هل ترى أن تبني الجزائر لمعايير المحاسبية الدولية يتوجب عليها تبني المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

19 هل ترى أن تبني الجزائر لمعاييرIFRSforSMES مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

20 هل ترى أن متطلبات الإفصاح التي جاء بها مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاتخاذ قراراتهم نعم ☐ دون جواب ☐

21 هل ترى أنه يتوجب تحيين النظام المحاسبي المالي الجديد SCF مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐